US $6 UK £4 Sudan £15 EU €7 Ethiopia Birr100 Egypt £35 Uganda Sh15,000 Kenya Sh300 Tanzania Sh10,000 Somalia Sh10,000 Somaliland Sh40,000

حينما تصير الحدود الادارية الداخلية حدوداً دوليّة

دوغلاس هـ. جونسون

"هذا هو نوع التقارير التي يمكن ان تمنع وقوع حرب"

أليكس دوفال مؤلف كتاب
دارفور: تاريخ موجز لحرب طويلة

الأراضي المتنازع عليها

يواجه السودان عام ٢٠١١ أكبر تحدي له منذ الاستقلال: استفتاء حول انفصال الجنوب. وإذا صار جنوب السودان دولة منفصلة فان الحدود بين الشمال والجنوب ستصير حدودا دولية، وستكون الحدود هي الأطول والأكثر إثارة للنزاعات في شرق أفريقيا. إن العلاقات بين مجتمعات كل جانب – وعلى امتداد الحدود الدولية للجنوب – قد تعقّدت من خلال عشرات السنين من الحرب الأهلية؛ وستتأثر أكثر بصدمة الانفصال. وتفحص الدراسات في سلسلة الأراضي الحدودية المتنازع عليها الملامح التاريخية لهذه المجتمعات ودورها في مستقبل السودان السياسي.

حينما تصير الحدود الإدارية حدودا دولية

تركز النقاش الدائر حول السودانيّن، الشمالي والجنوبي، على مسالة أين يمر خط الحدود بينهما. ويفحص تقرير حينما تصير الحدود الاداريّة حدوداً دوليّة، موضوعاً آخر لكنه يتميّز بنفس القدر من الأهميّة هو: الأثر المحتمل للحدود الجديدة على سكان الاراضي الحدوديّة وعلى التطورات السياسيّة على المستوى المحلّي. وفي تقصّي شامل للمصادر الارشيفيّة والبحوث الراهنة تلخّص الدراسة الخلفية التاريخيّة والوضع الراهن للمجتمعات على جانبي حدود الشمال والجنوب والحدود الدوليّة الحاليّة لجنوب السودان.

الكاتب

دوغلاس هـ جونسون متخصص في تاريخ شمال شرق أفريقيا. وقد عمل جونسون كمدير مساعد للارشيف في الحكومة الاقليمية الجنوبية، ومصدرا مرجعيا خلال محادثات السلام التي تبنتها إيقاد وعضواً في مفوضية حدود أبيي. وتشمل اعماله أنبياء النور (١٩٩٤) والأسباب العميقة لحروب السودان الأهلية (٢٠٠٣/٢٠٠٦).

معهد الاخدود العظيم

معهد الاخدود العظيم (www.riftvalley.net) هو منظمة غير ربحية تعمل مع مجتمعات ومؤسسات في شرق أفريقيا. وتربط برامج معهد الاخدود العظيم المعرفة المحليّة بالمعلومات العالمية. والبرامج تتضمن بحوثاً اجتماعية ميدانية ودورات تدريب ودعم للمؤسسات التعليمية المحلية ومكتبة رقمية على الانترنت، www.sudanarchive.net.

978 1 907431 02 9

Rift Valley Institute
Taasisi ya Bonde Kuu
معهد الأخدود العظيم
Machadka Dooxada Rift
የስምጥ ሸለቆ የጥናት ተቋም
Instituto do Vale do Rift
东非大裂谷研究院
Institut de la Vallée du Rift
www.riftvalley.net

خريطة ١- السودان عام ٢٠١٠ : الحدود الإدارية، والمناطق المتنازع عليها والسكك الحديدية والمدن الرئيسية والأنهار.

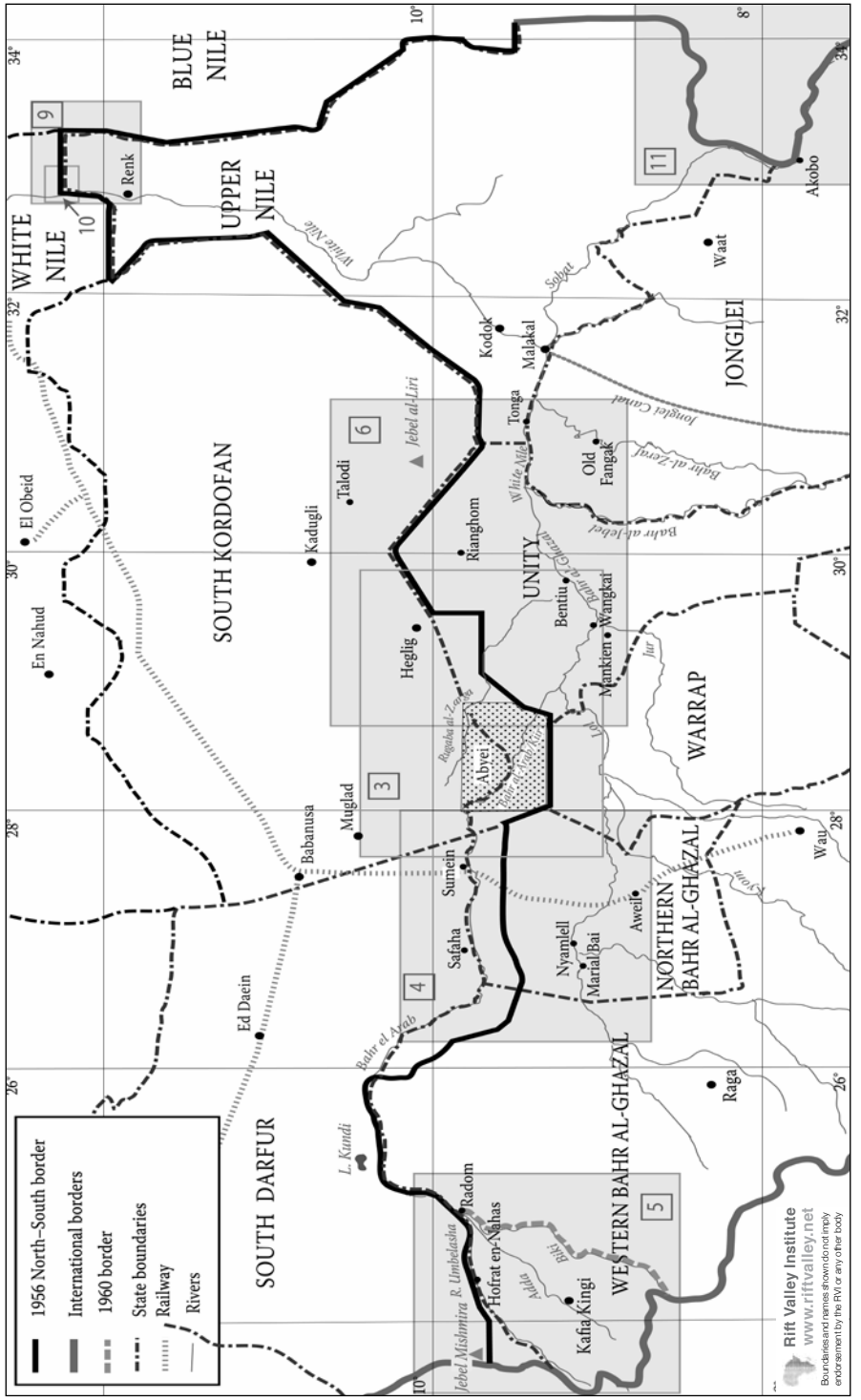

خريطة ١٤- السودان: الحدود الجنوبية - الشمالية مع مناطق ذات خرط تفصيلية.

حينما تصير الحدود الادارية الداخلية حدوداً دوليّة

اثر اقامة الحدود على المحاور الحدودية لجنوب السودان

بقلم دوغلاس هـ جونسون

ترجمة: سيداحمد علي بلال

نشر في ٢٠١٠ بواسطة معهد الاخدود العظيم
1 St Luke's Mews, London W11 1DF, United Kingdom
PO Box 30710 GPO, 0100 Nairobi, Kenya

المدير التنفيذي: جون رابل
مدير البرنامج: كريستوفر كيدنار
المحررون: تانيا انولوكي وايميلي ويلمزلي
التصميم: وليندساي ناش
صورة الغلاف: جوناثان كينقدون
الخرط: كيتي كيركوود
ترجمه الى العربية: سيداحمد علي بلال
PRINTING: JF Print Ltd, Sparkford, Somerset, BA22 7JQ
ISBN 978 1 907431 02 9

RIGHTS: Published under Creative Commons license
Attribution-Noncommercial-No Derivative
www.creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0
Available for free download at www.riftvalley.net

جدول المحتويات

جدول المحتويات ٣
قائمة الخرائط ٤
شكر وعرفان ٧
ملخص ٩

١ المشكلة ١٤
٢ خلفية تاريخية ١٩
٣ المناطق المتنازع عليها ٦٢
لماذا لا زالت أبيي تثير الاهتمام ٢٧
"مونرو – ويتلي" وحدود ملوال – الرزيقات ٣٨
عودة كفيا قنجي ٤٥
مربعات النفط في ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان ٥٠
مناطق الزراعة الآلية المحادة لأعالي النيل ٥٧
خط الحدود الشمالية لأعالي النيل ٦٢
ولاية النيل الأزرق وشال الفيل ٦٧
اثر اتفاقية السلام الشامل على الحدود الداخلية ٧٣
٤ الحدود الدولية ٧٦
اتفاقية السلام الشامل والايقاد والحدود الدولية لعام ١٩٥٦ ٧٦
اثيوبيا وغامبيلا وبارو سالينت ٧٧
شرق الاستوائية وكينيا ومثلث ايليمي ٨٦
أوغندا ووسط وشرق الاستوائية ٩٠
غرب ووسط الاستوائية وجمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديموقراطية وأوغندا وجيش الرب ٩٣
الدروس المستقاة من الحدود الدولية ٩٦
٥ توصيات بشأن السياسات العامة ٩٩

ملحق رقم ١: جدول التغييرات المسجلة لحدود المديريات، ١٩٠٥ – ١٩٦٠ ١٠٣
ملحق ٢: تواريخ الاتفاقيات الدولية للحدود ووضع علامات الحدود ١٠٦
المراجع ٩٠١
مسرد ١١٩

قائمة الخرائط

خريطة ١- السودان عام ٢٠١٠: الحدود الإدارية، والمناطق المتنازع عليها والسكك الحديدية والمدن الرئيسية والأنهار. من الداخل للغلاف الامامي
خريطة ٢- مناطق آبار النفط ٢٠٠٧ ٦
خريطة ٣- السودان: منطقة ابيي ٣٤
خريطة ٤- السودان: منطقة حدودية لشمال بحر الغزال – جنوب دارفور ٤٠
خريطة ٥- السودان: منطقة حدودية لغرب بحر الغزال – جنوب دارفور تظهر جيب كفيا قنجي والخطوط الحدودية لعامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ ٤٨
خريطة ٦- السودان: منطقة حدودية لولاية الوحدة- جنوب كردفان ٥٢
خريطة ٧- السودان: التنمية النفطية في ولاية الوحدة ٥٤
خريطة ٨- السودان: المناطق المخصصة للزراعة الآلية في الفترة ما بين ١٩٤٠ – ٢٠٠٥ ٥٨
خريطة ٩- السودان: حدود أعالي النيل – النيل الأبيض- النيل الأزرق – سنار ٦٥
خريطة ١٠- السودان: حدود أعالي النيل – النيل الأبيض عند جودو ٦٦
خريطة ١١- السودان: حدود أثيوبيا – جنوب السودان تظهر منطقة بارو البارزة ومثلث المي ٧٨
خريطة ١٢- السودان- حدود أوغندا ٩١
خريطة ١٣- السودان وأوغندا وجمهورية الكنغو الديموقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ٩٣
خريطة ١٤- السودان: الحدود الجنوبية – الشمالية مع مناطق ذات خرط تفصيلية. من الداخل للغلاف الخلفي

المديريات الجنوبية للسودان هى مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل وفق الحدود التي كانت عليها في ١٩٥٦/١/١ وأي مناطق أخرى كانت جغرافياً أو ثقافياً جزءاً من الكيان الجنوبي حسبما يُقَرر عبر استفتاء ... ومديريات بحر الغزال والاستوائية واعالي النيل حسب هذا التحديد... تشكل اقليم حكم ذاتي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية وتُعرف بالاقليم الجنوبي

اتفاقية أديس أبابا، حكومة جمهورية السودان الديمقراطية وحركة تحرير جمهورية السودان ١٩٧٢ المادتان ٣ و٤

فيما يتصل بجنوب السودان تكون هناك حكومة لجنوب السودان (حكومة جنوب السودان) حسب حدود ١٩٥٦/١/١

بروتوكول اقتسام السلطة (حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، ٢٠٠٤، الفقرة ٣-١)

لا يتم انتهاك حدود ١ يناير ١٩٥٦ بين الشمال والجنوب...

بروتوكول أبيي (جمهورية السودان والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٢٠٠٤، الفقرة ١-٤).

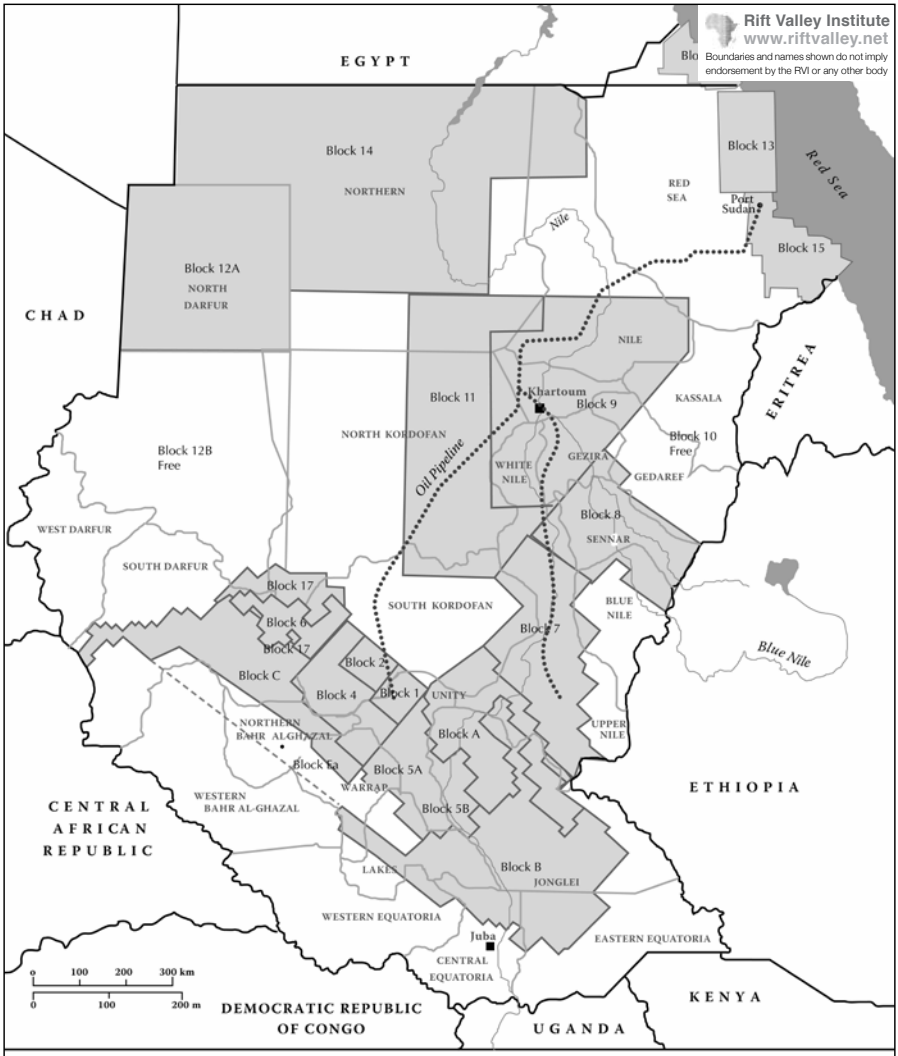

Block	Oil and gas concession holder	Block	Oil and gas concession holder	Block	Oil and gas concession holder
1, 2, 4	GNPOC	9,11	Sudapak 1	15	RSPOC
3, 7	PDOC	10	Free	16	Lundin
5A	WNPOC-1	12A	Qahtani and others	17	Ansan
5B	WNPOC-2	12B	Free	A	Sudapak II
6	CNPIS	13	CNPC, Pertamina & Sudapet	B	Tota;
8	WNPOC-3	14	Petro SA	C	APCO
				Ea	Free

خريطة ٢- مناطق آبار النفط ٢٠٠٧

Source: European Coalition on Oil in Sudan

شكر وعرفان

كان معظم البحث الخاص الذي يستند إليه هذا التقرير قد تم حينما كنت أحد خمسة خبراء دوليين في مفوضية حدود منطقة أبيي في عام ٢٠٠٥ وما بعدها حينما طلب مني أن أكتب ورقة كخلفية لموضوع الحدود بين الشمال والجنوب لحكومة جنوب السودان عام ٢٠٠٧. وبينما حاولت التقارير المستندة إلى ذلك البحث تحديد اين يمكن رسم خط للحدود فان هذا التقرير يحلل اثر الترسيم على من يسكنون في الأراضي الحدودية. وهذا واحد من سلسلة من التقارير التي يخطط لها معهد الوادي المتصدع بتمويل من هيومانتي يونايتد لاعدادها حول أراضي حدود السودان المتنازع عليها.

اوجه شكري لعدد من الاشخاص الذين ساعدوني في اعداد هذا التقرير، وهم: جوزيف مادوك بوث، مدير السياسة والاشراف (الاشراف على انفاذ اتفاقية السلام الشامل) في مكتب نائب الرئيس في حكومة جنوب السودان؛ زاتشي فيرتن من مجموعة الازمات الدولية؛ كريستوفر فوغان من جامعة دارام؛ آلي فيرغي من معهد الوادي المتصدع؛ زوجتي ويندي جيمس، وذلك بإتاحة الفرصة لي بالاطلاع على بحوثهم؛ وكل أعضاء ورشة معهد الوادي المتصدع في جوبا حول الأراضي الحدودية المتنازع عليها، لملاحظاتهم حول مسودة سابقة لهذا التقرير. والشكر ايضا لمكتب القانون العام ومجموعة السياسة الدولية بالسماح باعادة نشر خريطتهم المقارنة لمنطقة ابيي (الخريطة رقم ٣)

ملخص

ان تعيين الحدود الشمالية – الجنوبية في السودان كما تنص عليه اتفاقية السلام الشامل يحمل معه احتمال رسم حدود دولية جديدة في أفريقيا، وهي حدود ستمتد من جمهورية افريقيا الوسطى وحتى اثيوبيا. ويبلغ طول الحدود التي تفصل بين شمال وجنوب السودان ٢٠١٠ كيلومترا (١٢٥٠ ميل). واذا صوّت الجنوبيون السودانيون لصالح الانفصال في الاستفتاء الذي سيجري في عام ٢٠١١ فان هذه الحدود الداخلية ستصير حدودا بين دولتين جديدتين.

ظل الحوار يتمركز منذ اليوم الأول حول المكان الذي يمر به خط الحدود. أما هذا التقرير فانه يتقصى موضوعا مختلفا له نفس الاهمية وهو : الأثر المحتمل لظهور حدود جديدة على من يسكنون الأراضي الحدودية ومدى استجابتهم لترسيمها وكيف سيؤثر هذا الامر على التطورات السياسية المحلية والوطنية.

سيتقصى التقرير أوضاع مجتمعات أساسية تتعايش إلى جانب بعضها البعض على الحدود الشمالية – الجنوبية؛ كما يتقصى التقرير ايضا العلاقات التاريخية بين المجموعات الاثنية التي تعيش على طول حدود السودان الدولية مع جمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديموقراطية وأوغندا وكينيا واثيوبيا. وفي حالة وقوع انفصال فان هذه المناطق ستكون هي ايضا جزءً من الأراضي الحدودية الشاسعة لدولة جنوب السودان، وسيتعرض سكانها لتغيير في وضعهم قد يكون له تبعات كبيرة عليهم وعلى الدولة الجديدة.

ان توقعات التسوية الحدودية التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل قد أدت سلفا إلى تفاقم أو خلق توتر بين سكان الأراضي الحدودية للسودان. وسواء اقيمت حدود جديدة (كما في حالة ابيي)، أو تأكدت الحدود القائمة الآن (كما بين دينكا ملوال شمال بحر الغزال والرزيقات في جنوب دارفور)، أو استعيدت حدود قديمة (كما في حالتي كفيا قنجي وحفرة النحاس في غرب بحر الغزال)، فان اشكالاً من المقاومة لعمليات تسوية الحدود ظلت وستظل تتنامى على المستويين المحلي والوطني.

يرتبط وضع علامات االحدود بموضوع ملكية واستخدام وحقوق الأراضي، والتي عادة ما تطرح كاسئلة حول الحقوق الجماعية للمجموعات الاثنية. ولقد جرى التقليل من شأن مثل هذه القضايا كأسباب للنزاع خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل

كما تم تهميشها خلال انفاذ الاتفاقية. لكن تعزيز الاحساس بمناطق ذات هوية اثنية يتصاعد في العديد من اجزاء المحور القديم للحرب وخصوصاً تلك التي تقع في اطار الأراضي الحدودية. وهذا يحمل معه تصاعدا في التوتر كما يجعل تسوية قضايا الحدود الداخلية والدولية أكثر صعوبة.

وفي الوقت نفسه فان الدفاع عن الحقوق الاثنية في الأرض يمكن ان يستخدم كقناع للنزاع الوطني حول السيطرة على الموارد الطبيعية بين الاطراف السياسية المهيمنة في الخرطوم وجوبا، وهو نزاع أسست له بنود اتفاقية السلام الشامل. ان الاختلافات حول الاستخدام المشترك للأراضي على امتداد الحدود، والتي كان حلّها في الماضي سهلاً نسبياً بين الجماعات المختلفة باتباع ممارسات حل النزاعات التي نشأت وتطورت قبل الاستقلال (وقبل الحروب الأهلية التي اصابت السودان منذ الاستقلال)، صارت الآن أكثر تعقيدا بسبب سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية التي أعطت أولوية كبيرة لاستغلال احتياطيات النفط والتوسع في مشاريع الزراعة الآلية. وتغذي النزاعات على المستوى الوطني المنافسة على المستوى المحلي وتتفاقم بوعد الدولة بالمساندة في مجابهة التظلمات المحلية واستخدام موارد الدولة لتحشيد القوى المحلية.

وتُظهر حالة منطقة أبيي،المرتبة بتسلسل زمني جيّد، العديد من التعقيدات المتأصلة في وضع العلامات الحدوديّة. وهنا فتح الاستخدام المشترك للأراضي الطريق أمام المنافسة الاثنية والتي تحولت فيها حقوق إتاحة فرص الوصول للأراضي إلى حقوق ملكية كاملة لها. وقد صارت مثل هذه المنافسة أكثر حدة بسبب الاثر البيئي للسياسات الوطنية للتنمية والتي قادت إلى توجه يدفع نحو استخدام الأراضي في الزراعة الآلية الواسعة واستكشاف النفط. وقد أثبتت الهياكل التي أنشأتها اتفاقية السلام الشامل، حتى الآن، انها غير قادرة على حل النزاع المحلي أو الوطني في أبيي، بل أنها أعاقت بالفعل، وبطرق عديدة، الوصول إلى حل. ان دور الوساطة الدولية أو التحكيم الدولي في نزاع أبيي يمثل وسيلة غير حاسمة لجلب المنفعة: فبالرغم من الجهود الدولية لتخفيف الجمود حول أبيي على مستويات عديدة فان قرار الحدود يبقى غير مطبّق. ولهذا المأزق تبعات على أجزاء أخرى من الحدود.

إن العلاقات بين الرعاة على امتداد الحدود تعتبر من أكثر العلاقات تعقيدا من حيث ادارتها، ومن المرجح أن تقود إلى انفجارات عنف محليّة. ومنذ عام ٢٠٠٥ صار هناك تزايد خطير في النزاعات بين الرعاة على الجانب الشمالي من الحدود. وخلال الحرب أُجبرت العديد من مثل هذه المجتمعات الرعوية في شمال السودان على التأقلم مع الصعوبات البيئية الجديدة (تراجع في مستوى هطول الأمطار وبالتالي تقلّص في مستوى الرعي في موسم الجفاف) وضغوط تنموية (ابعادهم من مناطق

أتم الاحتفاظ بها للتوسع في استكشاف واستخراج النفط وفي الزراعة الآلية). ونتيجة لذلك فان العديد منهم التحقوا بالغارات التي تمولها الحكومة في الجنوب. وقد يكون توقّع قيام حدود أكثر صرامة، يعززها ما يحتمل ان يكون جيشا جنوبيا معاديا وقوة شرطة جنوبية، أحد العوامل التي تزيد حاليا من مستوى المنافسة بين الرعاة الشماليين في مناطق الحدود مما يقود إلى المزيد من مواجهات العنف.

وفي جنوب السودان فان توقع تعريف أكثر دقة للحدود بين الشمال والجنوب يلهم بتعريف أكثر صرامة للحدود الاثنية الداخلية. وقد عمدت بعض المجتمعات المحلية في الجنوب إلى تطبيق مبدأ استعادة حدود عام ١٩٥٦ على مناطقهم الخاصة بهم. ومثل هذا التوجه يقفز فوق تعقيدات تمتد لأكثر من ٥٠ عاما من عمليات التنقل والاستقرار داخل السودان، بما في ذلك الهجرات للعمل والنزوح بسبب الحرب وأعمال التنمية.

هناك عدد من نقاط التوتر المحتملة على امتداد ٢,٠١٠ كيلو مترا من الحدود بين الشمال والجنوب. وهذا يشمل المناطق التالية: الحدود الرعوية بين الدينكا والبقارة على امتداد بحر العرب /نهر كير؛ ومنطقة كفيا قنجي الواسعة • حفرة النحاس التي تدار حاليا كجزء من الولاية الشمالية لجنوب دارفور لكنها على وشك ان تعاد بموجب اتفاقية السلام الشامل إلى ولاية غرب بحر الغزال في جنوب السودان؛ ومربعات النفط في ولاية الوحدة، ومناطق الزراعة الآلية في جنوب كردفان والنيل الأزرق المجاورة لولاية أعالي النيل.

تطرح الحدود الدولية لجنوب السودان تحدّيا للحكم في دولة مستقبلية في الجنوب. وهذه الحدود كانت قد وضعت بمقتضى اتفاقيات دولية ابرمت أساسا بين القوى الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين واعيد تأكيدها ابان استقلال السودان عام ١٩٥٦. والنص في اتفاقية السلام الشامل بأن حدود السودان الجنوبية تبقى على الحال الذي كانت عليه وقت الاستقلال ينسحب على الحدود الدولية ايضا. ولم يكن للحكومات الاقليمية الجنوبية قبل انفجار الحرب الاهلية عام ١٩٨٣ سوى قدر قليل من المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الحدود لكن هذا تغيّر مع الحرب. فخلال الحرب ظل الجيش الشعبي لتحرير السودان يسيطر على معظم حدود السودان الدولية الجنوبية، وأقام علاقات عمل مع معظم حكومات جيرانه. وقد استمر ذلك خلال الأعوام الستة من الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل. وايا كانت النتيجة التي سيتمخض عنها استفتاء تقرير المصير لعام ٢٠١١ فان حكومة جنوب السودان سترغب في أن يكون لها دور أكبر فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالحدود. واذا صارت حكومة جنوب السودان حكومة لدولة مستقلة فانها ستصير شريكا كاملا في علاقات ثنائية جديدة. إن جنوب السودان كأرض ليس لها

منفذ للوصول للبحار ستواجه أيضا تحدي إدارة شئون سكان متنوعين يعيشون في تلك الأراضي الحدودية من الذين ظلوا في نزاع لوقت طويل، بين بعضهم البعض، ومع سلطات سودانية متعاقبة على جانبي الحدود. وفي الوقت الحاضر فان التحدي الأمني الأكثر خطراً على جنوب السودان، على امتداد حدوده الدولية، هو وجود جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكنغو الديموقراطية. وقد نشط جيش الرب للمقاومة خلال الحرب الأهلية في السودان كقوة تعمل بالوكالة عن حكومة السودان. ومع أن حل هذه المشكلة يكمن بشكل رئيسي لدي أوغندا فان حكومة جنوب السودان حاولت التوسط، وقد تفعل ذلك مرة أخرى في المستقبل.

لقد استغلت كل من أوغندا وكينيا الفرصة للاقدام على نوع من التعديل من جانب واحد لحدودهما مع السودان خلال فترة الحرب، وواصلتا القيام بذلك منذ اتفاقية السلام. ويعتبر أكثر النزاعات المحتملة خطورة هو النزاع حول مثلث ايلمي في الركن الجنوبي الشرقي للسودان حيث حافظت كينيا على وجود للشرطة لبعض الوقت، وعزّزت وجودها الاداري ايضا. وقد بقي هذا الموضوع معلقا طوال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل.

ان المنافسة وأشكال التوتر الاثني داخل جنوب السودان يمكن ان يكون لها تشعبات على امتداد حدودها الدولية، وينطبق هذا سلفا على الوضع على امتداد الحدود مع اثيوبيا، حيث تعيش مجتمعات النوير والانواك على جانبي الحدود، وحيث المنافسة في أحد البلدين تعبر إلى البلد الآخر.

ومع ذلك فان الحدود تتيح فرصا مثلما تقيم حواجز بالنسبة لسكان الأراضي الحدودية. ويمكن ان توفر تجربة علاقات المنفعة عبر الحدود على امتداد الحدود الدولية لجنوب السودان أمثلة تستحق التطبيق على الحدود بين الشمال والجنوب. وبالرغم من فرض الحدود الدولية فان الرعاة على جانبي الحدود نجحوا في التفاوض للوصول إلى موارد مشتركة عبر الزيجات المختلطة والتبادل بشكل مستقل عن تدخل الحكومة أو في غيابها. إن وجود الحدود نفسه يؤثر على مواقع وتنمية بلدات وأسواق وطرق جديدة كما حدث خلال الحرب في مراحل مختلفة على حدود السودان مع كينيا وأوغندا.

مع قرب موعد الاستفتاء حول تقرير المصير هناك ثمة حاجة لدراسة اضافية تركّز على مناطق حدودية معينة لتعيين الاسباب الرئيسية للتوتر، الراهنة منها وتلك التي يرجح ان تكون نقاط إلتهاب، وتعيين الحلول الممكنة. وتكمن طرق الوصول إلى حلول للنزاعات الراهنة والمحتملة في وجود فهم أفضل للاتفاقيات الوطنية والتكيف المحلي والممارسات الراسخة لحل النزاعات التي تجد القبول في الأراضي الحدودية. ويستطيع المانحون والمنظمات غير الحكومية أن يقوموا بالكثير لدعم

حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لانفاذ مثل هذه العمليات.

لقد خلقت بنود اتفاقية السلام الشامل أشكالا من التوتر على امتداد الحدود بين الشمال والجنوب. وهناك حاجة لإعادة فحص الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمشاريع التنمية الراهنة في منطقة الحدود بهدف وضع سياسات تلبي بشكل أفضل حاجات مجتمعات الأراضي الحدودية. ان حكومتي الخرطوم وجوبا مدعومتان بالحكومات المانحة – وعلى وجه الخصوص الحكومات الضامنة لاتفاقية السلام الشامل – تستطيع ان تقوم بتحرك جماعي لتقليص حدة هذه التوترات بعدم تسييس حقول نفط الولايات المتجاورة، وبتبني ادارة بيئية أكثر صرامة لشئون النفط وغيرها من مشاريع التنمية الأخرى بشكل عام. ومراجعة قوانين الأراضي للنص على مزيد من التوزيع المنصف للأراضي، والاعتراف بأهمية الحقوق الثانوية للمشاركة بين مجتمعات المناطق الحدودية، ودعم اللقاءات العابرة للحدود بين مجتمعات الحدود والولايات والحكومات، ومساندة مزيد من النزع الصارم للسلاح في مناطق حساسة على الحدود. وأخيرا فانه طالما اي تدخل يتطلب فهم ذي جذور تاريخية عميقة للاتجاهات الاقتصادية طويلة المدى للأراضي الحدودية فان جميع اصحاب المصلحة والشأن يستطيعون ان يدعموا تنمية طاقات البحث السودانية من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية للبحوث.

١ المشكلة

حدّدت اتفاقية السلام الشامل ان حدود جنوب السودان هي تلك التي كانت سائدة عند إعلان استقلال السودان في ١ يناير ١٩٥٦. وهذا ميراث يعود إلى إتفاقيّة أديس أبابا، وهي اتفاقية انهت الحرب الاهلية السودانية الأولى وتجسّدت في قانون الحكم الاقليمي لعام ١٩٧٢ الذي وضع الاقليم الجنوبي داخل هذه الحدود. ومن حيث المبدأ تطلبت نصوص اتفاقية أديس أبابا عودة اي وحدة ادارية كانت قد حُولّت بعيدا عن ايّ من محافظتي الحدود الجنوبيتين بعد ١ يناير ١٩٥٦. وفي وقت الاتفاقية لم يكن هذا الأمر يمثل اشكالية وانما كان يمثل مسألة ادارية تتطلب ما يزيد قليلا عن المسح. أما مشاريع الزراعة الالية والتنقيب عن النفط، والتي هي تطورات جاءت فيما بعد لتعقد سبل إعاشة سكان الأراضي الحدودية والجغرافيا السياسية الوطنية، لم تكن قد نشأت بعد.

نتيجة لأن تاريخ استقلال السودان قد حدده البرلمان فقط قبل عدة ايام من ١ يناير ١٩٥٦ فانه لم يتم اي مسح للحدود الداخلية بين المديريات تحسّباً للاستقلال وليس هناك مصدر رسمي واحد ينص بشكل محدد على كيف كانت هذه المناطق في ذلك التاريخ. ومعظم منطقة الحدود لم تتعرض للمسح وحتى معظم الخرائط الحديثة الأكثر تفصيلا لا تسجل في كثير من الاحيان ملامح طوبغرافيّة هامة على امتداد خطوط الحدود. ويمكن لعدم الدقة والغموض هذا ان يعقد النزاعات المحلية والاتفاقيات الدولية.

تمثّل منطقة الحدود التي تقع بين خطي العرض ٩° – ١٢° شمالا منطقة انتقالية بين محاور ايكولوجية. فعلى شمال الأراضي الحدودية يقع حزام من القيزان يتكون من سطوح وكثبان رملية، وهي منطقة ذات معدلات منخفضة من الامطار السنويّة تتراوح بين ٤٠٠–٦٠٠ ملمترا. والى الجنوب تقع هضبة حجر حديدي ومنطقة فيضانات حيث يمتد معدل الامطار السنوي بين ٨٠٠–١٢٠٠ ملمترا. وتمتد معظم منطقة الحدود عبر سهول سافانا ذات تربة طينية ثقيلة تتراوح بين أراضي ذات حشائش مفتوحة وغابات من أدغال شجر السنط، بمعدل امطار سنوي يتراوح بين ٦٠٠–٨٠٠ ملمترا (SDIT، ١٩٥٥، ص٣؛ وايت مان، ١٩٧١، ص ١٣٦ – ١٣٧؛ برنامج الامم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧، ص٤١). ويتكون اقتصاد الاعاشة الخاص بالعديد من

المربع ١: الوصف الطوبغرافي للحدود

كما يتضح في خرائط مصلحة المساحة السودانية قبل عام ١٩٥٦ يمكن ان يكون كالآتي:

- من جبل مشميرا شرقا إلى رقبة امبلاشا.
- على امتداد رقبة امبلاشا وحتى بحر العرب/نهر كير
- على امتداد بحر العرب/نهر كير، ثم جنوبا ثم شرقا بشكل موازي تقريبا للنهر
- الانعطاف شمال – شمال – غرب حتى يلتقي بحر العرب / نهر كير
- ثم يتجه بشكل عام في اتجاه الشمال الشرقي متابعا مسطحات مائية عديدة حتى ينضم إلى الرقبة الزرقا/جُول
- يتابع الرقبة الزرقا/جُول حتى اراديبا
- ثم يتجه في خط مستقيم شرقا، ثم في زاوية قائمة شمالاً.
- ثم يتجه في خط مستقيم شمال شرق ثم شرقاً إلى بحيرة ابيض/جاو
- ثم في خط مائل جنوب شرق
- ثم يتحول ليجري شمالاً وغرباً، لكن بشكل متوازي تقريباً، مع النيل الأبيض وهو يتجه شرقاً ثم شمالاً
- يصل جبل أوجيز
- ثم يسير في خط في اتجاه الشمال منحنيا نحو الشمال الغربي حتى يصل جبل مقينيس
- ثم يسير مباشرة في خط مستقيم شرقاً حتى النيل الأبيض.
- ثم شمالاً على امتداد مجرى النيل الأبيض
- ثم يسير في خط مستقيم شرقا عبر قوز نابوك إلى خور ام كوكا.
- ثم جنوبا على امتداد قوز ام كوكا حتى خور أم دلويس.
- ثم جنوباً ثم جنوب شرق، ثم جنوبا عبر السهول المنخفضة للنيل الأزرق حتى خط العرض ٩ درجات و٣٠ دقيقة شمالا

مجتمعات أراضي الحدود المحلية من خليط من الرعي المتنقل وزراعة الحبوب (الذرة الرفيعة والذرة بشكل أساسي).ان وجود مستويات أعلى من منسوب الامطار مع توفر تربة طينية ذات خصوبة عالية (رغم صعوبة زراعتها بسبب تركيبة التربة) يعني ان أراضي الحدود تعتبر جاذبة بالنسبة للبشر الذين يسكنون شمال أو جنوب الحدود الادارية. وهناك تحركات موسميّة منتظمة للبشر وحيواناتهم إلى داخل وخارج منطقة الحدود.

وبشكل عام فان الحدود الشمالية للوحدات الادارية لمديريتي بحر الغزال واعالي النيل القديمتين في الجنوب خلال حقبة الحكم الثنائي الانجليزي – المصري كانت مقسّمة إلى ٧ ولايات من مجموع الولايات العشر الحالية لجنوب السودان – تمتد لنحو ٢٠١٠ كيلومترا (١٢٥٠ ميل) من الحدود الغربية مع افريقيا الاستوائية الفرنسية (جمهورية افريقيا الوسطى حاليا) وحتى الحدود الشرقية مع اثيوبيا (انظر الصندوق رقم ١)

في المفاوضات حول اتفاقية السلام الشامل اتخذت حكومة جنوب السودان موقف الاصرار على ان تبقي حدود المديريات كما كانت عليه في ١ يناير ١٩٥٦ ولن تقبل أو تطلب اي مراجعة لذلك في ذاك الوقت. ولكن منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥ أعاد موضوع تخطيط ووضع العلامات الحدودية فتح نزاعات الحدود بين السكان على امتداد الحدود– وقد اعترض العديد من هؤلاء السكان – في الجنوب وفي الشمال – على الوضع السابق لعمليات تخطيط الحدود والتي فرضت في بعض الأوقات أفكار غير مرنة حول ملكية مناطق ذات موارد عامة. ان نزاعات كهذه، حول استخدام الأرض قبل وبعد الاستقلال، هي التي تقع في قلب نزاع المنافسة على أراضي حدود السودان، أكثر مما تقع على التوثيق الاداري.

بموجب شروط اتفاقية السلام الشامل انشئت لجنة فنية شمالية – جنوبية للحدود، لتحديد اين يمر خط الحدود. ليس هناك تمثيل دولي في اللجنة. ويقف هذا التشكيل في تعأرض مع الهيئات الأخرى التي تكونت بموجب اتفاقية السلام الشامل، مثل لجنة حدود أبيي والتي تضم أقلية من الأعضاء الدوليين والذين، يتمتعون، مع ذلك، باتخاذ القرار النهائي، أو لجنة التقييم والتي تضم أقلية من الاعضاء السودانيين.[١] يرأس اللجنة الفنية للحدود مدير هيئة المساحة السودانية مع نائب رئيس تعينه حكومة جنوب السودان. وقد صاغت اللجنة مرجعيتها واتفقت على

.....

[١] للجنة حدود أبيي أغلبية من الاعضاء السودانيين (عشرة اعضاء سودانيين مقابل خمس اعضاء دوليين) بينما لمفوضية التقييم والتقدير أغلبية اعضاء دوليين (٨ اعضاء دوليين مقابل ٦ أعضاء سودانيين، بالاضافة إلى خمس مراقبين دوليين)

إحالة كل النزاعات التي لن تجد لها حلا إلى مؤسسة الرئاسة كمُحكّم نهائي. ولم تكمل اللجنة عملها مع حلول وقت الاحصاء السكاني عام ٢٠٠٨ أو مع الانتخابات عام ٢٠١٠، مع ان كلا العمليتين كانتا تعتمدان جزئياً على تعريف متفق عليه لحدود السودان. وبحلول مايو ٢٠١٠ توصلت اللجنة إلى اتفاق حول ٨٠ في المائة فقط من الحدود (سودان تريبون، أ ٢٠١٠). بدأ "العمل الاستكشافي" لتعيين الحدود ذلك الشهر بحدود اعالي النيل والنيل الأزرق عندما تلتقي بأثيوبيا. وبحلول يوليو ٢٠١٠ صرّح نائب رئيس اللجنة وممثل حكومة جنوب السودان فيها بأن من المستحيل اجراء الترسيم الكامل قبل الاستفتاء حول تقرير المصير للجنوب في يناير ٢٠١٠ (سودان تريبون، ب ٢٠١٠). وتتمركز النقاط الأساسية للاختلافات حول مناطق النفط والانتاج الزراعي. وبالتالي فانه قد اتضح ان الاتفاق على مستوى اللجنة صار صعبا، كما ان وضع علامات الحدود والقبول المحلي بذلك سيكون أصعب.

مع قرب موعد الاستفتاء حول مستقبل الجنوب صار سلوك حزب المؤتمر الوطني الحاكم، الشريك الأكبر في حكومة الوحدة الوطنية، متضاربا بشكل واضح. وصار كبار المسئولين الحكوميين يخلطون تصريحات مساندتهم للاستفتاء أيّاً جاءت نتيجته بتصريحات عدوانية وتهديدات بأن منطقة الاستفتاء (أبيي والجنوب) لن يسمح لها بالانفصال. ولقد صار الاستفتاء نفسه خاضعا – لتأخير وضع علامات الحدود. وأحيانا يصرح حزب المؤتمر الوطني بأن الاستفتاء لن يتم حتى يتم وضع العلامات الحدوديّة، ومع ذلك تؤكد حكومة جنوب السودان بالقدر نفسه بأن الاستفتاء يجب ان يتم مهما كان وضع مفاوضات الحدود. ومؤخرا فقط اعلن الطرفان عن اتفاقية باجراء الاستفتاء في حينه بغض النظر عما اذا كان الترسيم الكامل للحدود قد اكتمل ام لا، رغم ان الشكوك ما تزال باقية حول مدى وجود ارادة سياسية متساوية من الجانبين (سودان تريبيون) د ٢٠١٠؛ هـ ٢٠١٠). وفي نفس الوقت فانه يقال ان حزب المؤتمر الحاكم وأجهزة الأمن تشجع المقاومة المحلية لوضع علامات الحدود في بعض المناطق، وأن حكومة الوحدة الوطنية تدعم منبرا اعضاؤه حكاما لعشر ولايات حدودية لايجاد طرق لادارة وتشجيع النماذج بين وعبر التحركات الحدودية لسكان الحدود.

ان توقع تسوية حدودية قد أجّج التوتر الموجود سلفا بين سكان أراضي السودان الحدودية وخلق أشكال توتر جديدة. وسواء كان الأمر انشاء حدود جديدة (مثل أبيي) أو تأكيد حدود موجودة (كما بين دينكا ملوال والرزيقات)، أو استعادة حدود قديمة (كما في كفيا قنجي وحفرة النحاس)، فان مقاومة تسويات الحدود تتنامى على المستويين المحلي والوطني.

ظل الاهتمام الدولي والوطني منصبا على استفتاء عام ٢٠١١ لجنوب السودان لكن اهتماماً أقل قد وُجّه للأثر الذي سيتركه ترسيم الحدود على "المشورات العامة' التي ستجري في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

لم يعط اهتمام كبير لتبعات الاستفتاء على الحدود الدولية لجنوب السودان. وبمعرفتنا بأن معظم هذه الحدود ظلت بلا مسح وبلا وضع علامات حدوديّة، وأنها بنيت على اتفاقيات استعمارية وبعضها يعود تاريخه إلى أبعد من قرن كامل، فان هناك احتمالات كبيرة لوجود الاختلافات الدولية وإلى أشكال من سوء الفهم في المستقبل. ولكن خلال الحرب نجحت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان في المحافظة على علاقات عمل مع معظم حكومات الدول المجاورة. حتى تلك التي تعبرها وتعيد عبورها الجيوش واللاجئون ووكالات الغوث الانساني. وقد قدمت تجربة الحرب هذه ومضة للكيفية التي قد يمكن بها ايضا ادارة حدود دولية جديدة بين الشمال والجنوب.

٢ خلفية تاريخية

يرجع اصل العديد من ملامح الحكم في الأراضي الحدودية اليوم إلى أنظمة سابقة حاولت فرض تماسك اداري على التنوع البشري في هذه المناطق وعلى نأيها الجغرافي. وقد حاول الحكم الثنائي، الانجليزي – المصري، والذي ادار السودان من منعطف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، في البداية ان يعيد هيكلة الوحدات الادارية الداخلية استنادا إلى المديريات القديمة للحكم التركي – المصري للسودان في القرن التاسع عشر. وقد دمجت المديريات بعض مظاهر الممالك السودانية القديمة المحليّة وكانت في كثير من الاحيان غير دقيقة.

في عشرينيات القرن التاسع عشر، حينما غزت مصر شمال السودان، أسست الممالك السودانية، سنار على النيل الازرق ودارفور في الغرب، دوائر متحدة المركز للسلطة والهيمنة حول سلطة دولة مركزية. وكانت سلطة الدولة هي الاقوى حول مقر الحاكم حيث يخضع الذين يعيشون أكثر قربا من مقر الحاكم للضرائب، وتتلاشى السلطة أكثر وأكثر كلما زاد البعد عن المركز نحو المناطق الخلفية مما جعلها تنتهي إلى تخوم بعيدة لغارات الاسترقاق حيث تنعدم بعدها سلطة الدولة. وقد أجرى سلاطين سنار والفور تسوية مؤقتة مع رعاياهم وذلك بمنح حقوق في أراضي لبعض القادة وللموالين لهم – وهي أصول نظام الدار القبلي في الشمال. وقد تحاشى الرعاة والبدو، المواطنين الرحل في كل دولة، القرب من السلطات بابعاد أنفسهم إلى مناطق بين الدول، وكثيرا ما كانوا ينشئون تحالفات مؤقتة مع من (لا دولة لهم) بعيدا عن الجنوب. وقد ظل عرب البقارة، الرزيقات والمسيرية، يفرون إلى مناطق المستنقعات جنوب بحر العرب / نهر كير (تعتبر اليوم جزءا من ولاية شمال بحر الغزال في جنوب السودان) لتحاشي الموافقة على مطالب سلطان دارفور؛ وتحرك أغلب المسيرية إلى خارج دارفور كلها متنقلين إلى ما يسمى الآن ولاية جنوب كردفان (التونسي ١٨٤٥، الصفحات ١٢٩–١٣٠؛ هندرسون، ١٩٣٩، الصفحات ٥٩–٦١).

ان النظام التركي – المصري في السودان (١٨٢١ – ١٨٨٥) رغم انه أكثر قوة من السلطات التي استولى عليها الا انه لم يمارس أكثر من سلطة جزئية على الخاضعين لحكمه. وقد كانت الحدود مرنة لدرجة الاختفاء؛ وقد توسعت سلطة المديريات وتقلصت؛ وصعدت مراكز سلطة متنافسة، خصوصا في الجنوب والغرب.

أمـا المهديـة (١٨٨١ – ١٨٩٨) التـي حلت مكان التركية فانها عـادت أكثر للنموذج السـوداني القديم لدولة مركزية محاطة بمنطقة خلفية يسـود فيها شن الغارات. فقدت الدولة المهدية (التي تأسست بعد سقوط الخرطوم عام ١٨٨٥) التحكم في الجنوب وجبال النوبة وتلال السفح الاثيوبية جنوب النيل الأزرق، ما عدا مراكز خارجية قليلة، ولم تسيطر بشكل كامل على دارفور).

كانت حدود مديريات السـودان الانجليزي – المصري قد تكونت شـيئا فشيئا على مدى ٥٧ عاما من الحكم الثنائي. وكانت أول الحدود قد رسـمت على الخرائط قبل ان يكون للحكومة فهم واضح بالجغرافيا أو الطوبغرافيا أو الديمغرافيا الخاصة بالبلاد؛ وقد وضعت بأكثر الاشـكال عمومية في تقارير المديريـات (انظر الصندوق رقم ٢). وقـد تمـت تعديلات لهذه الحدود مع مرور الوقت لكـن الاجزاء التي عدلت هي فقط التي وصفت بالتفصيل في التوثيق الرسمي (انظر الملحق ١)

ان القـرارات المتعلقة بالحدود الداخلية خـلال عهد الحكم الثنائي كثيرا ما تتخذ علـى أسـاس المواءمـة الادارية. فالمناطق يمكـن ان تضم إلى مديريـة ولا تضم إلى اخـرى نتيجة لانهـا مرتبطة بالخطوط الراهنة للاتصـالات. وقد بُذلت جهود كي لا يقسـم المنتمين لنفـس القبيلة بين المديريـات. وكثيرا مـا كان يعتقد ان الأفضل وضع المجموعات المتنافسة المتجاورة داخل نفس المديرية لتسهيل حل النزاعات. وفي الاماكـن التـي تتنافس فيها قبائل مختلفة ضد بعضهـا البعض على الموارد على امتـداد حدود مديرية ما فان حل النزاعات يصير أكثر صعوبة (كما بين دينكا ملوال والرزيقات والمسيرية. أنظر أدناه).

منذ عام ١٩٢٠ وما بعده اتبعت الادارة الريفية على امتداد السودان مبادئ الحكم غير المباشـر أو الحكم المحلي، حيث كانت الحكومة المحلية تستند إلى القانون العرفي الـذي يطبقه قادة محليين أو قبليين. ولأن طبيعة ونطـاق القانون العرفي تختلف بين السـكان المسلمين وغير المسـلمين فان الادارة الاهلية قادت إلى تطور "سياسة جنوبية' لسكان السودان غير المسلمين الذين لا يتحدثون اللغة العربية في المديريات الجنوبية (وهذه شـملت مؤقتا جبال النوبة والتي شـكّلت ولايـة جنوبية رابعة من ١٩١٣ إلى ١٩٢٩ حينما أعيد دمجها مرّة أخرى في كردفان).

وقد تأثرت معظم المناطق في هذه المديرّيات بقانون المناطق المقفولة لعام ١٩٢٢ والذي كان ينوي بشـكل رئيسـي ضرب ما كانت تعتبر نشـاطات –اقتصادياً– غير شـرعية لأشـخاص قادمين من خارج المناطـق الخاضعة لقيـود القانون – لصوص الصيد والاسماك "السواحليين' من اثيوبيا، وتجّار الرقيق من مديريات النيل الابيض وكردفان ودارفور بالاضافة إلى انتشار الاسلام في مناطق يعتبر سكانها وثنيون. وقد اعلنت السياسـة الجنوبية، المستندة إلى قانون المناطق المقفولة والمبادئ المتجسدة

الصندوق الثاني: حول حدود مديريّة بحر الغزال

١٨٩٩: سيكون من الامور المثيرة للاهتمام معرفة تفاصيل مجرى نهر العرب؛ ذلك النهر العظيم الذي يتقدم بعيدا نحو الغرب في قلب دار الفرتيت، وهي المنطقة التي يوجد فيها اصل التشاري وتوجد بها مناجم حفرة النحاس . وقد مرّ قرن تقريبا منذ ان عّلم براون عليه بشكل غير محدد على الخريطة ومعرفتنا به حتى الآن ليست مؤكدة بشكل كاف. ولم يستكشف اي أوربي بعد كل مجرى النهر؛ وقد تم عبوره في مكانين فقط [...] . وحتى العرب ليس لديهم سوى معلومات قليلة عنه [...] وهكذا فان المكتشفين لم يستطيعوا سوى جمع معلومات غير دقيقة ومتناقضة. (جليتشين، ١٨٩٩، ص١٨٨).

١٩٠٢: حدود المديريات. أفهم انها تكون، فيما عدا منطقة لادو، كالآتي : من الجنوب والغرب التلال التي تشكل مستجمع مياه أحواض نهري النيل والكنغو؛ ويمكن ملاحظة ان هذه الحدود معروفة ومقبولة لدي قبائل نيام نيام (الزاندي) الهامة التي تؤثر(كذا). من الشرق بحر الجبل ومن الشمال بحر الغزال وبحر العرب حتى حفرة النحاس ومن مكان حفرة النحاس يرسم خط حتى غرب مستجمع المياه المشار اليه سلفاً، أو امتداده شمالا (سباركيس، ١٩٠٢، ص٢٣٠)

١٩١٠: في رواية دوريّة أتووت وُجد مرة أخرى ان من المستحيل تعيين الحدود بين هذه المديرية ومنقلا (كاانت في السابق جزء من محمية دي لادو).

ويذكر مفتشو المحطات الجنوبية بشكل مستمر في تقاريرهم ان صعوبات ادارة قبيلة الزاندي تتزايد بشكل كبير بسبب عدم اليقين المتعلق بحدودنا، والنزاع بين مختلف السلاطين يتصاعد كثيرا حول هذا الشأن. والعديد من السلاطين الموالين لنا لهم أطراف من مواطنيهم يعيشون في الكونغو البلجيكي والعكس صحيح. ان تعيين الحدود سيقدم الكثير في اتجاه تبسيط الوضع السياسي العام، وسيساعد في تعزيز ادارة شئون قبائل نيام نيام وكينريد (غوردون، ١٩١٠، ص١٧٧).

ملاحظة: بحر العرب / نهر كير لم يكن مميزا بوضوح عن مجاري المياه الاخرى التي تتدفق في نهر بحر الغزال حتى عام ١٩٠٨. وما زال مدرجا في خرط مساحة السودان لعام ١٩١٢ بوصفه (غير ممسوح بالكامل) ويبقى مستجمع مياه النيل – الكنغو بلا مسح حتى لحظة استقلال السودان.

في الادارة الاهلية، بشكل رسمي عام ١٩٣٠. وقد عزّزت السياسة الجنوبية تطوير ادارة تستند إلى العادات غير الاسلامية وغير العربية، وتركت الباب مفتوحا أمام احتمال ان يتم في آخر الأمر فصل المديريات الجنوبية عن بقية أجزاء السودان. وقد أُلغيت السياسة الجنوبية بشكل رسمي عام ١٩٤٦ حينما تم اعداد السودان ككل للاستقلال، وأعاقت معارضة الحكومة المصرية والوطنيين السودانيين الشماليين ايّ ترتيبات فصل للمديريات الجنوبية.

كان اثر السياسة الجنوبية على الحدود الشمالية للمديريات الجنوبية غير متواز. وكان أكثر أشكال التطبيق تطرفاً قد حدث في المنطقة الغربية لبحر الغزال حيث حاول الاداريون أن يخلقوا مناطق مفرقة من سكانها تفصل المنطقة عن دارفور المجاورة.[١] لكن الرنك، اقصى منطقة شمالية في اعالي النيل، قد أُستبعدت من قانون المناطق المقفولة واستمرت مركزا للنشاطات التجارية للتجار الشماليين. وبين هذين التطرفين واصل الرعاة من الشمال والجنوب، عرباً وغير عرب، في تخطي حدود المديريات حسب الفصول. لكن الإرث الهام للسياسة السودانية هو خلق فكرة ذات قاعدة تستند إلى أراضي مميزة لـ"أفارقة" جنوب السودان غير العرب – غير المسلمين.

حاولت الادارة الاهلية ايضا ان تعين أراضي القبائل في جميع ارجاء السودان. وكانت مثل هذه الأراضي في كثير من الاحيان، لا تضم فقط المناطق الدائمة لديارهم وزراعتهم ـــ حيث يمارسون حقوقهم الرئيسية) وانما ايضا مناطق الاستخدام الطارئ أو "الثانوي" (حيث يتمتعون بحقوق موسمية).

ان نموذج الحقوق "الاساسيّة" و"الثانوية" يمثل تمييزا هاما في ملكية الأرض المشتركة وفرص الوصول اليها واستخدامها في السودان والدول المجاورة له.[٢] وهناك أنواع مختلفة للحقوق الأساسيّة والثانوية. وهناك حقوق "حصرية" حيث الحقوق الأساسيّة لحيازة الأرض واستخدامها بواسطة الجماعة السكانية تكون "حصرا" على اعضاء الجماعة ولا تسمح بأي تخلي عنها لحقوق استخدام ثانوية لغير اعضاء المجموعة السكانية. وهناك حقوق "غير حصرية" حيث الحيازة الأساسيّة وحقوق الأراضي واستخدامها بواسطة الجماعة السكانية تسمح لغير افراد الجماعة بالحصول على حقوق محدودة لاستخدام الأرض على أساس موسمي لفترات متقطعة. وتتعلق الحقوق "الثانوية المشتركة" بالحقوق في فرص الوصول للأراضي واستخدامها لأعضاء من مجموعتين سكانيتين أو أكثر في منطقة تمثل الحدود بين

.....

[١] للإطلاع على التفاصيل أنظر توماس (٢٠١٠)

[٢] أنظر سيمبسون (١٩٧٦). وصف كيبريب (٢٠٠٢) كيف أن التمييز بين الحقوق الاساسية والحقوق الثانوية قد جرى تفسيرها وتطبيقها في الممارسة بواسطة المجتمعات المحلية وبواسطة حكومة السودان.

تلك المجموعات السكانية (ABC، ٢٠٠٥، app.2) من المعلوم استخدام نفس المنطقة لمجموعات مختلفة خلال مواسم مختلفة (مثل أبيي وبحر العرب /نهر كير، انظر ادناه) سواء كانت جزءاً من مجموعة حقوق غير حصرية أو حقوق ثانوية مشتركة. وقد كانت احدى وظائف الادارة الاهلية هي تنظيم مثل هذا الاستخدام المتداخل للأرض. وضبط التحركات عبر المناطق على امتداد طرق محددة في اوقات محددة سلفا. وتضع الاجتماعات القبلية شروط بداية مثل هذه التحركات وحل النزاعات بما يتم التوصل اليه.

في شمال السودان أصدرت حكومة الحكم الثنائي تشريعات لـ"حقوق الدار"، مؤسسة بذلك حق السلطات القبلية في "دار" تسخّر استخدام مواردها لأعضاء الدار ومنع أو حرمان فرص الوصول إلى الدار للمجموعات الخارجية (هييس، ١٩٦٠). ويعترف هذا التشريع بالحقوق الرئيسية لأعضاء الدار ويقيّد أو يحظر الحقوق الثانوية لجيرانهم. لكن ليست كل الديار متجاورة. وقد اعترفت حكومة الحكم الثنائي بوجود أراضي غفر وغابات وأراضي لا يشغلها أحد. وبمنح قانون تسجيل وتسوية الأراضي لعام ١٩٢٥ الحكومة الحق الافتراضي في ملكية هذه الأرض حتى يثبت العكس (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٢٧٩). ومع ذلك فان هذا وغيره من قوانين الحكم الثنائي لتسجيل الأرض، التي تمثل خطوات نحو تأسيس افكار أكثر تصلبا حول حدود ثابتة للمناطق، كان الهدف الأساسي منها هو المحافظة على مرونة الهياكل العرفية لتمليك الأرض. (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٣٧).

بقيت سياسة الأراضي بعد الاستقلال كما هي حتى سبعينيات القرن العشرين حينما صارت تنمية السهول الطينية لوسط السودان، عبر التوسع في الزراعة الآلية، جزءا مركزيا في سياسة التنمية للحكومة الوطنية.

> وقد خافت حكومة السودان من أن الوضع غير المحسوم لموارد الأرض في البلاد والافتقار لتعريف واضح لحقوق الملكية قد يحبط توجه الاستثمار نحو مشاريع شهدت نزاعا حول ملكية الأرض. ان الافتراض الذي تأسس عليه موقف الحكومات المتعاقبة هو ان اي ملكية لم يتم تملكها تملكاً خاصا أو بواسطة الدولة لا تعتبر ملكية تمت تسويتها، وتبلغ ان تكون غير مملوكة أو أنها أرض مفتوحة للجميع وبالتالي غير مكفولة الملكية. وبدلا من تحديد حقوق الأرض بحكم قضائي وتسجيلها كما خططت له حكومة الحكم الثنائي، فان حكومة ما بعد الاستقلال اتجهت، كجزء من برنامجها الشامل للسودنة، نحو ما يبدو أنه طريق مختصر، أكثر مناسبة لكن على المدى الطويل غير مستدام... مثلا المصادرة المباشرة... (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٢٦٧-٢٧٧).

يحوّل قانون الأراضي غير المسجلة لعام ١٩٧٠ ملكية كل الأراضي غير المسجلة والأراضي التي ليست بحوزة أحد إلى الحكومة المركزية، مخولة لنفسها "سلطة تقييد قدرة البدو والمزارعين التقليديين على امتداد البلاد في التمتع بالمنافع التي تأتي من الاستخدام والتمتع بالأراضي والمياه والغابات وغيرها من الموارد الأخرى في البلاد". وبالتالي ازالة الطبيعة الاستباعية: لـ"حقوق الدار" (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٢٧٨-٢٨٠). وقد عزّزت تشريعات اضافية اجيزت في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، بشكل أكبر، تحكم الحكومة المركزية في الأراضي (بانتوليانو، ٢٠٠٧، ص٣). وقد كان لهذه التغييرات اثر هائل على سبل معيشة سكان الأراضي الحدودية وعلى مستوى واتجاه الحرب الاهلية التي بدأت عام ١٩٨٣ فيما صار السكان الذين فقدوا ممتلكاتهم، أو هُدّدوا بفقدانها بسبب التغيير في القانون والسياسة الوطنية للتنمية، يتجندون في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو في الجيش القومي (جونسون، ٢٠٠٣، ص١٣٠- ١٣٩).

إن السهول الطينية شبه الجافة في وسط السودان، التي تقع تقريبا بين خطي العرض ١٢ و١٦ درجة شمالا، تقع في "محور مناخي هامشي" بين الجفاف الشديد للصحراء والأراضي الأكثر رطوبةً بعيداً في الجنوب (هيوم وتريلسباتش، ١٩٩١، ص٢). ويتزامن قرار زيادة الاستغلال الزراعي واسع النطاق داخل تلك المنطقة مع فترة تراجع مطرد في وتائر هطول الامطار (هيوم وتريلسباتش، ١٩٩٩، ص ٢-٦)، وبالتالي فان العوامل البيئية تضافرت مع سياسة التنمية القومية الجديدة لتخلق ضغوطا متزايدة على أراضي الحدود فيما يُدفع السكان إلى خارج مناطق نشاطهم الاقتصادي العادي في الجنوب إلى داخل منطقة الحدود حيث انه بالرغم من ان متوسط مستويات هطول الامطار قد تراجع خلال نفس الفترة، الا انه يظل أعلى من مستويات هطول الامطار شمال الأراضي الحدودية.

ان اكتشاف وجود النفط تحت سهول السودان الطينية في منتصف سبعينيات القرن العشرين اضاف بعدا اقتصاديا وسياسيا جديدا لأراضي الحدود. وقد تمدّدت أول حقول النفط، التي تم استغلالها، على حدود الشمال والجنوب، خصوصا بين مديرية أعالي النيل وبين المديريات الشمالية المجاورة (الولايات حاليا) مثل جنوب كردفان والنيل الابيض وسنار والنيل الأزرق (انظر الخريطة ٢). وقد فاقم النزاع حول النفط، بشكل متزايد، العلاقات الشمالية - الجنوبية. وقد صار ايضا سببا في نزوح واسع النطاق لسكان أجزاء من أراضي الحدود.

حاولت الخرطوم ان تقوم بـ"مصادرة واضحة"، على مستوى كبير، في نوفمبر ١٩٨٠، حينما حاولت، تحت تأثير النائب العام حينذاك حسن الترابي، ان تعيد رسم حدود الاقليم الجنوبي. وهذا يتناقض مع اتفاقية أديس أبابا وقانون الحكم الذاتي

الاقليمي لعام ١٩٧٢ والدستور الدائم لعام ١٩٧٣. وكانت المناطق التي حاول المجلس الوطني ابعادها من الاقليم الجنوبي هي كفيا قنجي وحفرة النحاس (والتي كانت جزءاً من مديرية بحر الغزال عام ١٩٦٥) ومناطق تبدو، ثقافيا وجغرافيا، جزءاً من "التركيبة الجنوبية" في اتفاقية أديس ابابا، مثل أبيي في جنوبي كردفان وشال الفيل في النيل الازرق. والمناطق التي حددت لضمها للمحافظات في المديريات الجنوبية المجاورة هي أبييمنهوم ومناطق رباجنهوم داخل مربعات النفط في مديرية أعالي النيل (ولاية الوحدة الآن) والمناطق الزراعية في كاكا وجيغار في أعالي النيل. وقد فشلت في نهاية الامر هذه المحاولة التي كانت ترمي إلى القضاء على الحدود الموجودة بين الشمال والجنوب. وبقدر كبير فإن المناطق التي استهدفها التشريع تعتبر من بين النقاط الملتهبة الرئيسية على أراضي الحدود الشمالية - الجنوبية اليوم.

٣ المناطق المتنازع عليها

هناك سبع مناطق رئيسية يعتبر تخطيط الحدود فيها غير واضح، أو رسم الحدود مختلف عليه أو أن وضع علامات الحدود ظل يُواجه بالمقاومة أو يرجّح ان يواجه بها أو من المتوقع حدوث نزاع داخلي أو أن النزاع الداخلي ظهر سلفا.[٤] والمناطق هي:

- منطقة أبيي.
- تخوم دينكا ملوال مع الرزيقات بين ولاية جنوب دارفور وولاية شمال بحر الغزال.
- منطقة كفيا قنجي وحفرة النحاس في ولاية جنوب دارفور وولاية بحر الغزال.
- حقول النفط في ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان.
- مناطق الزراعة الآلية على امتداد ولاية أعالي النيل مع حدود ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق.
- منطقة شال الفيل في ولاية النيل الازرق والتي كانت جزءا من اعالي النيل حتى قبل الاستقلال بقليل.
- خط الحدود الشمالية لولاية اعالي النيل.

بالاضافة إلى هذه المناطق السبع على التخوم الشمالية – الجنوبية هناك مناطق محددة تقع على حدود السودان الدولية الجنوبية، والتي صارت حبلى بالاشكاليَّات، ويمكن ان تصير حبلى أكثر بها، وهذه المناطق هي جامبيلا وبارو، ومناطق نهر بيبور على الحدود الاثيوبية مع ولاية جونقلي، ومثلث ايلمي في شرق الاستوائية مع كينيا،

.....

[٤] مصطلحات delimitation, delineation and demarcation ذات معاني متميّزة. وفي هذا التقرير تستخدم المصطلحات الثلاثة على النحو التالي: delimit ويعني تحديد الحدود؛ delineate ويعني الاشارة إلى الحدود برسم خطوط أو أرقام أو بالوصف أو التمثيل بشكل صحيح؛ demarcate ويعني وضع علامات الحدود على الارض.

وولاية وسط الاستوائية مع الحدود الاوغندية ومستجمعات مياه نهري النيل – الكنغو التي تفصل ولايات غرب ووسط الاستوائية عن جمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديموقراطية.

لماذا لا زالت أبيي تثير الاهتمام

> عُرف الاقليم بأنه منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع والتي حُولّت إلى كردفان عام ١٩٠٥.
>
> تكون حدود الاول من يناير ١٩٥٦ بين الشمال والجنوب كما هي عليه فيما عدا ما هو متفق عليه اعلاه؛ تنشيء الرئاسة لجنة حدود أبيي لتحديد وترسيم منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التي نقلت إلى كردفان عام ١٩٠٥ والمشار اليها في هذه الوثيقة باسم أبيي؛ بروتوكول أبيي.
>
> (بروتوكول أبيي، حكومة السودان والحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٢٠٠٤، الفقرات ١-١-٢؛ ١-٤؛ ٥-١)

يُظهر موضوع أبيي بعض الصعوبات التي تكتنف عملية حل نزاع ذات ثلاث اطوار: حل قضايا حدود المنطقة داخليا وتحقيق قبول محلي لتعيين الحدود وانفاذ اتفاقيات الحدود.

تحتوي منطقة أبيي اصلا على ثلاث مجموعات من الدينكا (نقوك، تويج، روينق) وقد تم تحويل نقوك وتويج إلى كردفان من الجارة بحر الغزال. أما المجموعة الأخيرة فقد كانت في أوقات مختلفة جزءا من مديرية جبال النوبة. ولم تشكل المجموعات الثلاث بشكل جماعي ابدا منطقة واحدة في مديرية. خلال الفترة بين ١٩١٢ – ١٩٣٠ تم تحويل تويج وروينق إلى خارج كردفان وتركت مجموعة نقوك بوصفها المجموعة الوحيدة من الدينكا داخل هذه المديرية "الشمالية". وفي اربعينيات وخمسينيات القرن العشرين انقسمت الآراء وسط نقوك حول اعادة المجموعتين الاخيرتين من الدينكا إلى كردفان لأجل خلق معسكر أكبر من الدينكا لأحداث توازن مع معسكر البقارة أو للسعي للالتحاق بمجتمع الدينكا في مديرية بحر الغزال المجاورة. وخلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين إتجهت الآراء نحو اعادة الارتباط ببحر الغزال ووردت مواد في كل من اتفاقية اديس ابابا واتفاقية السلام الشامل لاتخاذ القرار في هذا الموضوع.

ولأنه لم يتم تحديد رسمي للحدود الادارية الداخلية لمنطقة ابيي بحيث تفصلها عن الاجزاء الاخرى من كردفان، فأنه لا توجد خريطة مؤكدة للمنطقة لتخطيط حدودها ولكي يمكن ان تستخدم لترسيم الحدود. ولذلك فان مشكلة هذه الحدود مختلفة عن غيرها من المشكلات على امتداد بقية الحدود الشمالية – الجنوبية حيث المديريات الموجودة كانت هي نقطة البداية في النقاش. ولكن من نواحي أخرى فان النزاع حول أبيي قد أسس نسقا لباقي الحدود. كان من المفترض ان يتم تعيين حدود أبيي بواسطة لجنة تقيمها اتفاقية السلام الشامل مثلما كان من المفترض ان تقوم اللجنة الفنية للحدود الشمالية – الجنوبية بتعيين الحدود الشمالية الجنوبية. وكانت الخلافات خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل تتبع الخطوط الحزبية حيث لم يستطع وفدا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ان يجدا أرضية مشتركة. وانعكست هذه الخلافات في الرئاسة الثلاثية والتي انقسمت بنفس الشكل بين رئيس عن حزب المؤتمر الوطني (عمر البشير) والنائب الثاني لرئيس الوزراء (علي عثمان محمد طه) من جانب، والنائب الاول للرئيس عن الحركة الشعبية لتحرير السودان (سلفا كير ميارديت) من الجانب الآخر.

وأخيرا اخرجت المسألة من احكام اتفاقية السلام الشامل إلى المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي حيث تم التوصل إلى تسوية. وقد قبل الطرفان علناً التسوية ووعدا بانفاذها في الحال، لكن مجموعة المسيرية ووحدات القوات المسلحة السودانية عأرضت وضع العلامات الحدودية على الأرض. ان الفشل في حل موضوع الحدود المعيّن هذا، في اطار احكام اتفاقية السلام الشامل، له دلالاته، فتبعاته على الحدود الشمالية – الجنوبية الاوسع وعلى الحدود الدولية قد تصير رهيبة. لهذا فان ابيي ما زالت مهمة، وان تحليل العملية السياسية التي تتعرض للتعويق هناك يؤسس لإدراك ما ستؤول اليه مصائر الناس في مناطق النزاع الاخرى على الحدود بين الشمال والجنوب.

خلفية تاريخية

توجد في قلب منطقة أبيي شبكة مجاري مائيّة تتدفق جنوبا وجنوب – شرق على امتداد السهول الطينية لبحر العرب / نهر كير. وهذا النظام الذي يعرفه المسيرية بشكل جماعي باسم بحر(نهر)[٥] ينفصل عن وطن المسيرية الحُمُر بحزام من قيزان الرمال المستقرة. ويحتل المسيرية ونقوك محورين ايكولوجيين متميزين: يعيش المسيرية في حزام سافنّا شمال القوز (حزام القيزان) بينما يعيش نقوك على البحر (النهر) حيث توجد اوطانهم المستقرة. وتستخدم مراعي البحر في مواسم متعاقبة من جانب دينكا نقوك والمسيرية الحُمُر الذين يتحركون جنوبا من بابنوسة والمجلد خلال فصل الجفاف من يناير إلى مايو (كونيسون، ١٩٥٤، ص٥٢ – ٥٤؛ ١٩٦٦، ص ١٣ – ٢٧).

يرعى الرعاة الرحل، من كل من المسيرية ونقوك، أبقارهم خلال موسم الجفاف والمراحل المبكرة من موسم المطر، لكن كل منهما يعود لمناطق منفصلة لفترة استقرار تقصر أو تطول حيث يقومون بالزراعة خلال موسم الامطار.[٦] وقد دخلا المنطقة في القرن الثامن عشر من اتّجاهات مختلفة. فنقوك يعتبرون فرعا من دينكا بادانق تحركوا غربا على امتداد نهر بحر الغزال بينما هاجر البقارة شرقا على امتداد حزام السافانا من وَدَّاي فيما يعرف الآن بتشاد عبر دارفور إلى كردفان (هندرسون، ١٩٣٩، ص٥٥ – ٦٢؛ كونسون، ١٩٥٤، ص ٥٠؛ ١٩٦٦، ص١). ووصل المسيرية الحُمُر المجلد بعد ان استقر نقوك على امتداد مجاري المياه الرئيسية في نغول، كيير، نيامورا، لاو. وقد ساعدت بعض اقسام نقوك المسيرية الحُمُر في السيطرة على المنطقة من الشاتي الذين هم من السكان الاصليين. كما هزموا المسيرية الزُرق الذين استقروا فيما بعد بعيدا شرقا قرب بحيرة كيلك (هندرسون، ١٩٣٩، ص ٥٥ – ٦٤) لقد ظل الشعبان يعيشان لوقت طويل في مكانيهما – المجلد شمال حزام القوز بالنسبة

---

٥ تم تبني إسم "بحر العرب" أولاً كمصطلح جغرافي بواسطة الرحالة الإنجليزي دبليو ج. براون في القرن الثامن عشر. والذي سمع، عند زيارته لدارفور، عن "بحر العرب" جنوباً الذي يذهب له البقارة البدو "وعلمه بشكل تقريبي على الخريطة" (غليشين، ١٨٩٩، ص ١٨٨). وهو يعرف محليّاً بعدة اسماء (لذلك واجهت الادارة البريطانية التي قدمت في مطلع القرن العشرين صعوبة في تحديد مكان ما يطلق عليه الجغرافيون إسم بحر العرب): كير لدى الدينكا يوعني الجرف باللغة العربية، وبحر الرزيقات بالنسبة لجزء يتدفق عبر جنوب دارفور، وبحر الجانقي أو بحر الدينكا لقطاع يتدفق عبر جنوب كردفان. والاسم الاخير تم تسجيله كإسم ظل يستخدم حتى عام ١٩٥٤ (كونيسون، ١٩٥٤، ص ٥١)

٦ لم يشمل الاحصاء السكاني لعام ٢٠٠٨ فئات لتحديد الاثنية أو القبيلة (مجلس الاحصاء السكاني، ٢٠٠٩)وقد سجلت أول إحصائية سكانيّة أجريت في وقت الاستقلال أقسام الحمر والزرق من المسيريّة بانهما متساويان تقريباً (المسيرية الحمر ماعدا المجلد ٥٩٧٦٠ والمسيرية الزرق ٥٩٦٨٧) ودينكا نقوك (٣٠٨٣٥) نحو نصف عدد اللحمر وربع العدد الكلي للمسيريّة (مكتب الإحصاء السكاني، ١٩٥٨، ص ٥٢– ٥٣). وقد تم الاعتراض على أرقام هذا الاحصاء السكاني وعلى ارقام الاحصائيات اللاحقة.

للحُمُر وأبيي على امتداد مجاري بحر العرب / نهر كير بالنسبة لنقوك – حيث البيئة المختلفة لكل منهما تنعكس في سلالات ابقارهما. فابقار الحُمُر هي سلالة تتحمل الرحلات الطويلة فوق القيزان بينما ابقار نقوك تستطيع العيش بشكل افضل في سهول الطين حول أودية الانهار (كونيسون، ١٩٦٦، ص٣٦-٣٧). ويزرع نقوك تقليديا الذرة الرفيعة والدخن أكثر من الحُمُر ولهم في بعض الاحيان حبوب تسمى "مريق" بالاضافة إلى الذرة البيضاء التي يزرعونها.

ان الغزو التركي – المصري في القرن التاسع عشر للسودان والثورة ضد الحكم المصري الذي قاد لإقامة الدولة المهدية (١٨٨١ – ١٨٩٨) خلق اضطرابات جديدة في المنطقة، واستمر صدى هذه الاضطرابات يتردد حتى اليوم. وبعد ان فتح المصريون منطقة بحر الغزال لشركات تجارة العاج والرقيق في منتصف القرن الثامن عشر أسس الزبير باشا رحمة مركز امبراطوريته التجارية جنوبا من بحر العرب / نهر كير. ومن هنا شن حملاته لاجتياح سلطنة دارفور وسيطر على اجزاء من جنوب كردفان. وتحرك اولا بالتحالف مع، ثم بمعأرضة، البقارة الرزيقات الذين كانوا ايضا في نزاع مع المسيريّة الحُمُر وعيّن عملائه على الحُمُر الذين كان معظمهم يقفون معه ومن بعده وقفوا مع ابنه سليمان في تمرده الفاشل ضد مصر. وقد قادت هزيمة سليمان وعودة الحكم المصري ثانية إلى المنطقة لانقسامات بين الحُمُر. وقد انضمت احدى الفصائل إلى المهدي في ثمانينيات القرن التاسع عشر في السنوات الاولى من ثورته ثم أبعدت عناصره إلى أم درمان بواسطة خليفة المهدي، الخليفة عبدالله التعايشي بينما بقي فصيل آخر بعيدا (هندرسون، ١٩٣٩، ص٦٧-٦٩).

في نفس هذا الوقت صار دينكا نقوك، وبشكل متزايد، اهدافا للزبير وحلفائه من البقارة، خصوصا الرزيقات. وقد استطاع أروب بيونغ، احد كبار زعماء دينكا نقوك تأمين وتدبير حماية لنقوك وغيرها من مجموعات الدينكا الموجودة جنوبا وذلك بالتحالف اولا مع الحُمُر ثم اتصل عبرهم بالمهدي. وقد أفاد هذا التحالف المسيريّة الحُمُر، خصوصا خلال السنوات اللاحقة من المهدية، حينما تعرض المسيرية الذين تخاصموا مع الخليفة عبدالله التعايشي، لغارات قوات المهدية فحصلوا على ملجأ وحماية لهم في أراضي دينكا نقوك (لويد، ١٩٧٠، ص٦٥١-٦٥٢؛ هندرسون، ١٩٣٩، ص ٦٦-٦٩؛ دينج، ١٩٨٦، ص ٤٦-٤٧).

بعد هزيمة الخليفة عبدالله على ايدي البريطانيين والمصريين في ام درمان عام ١٨٩٨ وعودة العديد من الحُمُر إلى كردفان اتصلت الادارة البريطانية الجديدة بدينكا نقوك عام ١٩٠٢. وقد وُصف دينكا نقوك في ذلك الحين بانهم في حالة ازدهار بقطعان الابقار بينما تم تصوير الحُمُر بانهم على نحو ما فقراء. وكانت التجارة مزدهرة في قرية أروبة ميونغ لكن نقوك اشتكوا من غارات وابتزاز من جانب الحُمُر.

ولهذا السبب تقرر في عام ١٩٠٥ ضم دينكا نقوك إلى ادارة مديرية كردفان، وهي نفس المديرية التي تضم الحُمُر، بدلا من مديرية بحر الغزال التي كانت وطنا لأغلبية الدينكا. ولم تكن الحدود بين هاتين المديريتين في ذلك الوقت واضحة. وقد نال تاريخ ١٩٠٥ فيما بعد اهمية مبالغ فيها في اتفاقية السلام الشامل ليححأخذ نفس الأهمية التاريخية لعام ١٩٥٦ كتاريخ للحدود الشمالية – الجنوبية بشكل عام لأنه ظهر كتاريخ لتحويل جزء من "الجنوب" إلى "الشمال".

خلال الستين عاما التي تلت ذلك كانت العلاقات بين نقوك والحُمُر تعالج بقدر كبير سلمياً في اطار الادارة المحلية لنفس المديرية. وعبر وساطة كوال اروب ابن أروب ميونغ، بل وبشكل أكثر تحديدا عبر حفيده دينغ مجوك، استطاع الحُمُر ان يتوسعوا أكثر في مناطق رعيهم الموسمي جنوبا في اطار أراضي نقوك وفي بحر الغزال ايضا. وقد وجد هذا السلوك الدبلوماسي من جانب دينغ ماجوك الثناء من الاداريين الانجلو – مصريين لكنه أدين من جانب اجيال لاحقة من مجموعات الدينكا المجاورة وغيرهم من الجنوبيين السودانيين. وقبل استقلال السودان منحت ادارة الحكم الثنائي دينغ ماجوك خيار البقاء في اطار الولاية القضائية لكردفان أو ان يصير تحت ادارة بحر الغزال فاختار ان يبقى حيث هو، وهو قرار عأرضه عدد من دينكا نقوك.

ادى انفجار الحرب الاهلية والنزاع بين قوات متمردي حركة الانيانيا والقوات الحكومية إلى الاخلال بالتوازن في أبيي. لم يكن معظم المنتمين لدينكا نقوك في البدء منخرطين في الحركة لوجودهم خارج جنوب السودان لكن اشتباكات المسيرية مع وحدة الانيانيا التي ينحدر مقاتلوها من الدينكا في بحر الغزال المجاورة عام ١٩٦٥ جعلتهم يقفون إلى جانب اخوانهم الدينكا. وانتهى القتال بين الحُمُر ونقوك إلى تدمير العديد من أماكن استقرار نقوك الشمالية. وفي مؤتمرات السلام التي عقدت بواسطة الحكومة القومية وحكومة المديرية بعد القتال تقدم المسيرية بأول مطلب لهم بملكية منطقة نقوك جنوب حتى وادي الرقبة الزرقاء / نغول، وهو مطلب رفضه اجتماع قبلي انعقد لتسوية النزاع (سعيد، ١٩٨٢، ص ٤٢١؛ دينغ ١٩٩٥، ص ٢٩٦). ومع ذلك فان هذا المطلب سيعاد احياؤه والتوسع فيه في السنوات اللاحقة.

استمر دينكا نقوك في أبيي يتأثرون بالحرب الاهلية عبر الحدود في الجنوب. ان اتفاقية اديس ابابا لعام ١٩٧٢ رغم انهائها تلك الحرب وانشاء اقليم جنوبي ذي حكم شبه ذاتي، الا انها لم تجلب، بالضرورة، السلام إلى المنطقة. ان المادة الواردة في الاتفاقية وفي قانون الحكم الذاتي الاقليمي الذي سمح "لأي منطقة اخرى كانت ثقافيا وجغرافياً جزء من الجنوب ,,," ان تختار من خلال استفتاء ما اذا كانت تريد ان تكون جزءاً من الاقليم الجنوبي، قد صيغت بصورة خاصة وفي الأذهان أبيي ودينكا

نقوك. واستنادا إلى نظرية ان الافتقار للتنمية كان يمثل جذور الحرب الاهلية فقد تم انفاذ خطة تنموية عاجلة لنقوك أبيي في سبعينيات القرن العشرين اعتبرت فيها ابيي مجلسا يخضع لسلطة رئيس الجمهورية.

تزامن هذا التركيز على منطقة أبيي في فترة ما بعد ١٩٧٢ مع تهميش المسيرية. وقد حرم الغاء الادارة الاهلية في الشمال بواسطة نظام نميري القادة التقليديين من سلطاتهم القانونية. وفي الوقت نفسه نقلت عمليّة تنمية مشاريع الزراعة الآلية (انظر الخريطة رقم ١٠) التحكم في الأراضي بعيدا عن السلطات العرفية إلى الدولة، ونقلت السلطة الاقتصادية والسياسية إلى طبقة حضرية تجارية رأسمالية قادمة لها صلات قوية بوادي النيل الاوسط تنحدر فقط من مسلمين عرب آخرين.وقيّد توسع الزراعة الآلية حول بابنوسة في الشمال ولقاوة في الجنوب تحركات المسيرية، وصارت مناطق الرعي الواقعة جنوب بحر العرب / نهر كير تحت تحكم الادارة الاقليمية الجنوبية والشرطة الجنوبية ووحدات الجيش الجنوبية التي استوعبت العديد منها عناصر الانيانيا السابقين (كين، ٢٠٠٨، ص ٥٤ –٥٩). اما احتمال اجراء استفتاء بين نقوك يقدم لهم خيار الانضمام للاقليم الجنوبي فانه واجه المسيرية بامكانية وجود قيود أكثر على فرص الوصول لمناطق الرعي التي كانت متاحة لهم عرفيا. لذلك فان السياسة الوطنية لمرحلة ما بعد الحرب تدخلت في قلب علاقات المسيرية – نقوك. وقد علّق مراقبان بانه "لم يكن الامر بقدر كبير مشكلة محلية ذات تبعات قومية وانما مسألة مشكلة قومية تركت لكي تلتهب في الساحة المحلية" (كول هونتيغون، ١٩٩٧، ص ٥٧–٥٨).

لم يتم اجراء الاستفتاء المقترح مطلقاً. أما الذين قاموا بحملة من اجل اجرائه من بين دينكا نقوك فقد اعتقلتهم الحكومة المركزية. وفي عام ١٩٨٠ هاجمت مجموعات من الرجال المسلحين قرى الدينكا على امتداد تخومهم الشمالية مع المسيرية. وكان تركيز الغارات ينصب على تحطيم المنازل وزرائب الابقار وذخائر الذرة في محاولة لاجبار السكان على ترك ديارهم والفرار من المنطقة؛ وستتكرر هذه الاستراتيجية على مستوى أكبر في أبيي وفي غيرها بواسطة مليشيات الحكومة خلال الحرب الاهلية الثانية. وقد أرسل الجيش ايضا لاحتلال مناطق الدينكا واعلنت الحكومة القومية ان العنف وقع نتيجة خلافات قبلية بين الحُمُر ونقوك مع ان ممثلي الحُمُر ونقوك شككوا في صحة هذا الزعم (كول ومونتنغتون، ١٩٩٧، ص ٧٤–٧٦). وقد تم تنظيم حركة حرب عصابات باسم جبهة تحرير أبيي بين دينكا نقوك كرد على غارات المسيرية والاحتلال العسكري بواسطة الحكومة. وكانت هذه أول مجموعات حرب العصابات التي ستندمج فيما بعد في الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد

ظهوره عام ١٩٨٣. وكفلت مشاركة دينكا نقوك بان الحرب، مع انها ستركز على مظالم الجنوب، إلا أن أوارها سيمتد إلى خارج حدود الجنوب السياسية.

كانت أبيي ساحة اختبار لاستراتيجية مليشيات الحكومة اثناء الحرب الاهلية الثانية. وتتعلق هذه الاستراتيجية بتعبئة الحكومة للرعاة الشماليين الذين كانوا مهمشين أو معدمين بسبب السياسات الاقتصادية القومية؛ وقد منحهم هذا النهج فرصة تعويض ما فقدوه بتوجيههم نحو شعب الجنوب. وفي فترة ما بعد نميري سلّح كبار المسيرية في الجيش والحكومة المركزية المسيرية فنظموا انفسهم في وحدات مليشيا المراحيل. وقد تعاونت بعض هذه المليشيات مع الجيش لحماية منشآت النفط في أعالي النيل (الوحدة الآن) وجنوب كردفان؛ وبعضها فعلت ذلك لتستخدم رحلات الهجرة الموسمية الثلاث لشن غارات جنوبية شرقية على جبال النوبة واعالي النيل أو جنوبا مباشرة في مناطق دينكا نقوك ودينكا تويج أو جنوب – شرق بحر الغزال للهجوم على دينكا ملوال. وكانت التاكتيكات هي نفسها التي استخدمتها المجموعات المسلحة في مطلع ثمانينيات القرن العشرين: تدمير اقتصاد الاعاشة للسكان المدنيين الذين يُدفعُون بعد ذلك لمغادرة ديارهم. وكثيرا ما يستبدل السكان من الدينكا النازحين من أبيي باعادة توطين المسيرية الحُمُر في اماكن استيطان الدينكا السابقة. وقد اقنعت الحكومة بعض المنظمات الدولية غير الحكومية على المساعدة في عملية اعادة التوطين هذه مثل سيف ذي جيلدرين – البريطانية مثلا والتي أقامت آبار ومضخات مياه تضخ بالايدي في بعض المواقع لتساعد بعض السكان من المسيرية على الاستقرار الدائم في مناطق الدينكا.

قبل أن يصل رئيس جمهورية السودان عمر حسن أحمد البشير إلى السلطة من خلال انقلاب عام ١٩٨٩ كان في معسكر في الجلد كعميد في الجيش له سلطة على مليشيات المسيرية في ١٩٨٨ – ٨٩. وبعد تسلمه للسلطة عام ١٩٨٩ أصدر قانون الدفاع الشعبي وصارت مليشيات المراحيل التابعة للمسيرية النواة الصلبة لوحدات الدفاع الشعبي الجديدة. وفي منتصف فترة الحرب قدّر أحد تقارير حقوق الانسان أن "مليشيات المراحيل من المسيرية ربما تكون مسئولة عن عمليات قتل وتحطيم تفوق قتل وتحطيم اي مجموعة أخرى خلال الحرب الأهلية" (آفريكا واتش، ١٩٩٩، ص٩١).

الوضع الراهن

كانت الحرب في منطقة أبيي بمثابة نتيجة مباشرة لفشل اتفاقية أديس أبابا التي أنهت الحرب الأهلية الأولى والتهميش اللاحق للرعاة عبر تغييرات في الاقتصاد السياسي للبلاد. وفي مفاوضات السلام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥ التي أنهت اخيرا الحرب الأهلية الثانية، كانت أبيي قد استبعدت من بروتوكول مشاكوس لعام ٢٠٠٢

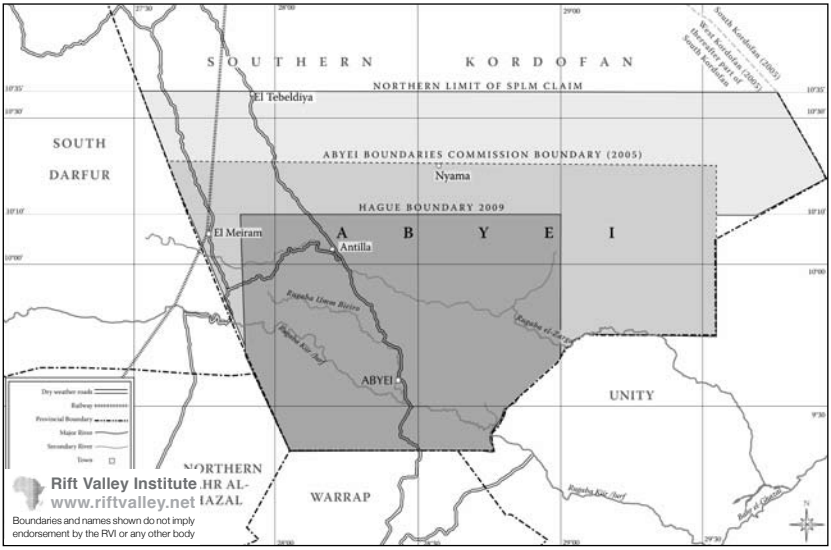

خريطة ٣- السودان: منطقة ابيي

Source: Public Law and International Policy Group

بوصفها "أراضي كانت ثقافيا وجغرافيا جزءاً من الجنوب" (باستخدام لغة الاتفاقية القديمة - انظر المقطع الوارد أعلاه). ومع ذلك فقد صارت أبيي جزءا من الحرب. وفي اتفاقية السلام الشامل فان مستقبل أبيي مثله مثل مستقبل جبال النوبة والنيل الأزرق قد خضع لمفاوضات منفصلة وبروتوكول منفصل. ووضع بروتوكول أبيي الخطوط العريضة لتأسيس هيئة أدارة محلية وضمن بشكل محدد اجراء استفتاء حول إعادة أبيي إلى الجنوب كما أشير في اتفاقية أديس أبابا دون أن يقدم فيها بشكل واضح أبداً. وقد تم الاتفاق على كل ذلك بين الطرفين، لكن الذي لم يتفق حوله كان هو التعريف المحلي لأراضي المنطقة التي ستدار بهذه الطريقة والتي سيتقرر مصيرها من خلال الاستفتاء.

كان هناك سببان لهذا الغموض. السبب الأول والأكثر أهمية كان هو أنه بين انفجار الحرب الأهلية الثانية في عام ١٩٨٣ والتوقيع على بروتوكول أبيي عام ٢٠٠٤ قد تم تطوير حقول النفط التي توجد بين المجلد وأبيي؛ ولأن هذه الحقول تقع خارج الجنوب فقد أستثنيت من بروتوكول اقتسام الثروة في اتفاقية السلام الشامل، والذي يحكم استغلال حقول النفط داخل جنوب السودان. والسبب الثاني كان هو

النقلة السكانية التي أتت بها الحرب، حيث أن مناطق واسعة من أراضي دينكا نقوك السابقة قد احتلها الآن مستوطنون من المسيرية. ولم تُرد الحكومة المركزية أن تتخلى عن أي حقول نفط أخرى بالجنوب، ولم تكن الحركة الشعبية لتحرير السودان تود أن تدخل المسيرية في تعريف منطقة أبيي. وكانت التسوية التي دُمجت في بروتوكول أبيي هي ترك تعريف أراضي المنطقة للجنة الحدود التي كان عليها أن "تُعين وترسم منطقة المشيخات التسع لدينكا نقوك التي حُولت إلى كردفان في عام ١٩٠٥". وقد أُختير عام ١٩٠٥ كتاريخ أساسي من مفاوضي الولايات المتحدة ونال قبول الطرفين والامكانية الاخرى لتاريخ رئيسي كان يمكن ان تكون عام ١٩٥٦ (استقلال السودان)، ١٩٦٥ (السنة التي دخل فيها النزاع الشمالي الجنوبي في المنطقة)، ١٩٧٢ (اتفاقية اديس أبابا التي أنهت الحرب الاهلية السودانية الأولى)، ١٩٨٣ (حينما بدأت آخر حرب أهلية). وجلب اختيار أكثر التواريخ المبكرة عنصرا آخر من عدم اليقين والخلاف إلى الحوار. وليس فقط لأنه لم يكن هناك توثيق مؤكد لعام ١٩٠٥ وانما كان هناك ايضا عدد كبير من التحولات السكانية خلال القرن التالي.

كانت المهمة الأساسية للجنة حدود أبيي هي تحديد إلى أي مدى تمتد منطقة أبيي شمالاً. لم يتفق الطرفان على اي نقطة، وتُرك القرار النهائي لخمس خبراء دوليين في اللجنة. وأعدت لجنة حدود أبيي تقريرها في يوليو ٢٠٠٥، في اطار زمني حدده الطرفان. ولقد تمت ادانته حالاً من المسيرية ورفضه حزب المؤتمر الوطني وهو الشريك الأكبر في حكومة الوحدة الوطنية. ولم تستطع الرئاسة، والمقسمة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على ايجاد حل للموضوع وتركته مضطربا حتى انفجر القتال بين وحدات القوات المسلحة السودانية ووحدات الحركة الشعبية لتحرير السودان داخل المنطقة في مايو ٢٠٠٨. وحينذاك أُخذت المسألة للمحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي، وذلك جزئيا بسبب اصرار الضامنين الدوليين في اتفاقية السلام الشامل والذين موّلوا الطرفين في هذه القضية عالية التكاليف في المحكمة.

تُظهر خريطة مقارنة لمنطقة أبيي (أنظر الخريطة ٣) عملية المساومة التي تتعلق بتحديد حدود في السودان. وتُظهر المنطقة الواقعة جنوب بحر العرب / نهر كير التأكيد الحكومي الأولي لمنطقة ١٩٠٥ والتي لم تستبعد فقط معظم المستوطنات الدائمة لدينكا نقوك، وإنما استبعدت بلدة أبيي نفسها. ويظهر خط ١٠ درجة و٣٥ دقيقة شمال المدى التقريبي للحجة المضادة للحركة الشعبية لتحرير السودان. وتظهر المنطقة المظللة جنوب خط ١٠ درجات و٢٢ دقيقة و٣٠ ثانية شمال الحكم الذي اصدرته لجنة حدود أبيي على أساس مثل هذا التوثيق الموجود والشهادة الشفوية وانتشار أسماء أماكن الدينكا؛ وللمصادفة فان هذه المنطقة ضمت

الحقول الرئيسية للنفط في الجزء الشرقي من المنطقة. أما الخط المنقط بالاسود فانه يظهر الحدود المؤقتة التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان عام ٢٠٠٨ قبل الذهاب إلى المحكمة الدائمة للتحكيم. ويقع الخط الاسود القوي، الواقع على خط ١٠ درجات شمال، التسوية التي قُررت بواسطة المحكمة الدائمة للتحكيم في يوليو ٢٠٠٩ بما في ذلك معظم المستوطنات الدائمة لنقوك لكن باستثناء معظم آبار النفط. وتشبه العملية برمتها مساومات سوق حيث جرى التأكيد على مواقف أساسية متشددة إلى أن تم الاتفاق على موقف وسط.

احد مظاهر قرار محكمة التحكيم الدولية ظل لا يحظى عموما بالاهتمام لكن من المحتمل ان تكون له تبعات ايجابية في تسوية الخلافات الاخرى حول الفرص المشتركة للوصول للأراضي عبر الحدود، سواء بين الشمال والجنوب أو داخل الجنوب أو عبر الحدود الدولية. فقد حكمت محكمة التحكيم الدولية بأنه وفقا للمبادئ الأساسية للقانون فان الحقوق التقليدية لا تنتفي بترسيم الحدود، مشيرة بوضوح إلى أن "تحويل السيادة في سياق ترسيم الحدود لا يجب أن يتأسس على إلغاء الحقوق التقليدية في استخدام الأرض (محكمة التحكيم الدولية، ٢٠٠٩، ص٢٦٠).

لكن حكم التحكيم الذي اصدرته محكمة التحكيم الدولية لم يحل الموضوع بشكل كامل. لقد ضيّق تعريفه منطقة أبيي فحصرها في نطاق ضيق من المستوطنات الدائمة لدينكا نقوك وهذا يمكن ان يكون له تأثير في استبعاد معظم المسيرية من التصويت في الاستفتاء، وفي الحقيقة فان حكم محكمة التحكيم الدولية تضمن تفسيرا قضائيا للنية الأساسية لبروتوكول أبيي والتي تتجه إلى تدعيم قدرة دينكا نقوك ككل على إختيار وضعهم في ذلك الاستفتاء. (محكمة التحكيم الدولية، ٢٠٠٩، ص٢٠٧-٢٠٨). وهناك معأرضة كبيرة لهذا بين المسيرية (هذا غير التضارب في الخرطوم). ان وضع العلامات الحدوديّة، والذي كان يفترض ان يكتمل في ٢٠٠٩ قد تم تعطيله بواسطة اللواء ٣١ للقوات المسلحة السودانية والمسيرية المحليين (وينتر ٢٠٠٩، مكدوم، ٢٠١٠ب). وهناك عناصر في حزب المؤتمر الوطني تشجع المسيرية على تغيير اماكنهم والاستقرار في الاجزاء الشمالية لمنطقة أبيي بعد اعادة تعريفها وتقليصها، مصرين بان يسمح لهم بالتصويت في استفتاء أبيي (مكدوم، ٢٠١٠ب).

يتعرض المسيرية لضغوط شديدة في معاشهم. وفي المنطقة التي استبعدت الآن من أبيي قلّص توسع الزراعة الآلية واستغلال حقول النفط من رقعة الأراضي المتاحة للرعي كما انه يتدخل في طرق الهجرة الموسمية (بانتوليانو وآخرون، ٢٠٠٨). وقد جعل ذلك فرص الوصول إلى المراعي في منطقة أبيي، حسب تحديدها بشكلها الجديد وما بعد ولايات الوحدة وشمال بحر الغزال، أكثر أهمية بالنسبة لحياة قطعان

المسيرية. وبينما ظلت فرص الوصول إلى المراعي الموسمية في أبيي بشكل عام غير مهددة فان فرص الرعي عبر حدود ولايات شمال بحر الغزال وواراب والوحدة تتحكم فيها حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد كررت حكومة جنوب السودان تأكيدها لحق المسيرية في الدخول للجنوب، لكنها أصرّت أن يأتوا بدون أسلحتهم. وقد قاد هذا إلى وقوع عدد من الصدامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمسيرية الداخلين إلى المنطقة، وفي بعض الحالات وقعت اشتباكات في منطقة أبيي نفسها. ويشعر المسيرية بعدم يقين حول مستقبلهم، خصوصا اذا ألحق استفتاء ٢٠١١ منطقة أبيي بجنوب السودان واذا جاءت نتيجة الاستفتاء الواسع لجنوب السودان، كما هو متوقع، بالانفصال. وقد حّرر العديد من المسيرية الآن من الوهم بما ستقدمه الحكومة لفشلها في حماية مصالحهم؛ وأعلن بعضهم الانضمام للحركة الشعبية لتحرير السودان كوسيلة لحماية حقوقهم (بانتوليانو وآخرون، ٢٠٠٨). وسيكون للكيفية التي ستختارها حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان لحل موضوع التحركات الموسمية إلى داخل وخارج منطقة أبيي تأثير على كيفية حل التحركات المماثلة عبر بقية أجزاء الحدود.

يمكن تطبيق عدد من الدروس المستقاة من أبيي على أجزاء أخرى من الحدود. وأول هذه الدروس الاعتراف بالآثار التي تنجم عن تحديث الزراعة والنفط على معيشة السكان الذين يعيشون في مناطق الحدود. ومن المرجح أن يؤثر هذا الامر على المزاعم المحلية والوطنية المتعلقة بالمواقع التي يجب ان تمر بها الحدود. وتتصل بهذا المحاولة المتنامية لحماية الحقوق المتناقصة لفرص الوصول إلى الأراضي بسبب التطبيق الاشد صرامة للمناطق التي تُعرَّف بحدود اثنية. ومثل هذا الاتجّاه واضح في مناطق أخرى من السودان، مثل دارفور وجبال النوبة وجنوب السودان.

لكن مصطلح حقوق السكان المحليين يمكن ان يكون بمثابة ستارة تخفي خلفها معركة السيطرة على النفط والموارد الأخرى. وبدلا من السماح لاستيعاب حالات المطالبة باستخدام الأراضي وإتاحة فرص الوصول اليها فان المنافسة على السيطرة على الموارد الوطنية لا تؤجل مثل هذه الحلول المحلية وانما تمنعها.[٧] ويبدو أن المؤسسات التي نشأت بموجب اتفاقية السلام الشامل لم تستطع حل مثل هذه النزاعات كما يشهد بذلك فشل مؤسسة الرئاسة في ايجاد حل لموضوع أبيي يحول دون اللجوء لتحكيم دولي.

.....

[٧] فمثلاً، مختار بابو نمر، أمير المسيرية، كان منذ وقت مبكر مناصراً للمفاوضات بين المسيرية ونقوك. وكجزء من وفد الحكومة في الجولة الثانية من المحادثات في كيرين عام ٢٠٠٣ اختلف مع خط الحكومة وانتقد المسيرية الذين يطالبون بحق في أراضي دينكا نقوك. وقد تم سحبه فوراً من وفد الحكومة وهدد بالفصل من موقعه كأمير (جونسون، ٢٠٠٨، ص ١٠، حاشية سفلية رقم ٢٦)

وأخيرا، هناك دور محتمل للوساطة الدولية لحل مثل هذا المأزق لكن ذلك الدور غير مضمون على الاطلاق. واتفق الجانبان على قبول قرار الخبراء الدوليين في محكمة التحكيم الدولية لكن بعد ذلك انسحب احد الطرفين. ولقد التزم كلا الجانبين بقبول حكم محكمة التحكيم الدولية لكن لم يتم بعد انفاذه. وأعلن المدير العام السابق لأجهزة الامن والاستخبارات السودانية، صلاح قوش، والذي يشغل الآن منصب مستشار لرئيس الجمهورية، ان "حكم محكمة التحكيم الدولية لم يحل النزاع ولم يكن ملائما أو ملبيا لاحتياجات الطرفين" فاتحا بذلك الاحتمال بان تكون أبيي موضوعا لدورة جديدة من المساومات والتأجيل (سودان تريبون، ٢٠١٠ب). ويتوقع ان تحدث عمليات تأجيل شبيهة بتأجيل أبيي فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالاجزاء الاخرى من الحدود، مثل ولاية الوحدة حيث المنافسات بين الجماعات المختلفة على الأرض تتزامن مع المنافسات على الموارد الطبيعية

"مونرو – ويتلي" وحدود ملوال – الرزيقات

بعيدا نحو الغرب، وعلى امتداد الحدود الشمالية – الجنوبية، فان للنزاع بين دينكا ملوال بشمال بحر الغزال والرزيقات بجنوب دارفور بعض أوجه الشبه بنزاع أبيي. والرزيقات هم احدى أكبر، إن لم يكونوا الأكبر، بين مجتمعات تربية الابقار في جنوب دارفور. كما أن دينكا ملوال ايضاً تعتبر الأكبر حجما بين مجتمعات تربية الابقار في جنوبي دارفور. ودينكا ملوال هم أيضا إحدى أكبر المجموعات الغربية لرعاة الدينكا.[٨] تاريخيا، تم التعامل مع نزاع ملوال – رزيقات بطريقة مختلفة تماما بواسطة حكومة الحكم الثنائي وكان لهذا الأمر تبعات على الوضع الحالي في هذا القطاع من الأراضي الحدودية. وكانت النيّة من الحدود بين الرزيقات ودينكا ملوال في الأصل أن تكون حدود رعي، لكن مطالب الادارة هدفت لأن تصير حدود أراضي بين "دار رزيقات" و"دار ملوال"، وفي النهاية حدود مديرية بين دارفور وبحر الغزال، وقد صارت إدارة حقوق

.....

[٨] من الصعب استخلاص نتائج من آخر إحصاء سكاني إذ أن التصنيفات الاثنية الوحيدة الذي استخدمت فيها هي "سوداني شمالي"، "سوداني جنوبي"، "غير سوداني". عند الاستقلال كان الرزيقات اكبر مجموعة سكانية في مقاطعة دارفور (الآن ولاية) جاء عددهم حسب الاحصاء السكاني الاول ١٠٦٠٦٧، نحو ضعف عدد الحمر حينذاك في كردفان. وفي عام ٢٠٠٨ جاء عدد "السودانيين الشماليين) في إحصاء مقاطعة بحر العرب، التي يشكل الرزيقات جزءً كبيراً منها، ٢٩٧٣٧١ شخصاً (مجلس الاحصاء السكاني، ٢٠٠٩، الجدول T05F). وعند الاستقلال كان عدد دينكا- ملوال ٧١٤٤٣. (مكتب الاحصاء السكاني، ١٩٥٨، ص ١٧). وفي ٢٠٠٨ كان عدد سكان البايامز (الفروع) الادارية الاربعة لدينكا- ملوال ١١٤٥٣٥ (صحائف الاحصاء السكاني لدى بايام (فرع) شمال ولاية بحر الغزال، الكود رقم ٨٢، الصحيفة ٩، وفرها آلي فيرجي)

الرعي التي يمارسها الشعبين على جانبي الحدود موضوع اهتمام كبير للادارة المحلية قبل الاستقلال واستمرت كذلك منذ ذلك الحين. وستصير ادارة حقوق الرعي هذه أكثر أهمية اذا كانت الحدود ستصير حدودا دولية.

خلفية تاريخية

في منتصف القرن التاسع عشر ضمت أراضي دينكا ملوال وبحر الغزال رقعة أرض من بحر العرب/نهر كير. لكن مع قدوم شركات تجارة الرقيق خلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، وحلف الزبير باشا مع الرزيقات، تم تحطيم مستوطنات الدينكا على امتداد النهر. ودُفع دينكا ملوال جنوبا من النهر. وقد دافعوا بنجاح عن الأرض وهزموا قواتاً مهديةً غازيةً من دارفور في عام ١٨٩٣ ومنعوا الرزيقات من الرعي جنوب النهر في مطلع القرن العشرين (آي جي دي إس، ١١٩ ص٥٥-٥٨؛ اوستوباس، ١٩٣٣؛ بار، ١٩٣٨).

حينما احتلت السلطات الانجليزية - المصرية بحر الغزال في بداية القرن العشرين كانت دارفور ما تزال ولاية مستقلة، يسكن البقارة الرزيقات في أقصى منطقتها الجنوبية. ولقد ظل هناك نزاع مستمر بين الرزيقات ودينكا ملوال، فسرّه مسئولو الحكم الثنائي كعداء حول حقوق الرعي والصيد. وفي عام ١٩١٢ رتبوا لاجتماع بين قادة الرزيقات وملوال ووضعوا حدودا بين المجموعتين على بحر العرب/نهر كير، والتي كانت حينذاك هي الحدود المعترف بها بين دارفور والسودان. وقد سُمح للرزيقات بالصيد ولم يسمح لهم بالرعي جنوب النهر؛ وقد حمى هذا الترتيب حقوق دينكا ملوال الذين كانوا مواطنين سودانيين وحدّد الحقوق الثانوية للرزيقات، الذين كانوا مواطنين في سلطنة دارفور، في بحر الغزال (جونسون، ٢٠٠٩أ، ص١٨٠).

تغير السياق السياسي بعد عام ١٩١٦، حينما تم إلحاق دارفور بالسودان بمساعدة الرزيقات، الذين وقفوا مع الحلف الانجليزي - المصري وساعدوا في زعزعة نظام السلطان المستقل. ومن الجانب الآخر فان ادارة ملوال في بحر الغزال كانت رخوة للغاية حيث لا يوجد مسئولين بريطانيين يتحدثون لغة الدينكا. وحينما ظهر نزاع حول المراعي عام ١٩١٨ فرض الحاكم البريطاني لدارفور حدوداً جديدة معلنا تمديد "دار الرزيقات" بمقدار ٦٥ كيلومتر (٤٠ ميل) جنوب بحر العرب/نهر كير. وقد رُفض هذا القرار من جانب دينكا ملوال. وفي عام ١٩٢٤ تم الاتفاق على حدود جديدة بين باتريك مونرو حاكم مديرية دارفور والميجر ميرفين ويتلي، حاكم مديرية بحر الغزال : خط مونرو - ويتلي، ٢٣ كيلومترا (١٤ ميل) إلى الجنوب من بحر العرب/نهر كير وبمحاذاته (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٨٠-١٠٠؛ جونسون، ٢٠٠٩ أ ص١٨٠-١٨١؛ انظر الخريطة رقم٤).

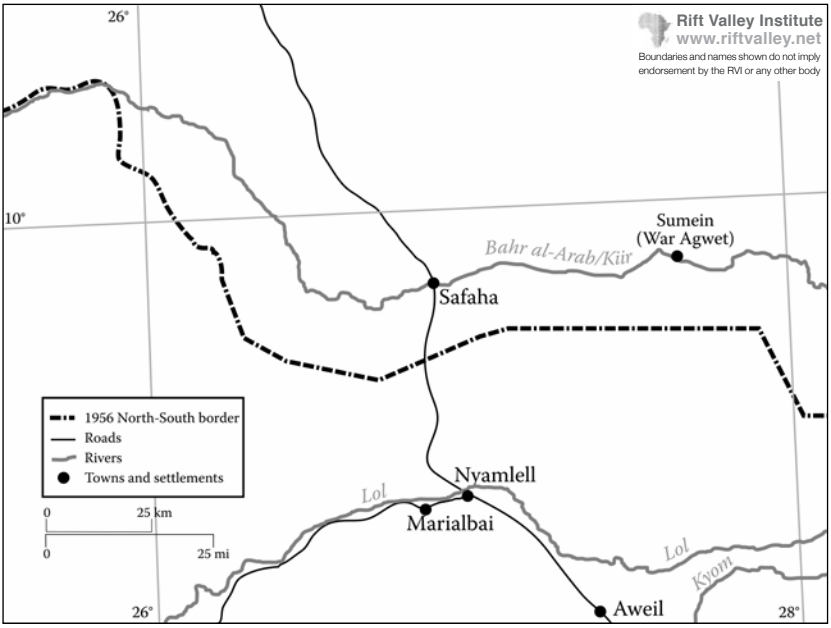

خريطة ٤- السودان: منطقة حدودية لشمال بحر الغزال - جنوب دارفور

Source: Sudan Survey 1:2,000,000 map, Southern Sudan (July 1955)

رفض دينكا ملوال قبول أن تبدأ حدودهم مع دار الرزيقات من جنوب بحر العرب/نهر كير؛ وحينما تطورت معرفة ادارة مديرية بحر الغزال بمواطنيها من الدينكا ضغطت لأجل احداث تغيير في الترتيبات. وقد تم تحقيق بعض التنازلات لأجل الاستخدام المشترك للأراضي جنوب بحر العرب / نهر كير، لكن ظل الاحتفاظ بالأراضي كما هو. وقد خلقت هذه القيود على تحركات دينكا ملوال مشاكل جديدة، اذ دفعت بعض عناصر ملوال للسعي وراء الحصول على أراضي رعي جديدة بعيدا في الشمال، في منطقة أبيي. وقد واجه هذا التحرك معارضة من نقوك والمسيرية. وحذّر حاكم بحر الغزال بأن اتفاقية مونرو - ويتلي، مثل معاهدة فرساي، تحتوي على "بذور حرب مستقبلية" (جونسون، ٢٠٠٩ أ، ص ١٨١).

إن حكومة الحكم الثنائي في ضمها للأراضي جنوب النهر إلى دار رزيقات دعمت في البدء الرزيقات في تحويل حقوقهم الثانوية إلى حقوق رئيسية وعدّلت بالتالي الحقوق التي يستطيع الرزيقات أن يدعون امتلاكها حول هذه القطعة من الأرض الحدودية، محدثة وضعا شاذا في نظام حقوق الدار، لأن الرزيقات لا يستطيعون ممارسة نفس الحق الحصري لملكية الأرض التي كانت قد خُصصت لهم جنوب النهر

كما يستطيعون ذلك فيما يتعلق بأرضهم الأصلية إلى الشمال منها (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٨٥). إن حكومة الحكم الثنائي بتحويلها خط مونرو- ويتلي إلى حدود مديرية تكون قد فرضت طبقات جديدة من التعقيدات الادارية والسياسية على النزاعات حول الموارد المشتركة، وهي عملية ظلت تتردد بأشكال مختلفة على امتداد أراضي الحدود الشمالية – الجنوبية.

الوضع الراهن

خلال الحرب الأهلية الأولي والثانية، وفي حوادث منفصلة خلال مرحلة اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢ – ١٩٨٣) بين الحربين، هاجمت مجموعات من الرزيقات المسلحين، والمسيرية فيما بعد، أماكن سكن الدينكا جنوب حدود المديرية. وقد صارت هذه الغارات ضد المدنيين أكثر تنظيما خلال الحرب الأهلية الثانية، حينما تمت تعبئة الرزيقات والمسيرية بواسطة الحكومة المركزية وتحشيدهم في مليشيات "المراحيل"، وتزايدت الصدامات بين المليشيات والجيش الشعبي لتحرير السودان والحرس المسلح لمستوطنات الدينكا. وبالاضافة لتدمير المساكن والمحاصيل وسرقة الابقار فان المراحيل قبضوا على الناس (وبشكل رئيسي النساء والاطفال) وأخذوهم شمالا. ولم تُدفع تعويضات مقابل غارات منتصف سبعينيات القرن الماضي بشكل كامل حتى الوقت الذي بدأت فيه الحرب الأهلية الثانية. ولم تحظ موضوعات تعويضات القتل وتعويضات سرقة المواشي وعودة المدنيين المختطفين خلال الحرب الأهلية الثانية بأي تناول أو حلول في اتفاقية السلام الشامل.

خلال الحرب الأهلية واصل الاداريون الذين يقفون إلى جانب الحكومة محاولة تنظيم تحركات المراعي وفقا لاتفاقية مونرو – ويتلي لعام ١٩٢٤ والاتفاقيات اللاحقة لها (EBGP، ١٩٩١). أما اداريو الجيش الشعبي لتحرير السودان فانهم كثيرا ما وضعوا من جانبهم ترتيباتهم الخاصة مع المسيرية القادمين، وفي بعض الأوقات أنشئوا ما يُسمى بـ"أسواق السلام" داخل المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحريرالسودان وحده والتي يستطيع أن يأتي لها الرعاة والتجار من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

ومنذ نهاية الحرب صارت المنطقة تخضع لضغوط، خصوصا من المسيرية في جنوب كردفان وصارت عمليات التأخير في وضع علامات الحدود تعني أيضا أن هناك اضطراباً حقيقياً حول الأماكن التي يجب أن توضع فيها وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان بموجب الترتيبات الأمنية المذكورة في اتفاقية السلام الشامل. ولقد ظلت تتكرر الصدامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والبقارة.

وبالمقابل فان الضغط من جانب المسيرية، كان نتيجة مباشرة للضغوط عليهم من توسع الزراعة الآلية والصناعة النفطية في المناطق بين بابنوسة وأبيي (انظر أعلاه). ونتيجة لذلك تنامي الضغط على المسيرية الذين يربون الابقار ويبحثون عن مراعي لها في موسم الجفاف. وقد أعلنت حكومة جنوب السودان علناً أن المسيرية يمكنهم أن يدخلوا الولايات الجنوبية (شمال بحر الغزال والوحدة) بحيواناتهم دون عوائق، طالما يأتون غير مسلحين. لكن المسيرية المسلحين تسليحا هائلاً كمليشيا ظلوا في حالات كثيرة يرفضون هذا المطلب الأخير، وقد انفجر القتال بين مجموعات المسيرية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وشارك فيه دينكا ملوال ايضا، في ديسمبر ٢٠٠٧ ومارس ٢٠٠٨. وانتقم المسيرية باغلاق الطرق التي تقود إلى داخل بحر الغزال. وأدى هذا الحادث بالفعل إلى اغلاق شمال بحر الغزال مما أثر على الموارد التي تأتي عبر الطريق إلى واو. وقد عُقد مؤتمر سلام بين المسيرية وملوال في أويل في نوفمبر ٢٠٠٨.

كشف المؤتمر عددا من الموضوعات، أولها كان الرغبة لدى المسيرية وملوال في العودة لممارسات الحكم الثنائي التي تنظم تحركات الرعي، بما في ذلك وجود دور أكثر نشاطا لسلطات الإدارة الأهلية (والتي أُلغيت في الشمال بواسطة نظام نميري، وكانت أكثر مساندة للجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب في الجنوب). وقد وُجهت بعض الانتقادات لخط مونرو – ويتلي، ولكن بينما كان دينكا ملوال قد اعترضوا في الماضي على خط مونرو – ويتلي على أساس انه يقيد تحركاتهم فان المسيرية يشتكون الآن من تقييده لهم. أما الموضوعات الأخرى التي تؤثر على العلاقات بين ملوال والمسيرية فهي عودة الأشخاص المختطفين خلال الحرب، والترسيم النهائي للحدود ونشر قوات الجيش الشعبي؛ وهي كلها موضوعات "للمحافظة على الأمن وحكم القانون" (مساعدات الولايات المتحدة، ٢٠٠٨، ص١٠).

كان المطلب الخاص بالمزيد من التنمية محدداً للغاية : طرقٌ أفضل ومزيدٌ من جسور العبور فوق بحر العرب / نهر كير، تجريف مشاريع الزراعة الحديثة وبناء مصفاة بترول، والأخيرين ربما تعتبران الأكثر اثارة واقلاقا : اذا تم انفاذهما يمكن لشمال بحر الغزال أن ينال نفس أنواع التنمية التي أعاقت أسلوب عيش الرعاة في ولايات جنوب كردفان والوحدة وأعالي النيل والنيل الأزرق.

عقد اجتماع مشابه بين ملوال والرزيقات في أويل في يناير ٢٠١٠. والقرارات التي تمخض عنها هذا الاجتماع وضعت اشارة واضحة لـ"التاريخ الطويل من الاحترام المتبادل... والاخوة والتراحم" من خلال الزيجات المشتركة، واعادة التأكيد المتبادل على "حق الوصول للأرض بدون اعاقة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية داخل المجتمعين" على امتداد الحدود الأخوية، وكما جرى في اجتماعات مسيرية ملوال

فقد أوصى الاجتماع بالمزيد من الطرق عبر الحدود ومساندة السلطات الأهلية في التعامل مع الأمور ذات الصلة بالمجتمعين (بما في ذلك انشاء محكمة تقليدية مشتركة برئيس بالتناوب). وقد أجاز الاجتماع قرارات بنت فوق تنويعات ثلاثينيات القرن العشرين لاتفاقية مونرو – ويتلي : على كل مجموعة أن توفر الأمن لأعضاء الجهة الأخرى التي تزور أراضيها؛ وكانت الأسماء الأصلية للمناطق قد أحتفظ بها، ليس لاعادة تسميتها في لغة أخرى؛ وكان على الرزيقات أن يتشاوروا مع سلطات ملوال الأهلية قبل دخول أراضيهم، ويجب احترام عادات ودين الشعبين. وبهذه الطريقة يبدو أن الرزيقات أكدوا حق ملوال في الوصول إلى واستخدام الأراضي التي تقع مباشرة جنوب بحر العرب / نهر كير مقابل الحصول على نفس الحق لأنفسهم للرعي جنوب خط مونرو – ويتلي لكن الاجتماع ذهب أبعد من القضايا القديمة لترتيبات مونرو– ويتلي بالاعتراف بالبعد السياسي لتوترات الحدود الراهنة. وأظهر الاجتماع أن الرزيقات وملوال هُمّشا بواسطة حكومات الخرطوم منذ ١٩٥٦ مُدينةً "الأطراف المتحاربة" لاقدامها على تعبئة "شباب أبرياء" خلال الحرب الأهلية بالاضافة إلى ادانة، "التحدي السياسي" المنبثق من الخرطوم وجوبا، والذي يتدخل "في موضوعات سياسية في داخل حدود الجماعتين" (Pass، ٢٠١٠).

ان النبرة الأكثر "أخوية" لاجتماع أويل لدينكا ملوال والرزيقات، والتأكيد على تاريخ مشترك للتهميش، والاعتراف بان اعضاء المجموعتين شاركوا في نشاطات دمار خلال الحرب الاهلية (بما في ذلك حوادث الاختطاف)، تعكس التاريخ الطويل للنزاع وللتعاون بين المجموعتين. وهو يتعأرض مع المقاومة الأكبر للاعتراف بمسئولية نشاطات المراحيل التي عبر عنها الرزيقات في اجتماعهم مع دينكا ملوال. واذا كان الرزيقات قد بدوا أكثر استعدادا لتسوية الخلافات مع ملوال فقد لا يكون ذلك فقط بسبب أن لهم تاريخ طويل من التفاوض معهم؛ كما سنعرض ادناه، فهناك منافسة متنامية بين الرزيقات والمسيرية لعبت ايضا جزءا هاما.

منذ عام ٢٠٠٥ ظل هناك تزايد خطير في النزاعات بين المجموعات الرعوية من العرب الذين يقيمون شمال الحدود، تشمل قبائل الهبانية والحوازمة ورزيقات جنوب دارفور وجنوب كردفان. ويرجح ان تكون هذه النزاعات قد تأججت بسبب توقعات فرض حراسة وحماية للحدود الشمالية – الجنوبية أكثر صرامة بواسطة قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي السنوات الاخيرة تصارع الرزيقات والمسيرية على امتداد حدود ولايتي جنوب دارفور وجنوب كردفان؛ لذلك فان تحركات المسيرية في مناطق دينكا ملوال تمثل امتدادا لمنافسات الرزيقات – المسيرية جنوب الحدود الشمالية – الجنوبية. وقد تمتع الرزيقات بميزة عقد اتفاقيات مبكرة مع دينكا ملوال لتأمين وضعهم ضد هذا المنافس الجديد.

هناك تسليط للضوء على موضوعات هامة تتعلق بالعلاقات بين المجموعات التي تعيش على امتداد الحدود الشمالية – الجنوبية بسبب التاريخ القريب لأبيي ومناطق الحدود بين ملوال والرزيقات. وهناك اربعة موضوعات رئيسية تثير القلق:

الموضوع الأول هو اتجاه مجموعات البقارة في جنوب كردفان توسيع رقعة الأراضي التي يزعمون انها أراضيهم مُصرّين على ملكيتهم لمناطق لم يكن لهم فيها من قبل سوى حقوق موسمية. وفي جنوب كردفان يعتبر هذا، جزئيا، بمثابة رد فعل على الضغوط الصادرة من منطقتهم من جهة المشاريع الاقتصادية القومية مثل مشاريع الزراعة الآلية والصناعة النفطية (التي ليس للمسيرية تحكم فيها ولا يجنون منها الا القليل من الفوائد). ونتيجة لذلك فان من المرجح ان يستمر الضغط تجاه الجنوب على الحدود (كما هو على حدود ولايتي الوحدة وجنوب كردفان الذي يناقش أدناه)، خصوصا قبل واثناء عملية وضع العلامات الحدوديّة.

الموضوع الثاني هو الأمن. ان للشعوب التي تسكن جنوب الحدود اسبابا قوية تجعلها تتخوف من غزو رعاة مسلحين من الشمال، بالنظر إلى دورهم كمليشيات تابعة للحكومة خلال الحرب الاهلية؛ وفوق ذلك فان رجال المليشيات السابقين لهم مخاوفهم الحقيقية من انتقام ضحاياهم السابقين الذين يتمتعون الآن بحماية جيدة من الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويجب ان يترافق نزع السلاح مع الالتزام بحماية المدنيين اذا أُريد للرعاة من البقارة ان يحصلوا على الثقة الكافية بالتحرك جنوبا دون سلاح وان تمتلك المجموعات التي تستضيفهم الارادة لاستقبالهم. وتفكر حكومة جنوب السودان في تحويل هذه الرقعة من الأرض جنوب النهر إلى منطقة منزوعة السلاح. لكن اي منطقة كهذه تحتاج لسلطة لمراقبتها وتعزيزها.

الموضوع الثالث هو التنمية الاقتصادية. لقد كان ضعف التنمية هو التفسير الملائم لكل انواع النزاعات، في السودان وفي غير السودان؛ وبينما ظل ضعف التنمية والتهميش المرافق له، من الموضوعات المثارة في الحرب الاخيرة فان بعض انواع التنمية قد ساهمت ايضا في النزاع. فالتنمية التي تتسبب في النزوح قد اثرت سلفا في مناطق واسعة من الأراضي الحدودية، خصوصا في مناطق انتاج النفط (مورو، ٢٠٠٨). وقد يكون للتوسع في مثل هذه المشاريع وجلبها إلى اجزاء اخرى من الأراضي الحدودية تأثيره في زعزعة الاستقرار.

ويتعلق الموضوع الرابع باهمية فهم الخصوصيات المحلية. ان تشدد المسيرية في معارضتهم لترسيم أبيي وللاستفتاء يجب مقابلته بنهج أكثر توفيقية للمسيرية والرزيقات حينما يتفاوضون حول فرص الوصول لأراضي شمال بحر الغزال، داخل جنوب السودان، بالاضافة إلى النهج التوفيقي للمسئولين من شمال بحر الغزال وواراب في تسهيل هذه المفاوضات. واذا كانت اجهزة استخبارات الخرطوم قد ظلت تساند

وتحرّض على المقاومة بشأن أبيي، في اطار ما يزال حتى الآن ولاية شمالية، فانه يبدو ان هناك مجالاً أقل لها لتفعل ذلك في الجنوب. وقد تكون نتيجة اجتماعات المسيرية والرزيقات مع دينكا ملوال قد قادت إلى اعتراف ضمني بانه في مجال التعامل مع الجنوبيين السودانيين داخل جنوب السودان فان البقارة الآن يقفون وحدهم ويجب ان يصنعوا افضل اشكال التوافق الممكنة في ظل هذه الظروف الجديدة.

عودة كفيا قنجي

ان كفيا قنجي وحفرة النحاس والتي كانت جزءا من مديرية بحر الغزال تمثل اوسع منطقة في جنوب السودان تم تحويلها رسميا من مديرية جنوبية إلى مديرية شمالية بعد الاستقلال. ولقد ظلت المنطقة تدار كجزء من دارفور على مدى ٥٠ عاما، وهي تمثل تقريبا نفس المدة التي قضاها السودان منذ استقلاله إلى الآن. لكن صلاتها بدارفور وسكانها تمتد لأكثر من ذلك. والسمة الأساسية لهذه المنطقة هي انها ظلت تُفرَّغ من السكان عن طريق الحروب وغارات الاسترقاق والسياسة الادارية (توماس، ٢٠١٠) (ومن ناحية فنية لا تقنية) يجب ان تكون عودتها لجنوب السودان تحويلاً ادارياً مباشراً. لكن في الحقيقة هناك مظاهر عديدة لهذه المنطقة ضئيلة الكثافة السكانية تجعل مثل هذا التحويل معقّدا.

خلفيّة تاريخية

كفيا قنجي وحفرة النحاس تعتبران جزءا من منطقة اوسع تعرف باسم دار فرتيت. واسم "الفرتيت" هو مصطلح ازدرائي عرقي استخدمه الفور لوصف المجتمعات التي تعرّضت لغارات الاسترقاق والدمار على حدودهم الجنوبية؛ ودار فرتيت هي احدى نتاجات غارات القرن الثامن عشر والتاسع عشر على تخوم سلطنة دارفور. وحينما اعاد بلاط السلطان انتاج نفسه في الغارات الجنوبية لاسترقاق الرقيق (أوفاهي، ١٩٧٣) صارت دار الفرتيت مكان لجوء ومصدر لاسترقاق من تغزوهم السلطنة. وقد لاحظ المؤرخ ريكس سيان أوفاهي ان

> "احد اسباب التعقيدات التاريخية لتخوم دارفور الجنوبية هي : انها في الحقيقة مجموعة تحركات تعاقبت الواحدة تلو الاخرى، وكان توسّع الفور ودمج أو هجرة الفرتيت احدى طبقاتها. وكانت التحركات الجانبية الشرق – غربية للبدو رعاة الجمال على امتداد حزام البقارة طبقة اخرى. وكان التحرك الشمالي – الجنوبي السلطاني لغارات الاسترقاق وتحرك التجار المتجولين أو الجلابة الذين اعقبوا ذلك طبقة اخرى ايضا. وهناك ايضا تفاعلا مستمرا بين

> التغييرات العرقية المحلية والنزوح ونتائج القرارات السياسية التي اتخذت في الفاشر وترجمت إلى أعمال كحملات من مقدومين ضد البدو أو كهجمات واسعة النطاق لأجل الرقيق. وفوق ذلك فان دار فرتيت، الجانب الآخر من التخوم، كانت دائما متحركة؛ ولم يكن ذلك على مستوى المكان بقدر ما هو على مستوى الذهنية. وعندما تحركت غارات الاسترقاق جنوبا تحركت معها دار فرتيت جنوبا (أوفاهي، ١٩٨٢، ص٨٢-٨٣).

وهكذا تغير ما هو "فور" وما هو "فرتيت" مع تغير تخوم سلطنة الفور مخلفا تركة من متغيرات الهوية العرقية التي ما تزال حاضرة اليوم.

في منتصف القرن التاسع عشر صارت منطقة كفيا قنجي وحفرة النحاس تحت سيطرة زرائب تجّار العاج والرقيق. وكان التاجر الاقوى بين هؤلاء هو الزبير باشا الذي أقام مقره الرئيسي في ديم الزبير على نصف المسافة بين واو وراجا؛ وبذلك فانه سيطر على طريق استراتيجي يربط ممالك الزاندي باقاصي الجنوب الغربي على المنطقة التي تفصل بين نهر الكونغو ومناجم النحاس بحفرة النحاس الواقعة في الشمال الغربي. وقد صار هذا الطريق هاما بالنسبة لنقل الرقيق إلى شمال السودان اذ ان الطريق الممتد على النيل كان مغلقا نتيجة للتحول الذي طرأ اخيرا على الحكومة المصرية بالانضمام لمناهضة تجارة الرقيق. ومن هذه القاعدة (ديم زبير) في دار الفرتيت شن الزبير الهجوم الذي اجتاح به دارفور عام ١٨٧٣. وانتقلت المنطقة إلى السيطرة المصرية مع هزيمة سليمان بن الزبير عام ١٨٧٩، ليتم إخلاؤها في ثمانينيات القرن التاسع عشر، خلال حقبة المهدية. وخلال فترة وجيزة، تحت الاحتلال البلجيكي ثم الفرنسي، في نهاية القرن التاسع عشر، استمرت منطقة كفيا قنجي وحفرة النحاس تعاني من غارات مستمرة، هذه المرة من الجنوب، قام بها بلجيكيون وفرنسيون وحلفاؤهم من الزاندي. ومع وصول القوات الانجليزية – المصرية عام ١٩٠٣ كان معظم سكان دار فرتيت في "وضع يائس" لاجئين بشكل مستمر في حالة فرار من مغير أو آخر لفترة امتدت لعشرات السنين (سانتاندريا، ١٩٦٤، ص٢٣-٥٤).

وجدت الادارة الانجليزية – المصرية المنطقة من راجا وحتى حفرة النحاس مكانا يصعب حكمه. فهو نسخة من جبال النوبة لبحر الغزال: يصعب الوصول اليه ويصعب تنظيمه ويصعب التحكم فيه. وهناك مشكلتان رئيسيتان هما بعده وكثرة لغاته وصغر حجم مجموعاته المحلية. وهناك مشكلة ثالثة هي الغزوات التي تُشن عليه من دارفور، سواء من رعاة "قُطّاع طرق" كانوا لا يزالون يتجولون على تخوم السلطنة، أو من السلطان نفسه. أما السلطان علي دينار فانه، وفي اطار ترسيخه لسلطته في دارفور بعد سقوط دولة المهدية، فرض سلطته على الزبائن القدامى

في دار فرتيت واستخدم المنطقة كمستودع يحصل منه على أرقاء جدد. وقد شن ايضا عددا من الحملات التأديبية ضد الرعاة المتمردين، مثل الرزيقات في جنوب دارفور، وأجبر العديد منهم على الفرار إلى داخل بحر الغزال حتى راجا (سيكينجا، ١٩٩١، ص٣٥-٥٨). وقد حققت الاطاحة بعلي دينار على ايدي القوات الانجليزية - المصرية، وضم دارفور إلى السودان عام ١٩١٦، سيطرة الحكم الثنائي على طرفي الحدود. وقد امتد خط مونرو - وبتلي عام ١٩٢٤ الذي أوضح الحدود بين دينكا - ملوال والرزيقات إلى المقاطعة الغربية ونظم حركة ورعي الرزيقات في منطقة راجا.

من المصادر التي تثير قلقاً دائماً للاداريين الجدد للسودان الأعداد المتحركة من البشر إلى داخل وخارج المنطقة من افريقيا الاستوائية الفرنسية (تسمى الآن جمهورية افريقيا الوسطى) والتي سمح لبعض لاجئيها بالاستقرار. وآخرون، مثل الامبرّرو من غرب افريقيا، ابعدوا في حالة التمكن من تحديد أماكنهم وحصارهم (سيكينجا، ١٩٩١، ص٤٢-٤٧).

في عام ١٩٣٠، وبعد اعلان السياسة الجنوبية، حاول حاكم بحر الغزال ان يطهّر المنطقة مما يزعم بأنهم متسللين من دارفور. واعيد تفريغ منطقة كفيا قنجي وحفرة النحاس حتى راجا من سكانها، ونُقل السكان الذين أعتبروا سكانا اصليين إلى راجا بينما أُجبر عدد من السكان المسلمين الآخرين على الرجوع إلى دارفور. وقد أحرقت قرى وأنشئت منطقة خالية من السكان على امتداد التخوم بين غرب بحر الغزال وجنوب مقاطعات دارفور (سيكينجا، ١٩٩١، ص٥١-٦٥). وقد كان هذا الفصل أكثر اشكال التطبيق المحلي المتطرّف للسياسة الجنوبية كسياسة للفصل العرقي؛ ولم تتم محاولة لتطبيقها في اي مكان آخر على امتداد الحدود الشمالية مع المديريات الجنوبية.

جرت محاولات عديدة للعبث بحدود بحر الغزال مع دارفور في ثلاثينيات واربعينيات القرن العشرين، في محاولة لجعل حدود الرعي الموسمي والصيد تتوافق مع الحدود الادارية. وكان هناك ايضا نقاش مكثف حول اعادة تزويد المنطقة بالسكان، إما باعادة الفرتيت الذين كانوا قد أُبعدوا في عام ١٩٣٠ أو بالبقارة أو بالرعاة من الدينكا (سيكينجا، ١٩٩١، ص٦٧-٨٢). ومع قرب نهاية الحكم الثنائي الانجليزي - المصري صار واضحا انه بينما اراد الاداريون في مديريتي بحر الغزال ودارفور ان يتمكنوا من استخدام الأرض فان ايا من ادارتي المديريتين لم ترحب بتحمل عبء الادارة. وكان أحد حُكام المديريتين واضحا لدي مغادرته، حينما كتب في ملاحظاته إلى خلفه: ان مصالح المديرية يمكن ان تخدم بشكل افضل من خلال المحافظة على حقوق الرعي والصيد في المنطقة، لكن برفض تحمل اي مسئولية ادارية في ذلك. ويعتبر هذا

تصريحا واضحا لتأكيد الحقوق الثانوية لشعوب حدود دارفور حول منطقة خارج ادارة دارفور (جونسون، ٢٠٠٩أ-١٨٤-١٨٥).

لكن المحافظة على حقوق الرعي وتوسعها تتطلب القضاء أو التحكم على ذبابة التسي تسي والتي انتشرت مع اتساع نطاق الاحراش بمجرد ابعاد السكان السابقين. ويعيق وجود ذبابة التسي تسي الاحتفاظ بابقار باعداد كبيرة. وفي عام ١٩٥٢، وقبل وقت قصير من سودنة الوظائف، اتفقت الحكومة المركزية وحكومتا المديريتين على اعادة تزويد كفيا قنجي بالسكان باعادة المنفيين من دارفور للعمل كـ"مطاردي

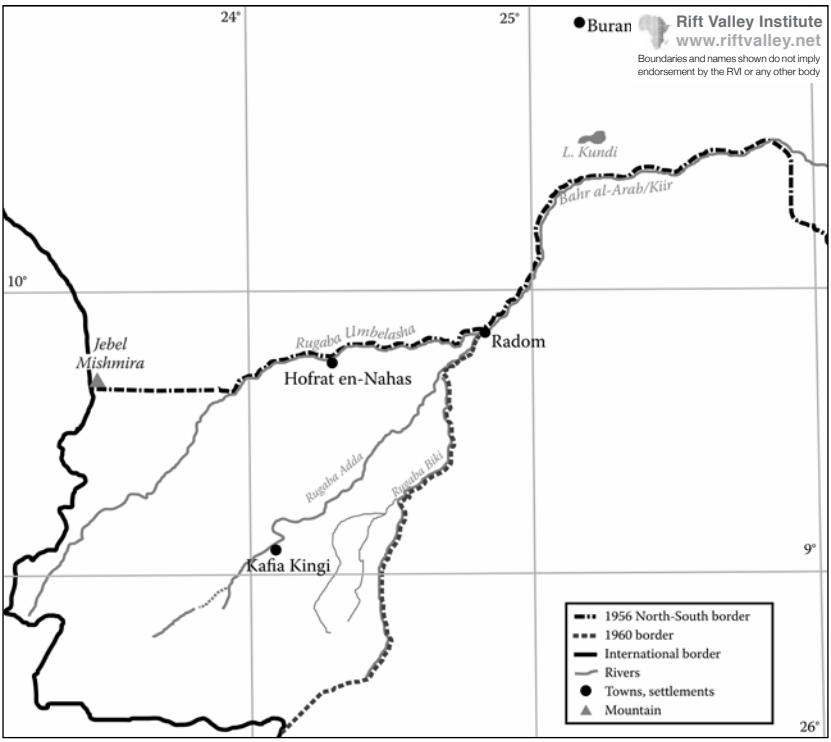

خريطة ٥- السودان: منطقة حدودية لغرب بحر الغزال - جنوب دارفور تظهر جيب كفيا قنجي والخطوط الحدودية لعامي ١٩٥٦ و١٩٦٠

Sources: Sudan Survey 1:250,000 map 65-I (1976) and 1:2,000,000 map, Southern Sudan (July 1955)

ذباب للرزيقات" (أوين، ١٩٥٢).[٩] وهذا التغيير في سياسة الحكم الثنائي كان بمثابة استهلال لتحويل المنطقة إلى دارفور.

وعند الاستقلال كانت الحدود تمر شرقا من جبل مشميرا على الحدود مع افريقيا الاستوائية الفرنسية وحتى رقبة امبلاشا، ثم على امتداد بحر العرب/نهر كير (انظر الخريطة رقم٥).

هناك مظهر آخر للحدود جرى التنويه به فقط في المراسلات الداخلية للحكم الثنائي في أواخر اربعينيات القرن العشرين. وكان هذا التنويه عن وجود الموارد المعدنية حول منطقة تعدين النحاس القديمة المسماة حفرة النحاس. ولقد جرت عمليات استكشاف لاحتمال وجود معادن في المنطقة بعد الاستقلال، ثم بعدها تحويل قطاع كفيا قنجي وحفرة النحاس من بحر الغزال إلى دارفور (انظر الخريطة رقم ٦). ووفقا لأحكام اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ فان هذا القطاع يفترض ان يحوّل إلى بحر الغزال، لكن التحويل لم يتم اطلاقا.

الوضع الراهن

وافقت اللجنة الفنية للحدود الشمالية – الجنوبية، بموجب اتفاقية السلام الشامل، في البدء في استعادة حدود ١٩٥٦ وتحويل كفيا قنجي وحفرة النحاس إلى ولاية غرب بحر الغزال. ومع ذلك ففي عام ٢٠٠٧ اصر حاكم جنوب دارفور ان المنطقة تتبع لولايته. لكن الموارد التي سعى حاكم الولاية للسيطرة عليها ليست مواردها التي تشاع عنها وانما غابات الاخشاب المدارية. وورد انه ارسل مليشيات "جنجويد" ينحدر افرادها من سكان عرب جنوب دارفور وذلك لاحتلال اجزاء واسعة من المنطقة المتنازع عليها.[١٠]

ان زعم حكومة جمهورية السودان المضاد للغة اتفاقية السلام الشامل هو ان اتفاقية مونرو – ويتلي مدّدت خط مونرو – ويتلي إلى المنطقة الغربية من بحر الغزال، مما سمح للرزيقات والهبانية بفرص رعي في دارفور.[١١] وكما في أبيي فان هذه اتفاقية لتحويل ما كان اصلا حقوقا ثانوية للرعي الموسمي إلى حقوق تملّك لرعاة دارفور.

في ابريل ٢٠١٠، عقب احداث عنف في منطقة راجا خلال الانتخابات، وردت تقارير عن صدام آخر بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والرزيقات المسلحين أو عناصر

.....

٩ يشعر الكاتب بالعرفان لـ كريستوفر فاغان على هذه المعلومة.

١٠ مقابلة للكاتب مع نيبوتش أوبونغ، حاكم ولاية غرب بحر الغزال، واو، ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.

١١ معلومات تم تزويد الكاتب بها بواسطة زوّد جوزيف مادوك بوث، مدير السياسة والمراقبة(مراقبة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل)، مكتب نائب الرئيس، حكومة جنوب السودان، جوبا.

القوات المسلحة السودانية. ووقع هذا القتال على امتداد منطقة الحدود في غرب بحر الغزال أو جنوب دارفور، حسب رواية ايّ طرف من الطرفين للأحداث اوردها التقرير (مكدوم، ٢٠١٠أ).

وبالرغم من الأدلة الواضحة للموقع الذي تمر به حدود ١٩٥٦، وبالرغم من اللغة التي لا غموض فيها لاتفاقية السلام الشامل ولاتفاقية أديس ابابا فيما يتعلق باستعادة حدود ١٩٥٦ فان الأراضي الحدودية لغرب بحر الغزال – جنوب دارفور تظل منطقة محاطة بالاشكاليات. وهذا سيظل هو الحال في اي موقع يمر فيه خط الحدود. هناك ولاءات قديمة وصراعات قديمة واشكال غموض في الوضع العرقي والانتماء العرقي والمصالح الاقتصادية الجديدة بالاضافة للمصالح الاقتصادية القديمة. وتعتبر غرب بحر الغزال، خصوصا حول راجا، احدى المناطق القليلة في جنوب السودان التي يرجح أن يكون فيها عدد كبير من المقترعين لصالح الوحدة، أكثر بالتأكيد من اي منطقة اخرى في الجنوب (ستشومروس وآخرون، ٢٠١٠، ص٣٠). وهذه قضايا لا يستطيع رسم حدود أو اعادة رسمها، وحده، ان يحلها.[١٢]

مربعات النفط في ولاية الوحدة وولاية جنوب كردفان

للجزء الشمالي من ولاية الوحدة، والذي يحادد جنوب كردفان، عدد من الملامح المشتركة مع مناطق أبيي وشمال بحر الغزال. فلقد جرّبت هذه المنطقة وجود تحركات منتظمة عبر الحدود في الاتجاهين: تحركات موسمية إلى الداخل من رعاة شماليين يأتون جنوبا للرعي أو الصيد وتحركات إلى الخارج لعمال مهاجرين يتحركون من الجنوب إلى الشمال. وقد تزايد الضغط من الرعاة الشماليين مع توسع الزراعة الآلية – خصوصا في منطقة جبال النوبة – والذي أحدث تعرية لمناطق الرعي شمال الحدود. لكن المنطقة تعتبر منطقة حساسة ليس فقط بالنسبة للتنمية عبر الحدود في جبال النوبة وانما للتنمية بالقرب من الديار. وقد عانت المناطق الشمالية من ولاية الوحدة من حالات نزوح اضافية خلال السنوات الاخيرة من الحرب اذ ان أجزاء كبيرة من سكان الريف أُجبروا على مغادرة أراضيهم بواسطة الجيش والمليشيات المتحالفة معه لأجل افساح الطريق لاستغلال حقول النفط هناك. ومن هذه الحقول يأتي حاليا معظم دخل النفط للسودان. لذلك فبالاضافة إلى المطالب التكميلية والتنافسية على الأرض من التحركات الموسمية للسكان الاصليين وجيرانهم فان هناك مصالح اقتصادية خارجية كما ان مطالب التنمية القومية مستمرة. وكما

.....

[١٢] هذه الموضوعات تم بحثها بشكل اكثر اكتمال في توماس (٢٠١٠).

في أبيي وفي دار فرتيت فان هذه العوامل تجعل ترسيم الحدود ووضع علاماتها على الارض مسالة حساسة سياسيا واقتصاديا.

خلفية تاريخية

ان السكان الأساسيين لهذه المنطقة هم دينكا روينق (او باريانج) وبول وليبك ونوير جيكاني. ويعتبر روينق جزءا من سلسلة طويلة من مجموعات دينكا باراني التي تمتد في شكل هلال مكسور على امتداد انهار من الرنك في الشمال حتى نقوك في الغرب. وهم مجموعة صغيرة نسبيا من المزارعين – الرعاة ينقسمون إلى ثلاثة فروع رئيسية (ألور، أويت، كويل) ينتشرون في مساحة عرضية صغيرة على إمتداد كل الحدود الشمالية لولاية الوحدة مع جنوب كردفان. اما مجموعات بول وليك ونوير جيكاني فانها تعيش على امتداد نهر بحر الغزال جنوب روينق وقد حُصِر عددهم إبان الاستقلال بأنهم متساوين في العدد تقريبا ومتساوين مع روينق. أما ارقام احصائية ٢٠٠٨ فيرجح انها قد حرفت بضم المراكز الحضرية النامية حول مناطق النفط والبلدان التي تعسكر فيها حاميات إليها. لكن السكان الجنوبيين السودانيين المسجلين في خمس مناطق حدودية حصروا كالآتي: ٩٤٨٧٤ في منطقتين يسكنها بشكل رئيسي دينكا باراني ودينكا ابيمينهوم و٢٤٣٩٨٩ في ثلاث منالطق تعتبر بشكل أساسي مناطق نوير مايوم ونوير رويكونا ونوير جويت، والتي تتناسب مع مستوى حجم هذه المجموعات الاربع في عام ١٩٥٦.[١٣] وهناك زيجات مختلطة كثيرة فيما بينهم، خصوصا بين دينكا كويل روينق ونوير جيكاني. وكان اداريو الادارة البريطانية قد اعتبروا نوير بول يعيشون على مسافة أبعد وأكثر صعوبة للوصول آخذين في الاعتبار طبيعة مناطقهم التي تتكاثر فيها المستنقعات.

اظهرت الادارة الانجليزية – المصرية قدرا كبيرا من عدم القدرة على اتخاذ القرار حول تحديد اي حكومة مديرية ستتولى امر هؤلاء الناس. فبين ١٩٠٥ – ١٩٣١ تم تحريك مجموعات مختلفة من النوير والدينكا بين مديريات بحر الغزال وكردفان وجبال النوبة واعالي النيل. وكانت القطعة الاخيرة في حل اللغز الاثنوغرافي قد وضعت في مكانها الاصلي عام ١٩٣١ مع تحويل دينكا- روينق ومنطقتهم من كردفان إلى اعالي النيل كما أوردته غازيتا حكومة السودان:

.....

[١٣] في عام ١٩٥٦ كان عدد دينكا روينج ٣١٦٤١ وعدد نوير جيكاني ٣٢٢٤٨ نسمة وعدد نوير ليبك ٢٤٥٥٢ نسمة وعدد نويؤ بول ٣٣٨٩٣ (مكتب الاحصاء السكاني، ١٩٥٨، ص ٥٩). وفي الاحصاء السكاني لعام ٢٠٠٨ جاء عدد "الجنوبيين السودانيي) حسب المقاطعة ٧٨٧١٢ في باريانج، و١٦١٦٢ في أبليمنهوم، و١٧٧٨٤٥ في مايوم، و٩٥٥٦٧ في روبكونا، و٣٠٥٧٧ في جولت (مجلس الاحصاء السكاني، ٢٠٠٩، جدول Tos H

"ابتداءا من نقطة على منتصف حدود المديرية الحالية بين دبة منجوك ودبة حرم نيات (خط العرض ٩ درجات و٢١ دقيقة وخط الطول ٨ درجات و٣٨ دقيقة) تجري الحدود في اتجاه شرقي حتى تلتقي خور امادجورا ومن هناك شمالا إلى بحر العرب تاركة قرية روملا نقوك لمديرية اعالي النيل. ومن روملا نقوك في اتجاه الشمال الشرقي حتى الرقبة الزرقاء على بعد نصف ميل غرب تيبوسيا، ثم على امتداد الرقبة الزرقاء إلى عرديب، ومن عرديب شرقا على امتداد خط العرض ٩ درجات و٤٥ دقيقة حتى الحدود القديمة بين كردفان واعالي النيل، ومن هناك شمالا على امتداد تلك الحدود وتستمر على امتداد حدود كردفان القديمة (مديرية جبال النوبة حتى خط العرض ١٠ درجات و٥ دقائق المعلّم على الخريطة باسم "دغل هجليج" ثم يتجه جهة الشمال الشرقي حتى نقطة على بعد ٣ اميال غرب مركز بحيرة ابيض ومن بحيرة ابيض نحو الشرق حتى الشاطئ الشرقي للبحيرة ثم جنوب شرق عبر فيد

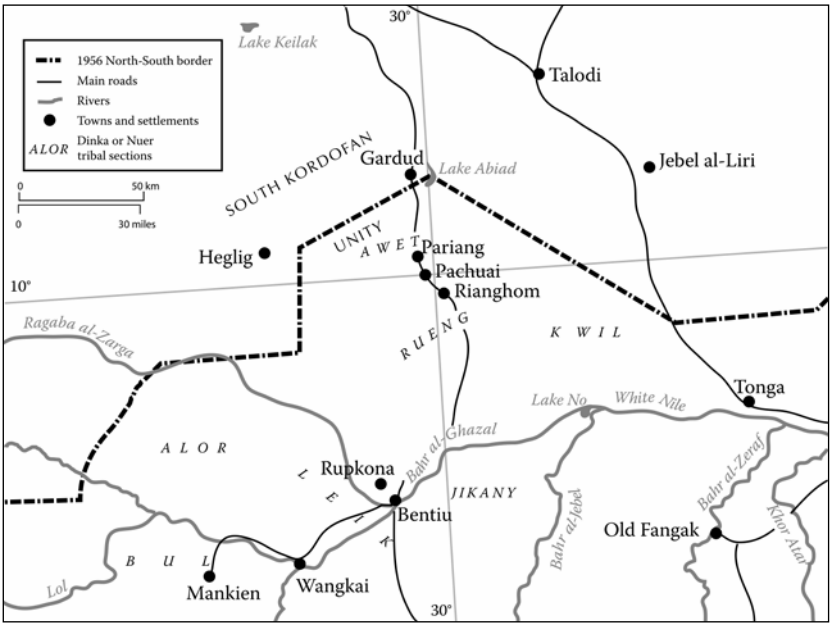

خريطة ٦- السودان: منطقة حدودية لولاية الوحدة- جنوب كردفان

Sources: Sudan Survey 1:2,000,000, Southern Sudan (July 1955) and 1:250,000 maps 65-L and 65-H (June 1936)

> ابو فنير حتى الاستراحة عند النقطة التي يتقاطع فيها طريق توجا – تالودا مع الرقبة جنوب ابو قوصة، ثم صعودا مع تلك الرقبة حتى تنضم إلى الحدود الحالية للمديرية (غازيتا جمهورية السودان، ١٩٣١، ص١١٥).

ان موقع "الحدود القديمة بين كردفان واعالي النيل" و"الحدود القديمة لكردفان مع مديرية جبال النوبة" غير واضحة في هذا الوصف والذي يعتمد على ملامح مثل "دغل هجليج" واستراحة لم تعد موجودة. ان اعادة تعريف الحدود في ثلاثينيات القرن العشرين كان يستند إلى تخطيط مفترض لمنطقة دينكا – روينق. والمشكلة بالنسبة لأي وضع علامات للحدود يستند إلى وثائق مبكرة هو ان وصف غازيتا جمهورية السودان لعام ١٩٣١ للتغير في الحدود يحذف اي اشارة تتعلق بقياسات الخطوط الطولية والعرضية لملتقيات الطرق التي على شكل زاوية قائمة بين "الحدود القديمة لكردفان" و"الحدود القديمة لمديرية جبال النوبة" والتي تعتبر محددات حاسمة حول ما اذا كانت هناك حقول نفط نشطة غرب أو شرق خط الحدود في اطار جنوب كردفان أو ولاية الوحدة. ولم تسجل تغييرات كبيرة في الحدود منذ تحويل دينكا روينق إلى مديرية اعالي النيل في عام ١٩٣١.

يمتد خط الحدود في ١ يناير ١٩٥٦ من بحر العرب / نهر كير إلى الرقبة الزرقاء ثم يتجه في خطوط مستقيمة شرق ثم شمال ثم شمال شرق بحيرة ابيض / جاو (انظر الخريطة ٨) ثم جنوب شرق في خط مستقيم أي ما تعتبر الآن حدوداً لاعالي النيل.

الوضع الراهن

ان الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان تحمل اليوم احتمال ان تكون أكثر قطاع اشكالي في الحدود بين الشمال والجنوب اذ انها تمر بالمنطقة التي توجد فيها حقول النفط الرئيسية العاملة. وهذه التطورات تتصل بوضوح بما بعد تاريخ ١٩٥٦؛ وهي تحمل مفتاح موارد يعتمد عليها اقتصاد السودان الراهن ومستقبل اقتصاد جنوب السودان.

في اطار السياسة الاثنية المعاصرة لجنوب السودان لا يملك دينكا روينق الوزن ولا النفوذ السياسي اللذين يملكهما دينكا نقوك أو دينكا ملوال. ان موقعهم الاستراتيجي داخل منطقة حقول النفط في ولاية الوحدة وعلى الحدود الطويلة مع حقول نفط جنوب كردفان يجعلهم ضعفاء وفي وضع يجعلهم عرضة للسلب من جانب قوات الدولة، لكن يعطيهم ايضا نفوذاً محتملاً مع الدولة. وتضع الخرائط الحالية حقلي هجليج وخرسانة النفطيين داخل جنوب كردفان (انظر الخريطة ٩) ومع ذلك فان حكومة جنوب السودان وحكومة ولاية الوحدة يستندان في مطالبتهما

بهذين الحقلين على تأكيد دينكا رونق انهما يقعان داخل أراضيهم التقليدية (مجموعة الازمات الدولية، ٢٠١٠ب، ص١١).

ظل هذا الجزء من أراضي الحدود يتأثر بصناعة النفط على المستويين القومي والمحلي. فهو من ناحية قومية، يمثّل منافسة بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان حول ملكية النفط كمصدر ودخل مستقبلي لصناعة النفط. ومحلياً، ظل

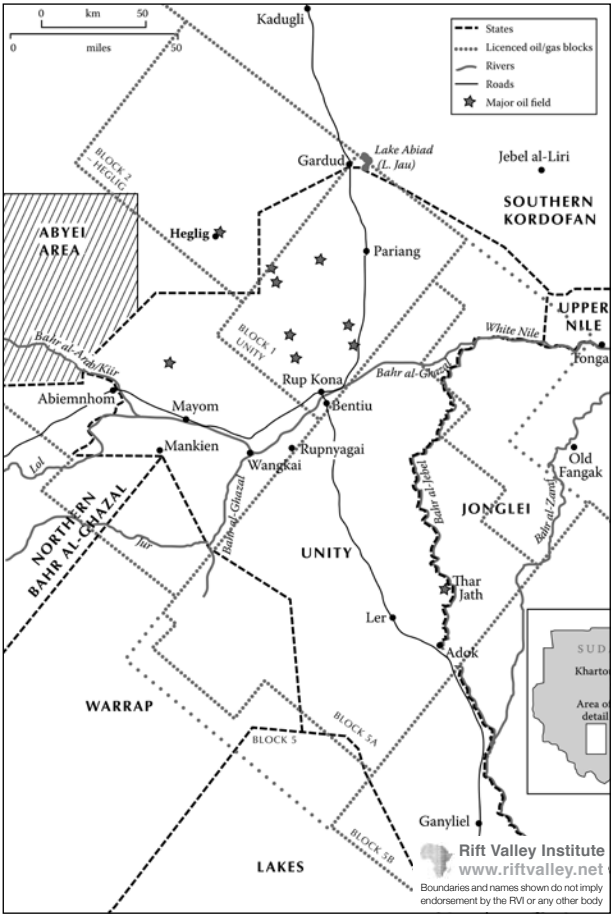

خريطة ٧- السودان: التنمية النفطية في ولاية الوحدة

Source: RightsMaps.com

السكان في شمال وجنوب (وغرب وشرق) الحدود يتأثرون بالطريقة التي ظلت تُدار بها صناعة النفط على الأرض. وسيكون لناتج المنافسة القومية تأثير على المنافسات المحلية، لكن حتى اذا تم التوصل إلى تسوية حول مستقبل تقسيم قطاع النفط فان التأثير البيئي الذي أحدثه استغلال النفط سلفاً من المحتمل أن يساهم في خلق مزيد من النزاعات بين المجتمعات المتأثرة أو المجتمعات المحلية وحكومة الولاية.

في مرحلة مبكرة من الحرب كفل الجيش الشعبي لتحرير السودان بوجوده العسكري الا يكون ممكنا استغلال حقول النفط استغلالاً نشطاً؛ وبالتالي حرم حكومات الخرطوم المثقلة بالديون من دخل كانت شديدة الحاجة اليه. لكن استقدام قوات للجيش الشعبي لتحرير السودان من مناطق أخرى من الجنوب خلق معأرضة له. كان آولينو ماتيب قد نظّم أصلاً مليشيا من نوير بول للدفاع الذاتي ضد توغّلات المسيرية لكن كراهيته لجون قرنق (رئيس وقائد الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان) والجيش الشعبي لتحرير السودان ساعد حكومة الخرطوم في استقطاب ماتيب إلى جانبهم ضد الحركات الجنوبية التي تحاربها. ومع الانقسام في الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٩١ استطاع رياك مشار، الذي اتى أيضاً من ولاية الوحدة، أن يضم قواته المنقسمة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى قوات ماتيب للتحكم في حقول النفط في تحالف سرّي مع الخرطوم. وقد صار التحالف معلناً مع توقيع ميثاق السلام مع الرئيس البشير عام ١٩٩٦.

تحقّق الافتتاح اللاحق لحقول نفط ولاية الوحدة للاستغلال في أواخر تسعينيات القرن العشرين عن طريق تفريغ جماعي لسكان الارياف بواسطة وحدات القوات المسلحة السودانية والمليشيات المتحالفة معها كجزء من الاستراتيجية الحكومية للحرب (فانقون ورايل، ٢٠٠١؛ هيومان رايتس واتش، ٢٠٠٣) تم تشجيع مليشيات المسيرية من جنوب كردفان ومليشيات النوير من ولاية الوحدة على المطالبة والاستقرار في الأراضي "الفارغة" التي ساعدوا في افراغها من المواطنين (مورو، ٢٠٠٨، ص٣٠٦؛ انظر أعلاه). وكما حدث في أبيي، فان مشاريع التنمية لهؤلاء المهاجرين التي وجدت الدعم من شركات النفط العاملة في المنطقة، كانت جزءاً من استراتيجية احداث تغيير دائم في التركيب السكاني للمنطقة. لم يكن الدينكا هم الوحيدين الذين عانوا. فمع تفكك تحالف مشار مع الخرطوم تأججت الحرب الأهلية بين الحلفاء السابقين من غرب النوير بينما تفكك فصيل الجيش الشعبي لتحرير السودان المنشق وتصارعت مختلف الفصائل على امتداد نهر بحر الغزال. ولم تنته العدائيات الا مع توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ ودمج قوات ماتيب في الجيش الشعبي لتحرير السودان من خلال اتفاقية جوبا لعام ٢٠٠٦ (جونسون، ٢٠٠٩ ب).

واليوم مع عودة السكان الاصليين، من الدينكا والنوير، من سكان هذا القطاع من أراضي الحدود إلى ديارهم فانهم يأتون إلى منطقة لم تتعرض فقط لدمار الحرب وانما تضررت أيضا بالادارة البيئية السيئة لصناعة النفط. وهنا، كما في جنوب كردفان، تلوّثت مصادر المياه كما تأثر نظام الصرف ببناء الطرق؛ وكنتيجة لذلك فان المنافسة بين البقارة والدينكا حول المراعي المتناقصة قد تنامت بشكل مكثف وتوسعت في الولايتين (مورو، ٢٠٠٨، ص٣١٣ – ٣١٧؛ بانتوليانو وآخرون، ٢٠٠٨). وكانت هناك صدامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمسيرية المسلحين قرب أبييمتهوم في فبراير ومارس ٢٠١٠ حول عدد من نفس الموضوعات التي فجّرت القتال في شمال بحر الغزال في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨: محاولات الجيش الشعبي لتحرير السودان وسلطات الدولة فرض ضرائب على المسيرية على قطعانهم ومنعهم من دخول الولاية باسلحتهم. وكما في صدامات سابقة فقد زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان أن القوات المسلحة السودانية وأجهزة الأمن القومي سلحت ووجهت المسيرية في هذا القتال الأخير – وهو زعم نفته الجهتان.

هناك حاجة لادارة بيئية صارمة لصناعة النفط وذلك لتقليص النزاعات وسط سكان الأراضي الحدودية. كما أن القيام بترتيبات نفطية أوسع لما بعد اتفاقية السلام الشامل يمكن أيضا أن تقلص التوترات الموروثة في منطقة الحدود هذه. وقد أعلنت اتفاقية السلام الشامل أن النفط في جنوب السودان هو ثروة قومية يتم تقاسمها بين الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان والولايات التي وُجد فيها النفط. لكن هذا ينطبق فقط على الجنوب؛ ولم يُطبّق على النفط الذي وُجد في مناطق أخرى من البلاد. ونتيجة لذلك فان كلا الطرفين يعدّان أنفسهما كي يستطيعا تأكيد ملكيتهما على الحقول الاضافية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل عام ٢٠١١. فحكومة جنوب السودان، مثلا، تزعم أن حقلي نفط هجليج وخرسانة يقعان داخل جنوب السودان. ويستند هذا الزعم جزئياً إلى التأكيد بأن أراضي دينكا رونق (باريانق) هي الحدود الحقيقية لجنوب السودان، وهي تقع بعد الحدود الراهنة في الولاية. ويزعم البعض من دينكا رونق أن أراضيهم تمتد حتى بحيرة كيلك إلى شمال غرب الحدود الحالية لبحيرة أبيض / جاو. وفي بداية القرن العشرين امتد استخدام الدينكا الموسمي شمالا حتى كيلك (بوتلر، ١٩٠٢). لكن بالنسبة للجنوب فان تأكيد ملكية هذه المناطق على أساس الاستخدام الموسمي أو التاريخي للدينكا يقف على قدم المساواة مع محاولة الخرطوم المطالبة بأبيي وحقول نفطها على أساس الاستخدام الموسمي للمسيرية لها.

إن للطريقة التي تُدار بها صناعة النفط أثراً على معيشة الناس على جانبي الحدود الشمالية – الجنوبية. لكن هذه المنطقة تتأثر بأعمال التنمية على الجانب

الشـمالي من الحدود بالاضافة لانفاذ سياسـة التنمية القومية في أراضيها هي. ولقـد كان لتمركز واتسـاع رقعة مشـاريع الزراعة الآلية في جبـال النوبة أثرا على العلاقـات بين الرعاة من ولاية الوحـدة وجيرانهم في جنوب كردفان (كوميي، ٢٠١٠ ب؛ انظر أدناه) ولقد ظل أثر التوسع في الزراعة الآلية معيقا لكن أقل عنفا من الأثر التخريبي لصناعة النفط.

مناطق الزراعة الآلية المحاددة لأعالي النيل

تقع معظم أراضي الحدود الجنوبية – الشـمالية، التي تقع في السـهول الطينية الخصبـة جنوب حزام القوز في منطقة أمطار غزيرة نسـبياً. ولهذا السـبب صارت الموقع الأساسـي لتطوير مشـاريع الزراعة الآلية واسـعة النطـاق. ويتمتع الجنوب بهطول أمطار أكثر. لذلك فان التوسـع في مشـاريع كهذه في جنوب السودان قد ظل يخطط له منذ أمد طويل. ولم يُقيد هذا التوسع إلا بعد انفجار الحرب. ويُرجّح أن تستمر زيادة الانتاج الزراعي كجزء من استراتيجية الحكومة القومية للتنمية، وقد تبدأ حكومة جنوب السودان أيضا في تفضيل اقامة مشاريع زراعية واسعة النطاق استنادا إلى النموذج الشمالي. ولكن الزراعة الآلية لها بشكل عام أثراً تخريبياً على أراضي الحدود معرضة البيئة للخطر ومفقرة سكان المناطق المتأثرة.

خلفية تاريخية

بـدأت الزراعـة الآلية المطرية في حزام السـافنا بشـكل محدود فـي مناطق حول القضارف والنيل الأزرق في أواخر اربعينيات وأوائل خمسينيات القرن العشرين. وقبل الاستقلال مباشرةً اقترحت وزارة الزراعة أن تبني التوسع الاقتصادي القومي "كله تقريبا" على الزيادة في الزراعة المطرية. "ظلت كل حكومات ما بعد الاستقلال تنفذ باخلاص مبادئ تجسـدت في هذا التقرير الاسـتعماري" (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٢٧٥). ان اسـتراتيجية "سـلة الغذاء" للتنمية القومية التي تبنتها الحكومة المركزية في سـبعينيات القرن العشـرين قد صـارت ممكنة، جزئيا، بنهاية الحـرب الأهلية الأولى واسـتتباب السـلام على امتداد حـدود الاقليم الجنوبي. وكانـت المناطق المخصصة لتنمية الزراعة الآلية قد جُمّعت على امتداد جانبي حدود الاقليم الشمالية (انظر الخريطة رقم ١٠).

أدت سلسلة من القوانين تتعلق بفرص الوصول للأراضي لاستخدامها، كانت قد أجازتها الحكومات الوطنية المتعاقبة من سبعينيات القرن العشرين حتى تسعينياته، إلى تآكل الحقوق القديمة في الأرض الجماعية (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٢٧٦ – ٢٨٠). ومع

مشـــاريع تركز على الانتاج المكثف للذرة الرفيعة والدخن للتصدير لدول الخليج فان انتاج الســـودان الزراعي صار يُوجّه بشـــكل متزايد من الســـوق الداخلي إلى السوق العالمي. وكان الســـكان المحليين الأكثر تأثرا هم أولئك الذين يعيشون في محافظات جنـــوب دارفور وجنوب كردفـــان والنيل الأزرق الحدودية. وهنا أقيمت مشـــاريع ضخمة تمتعت بدعم حكومي للتجار الرأسماليين (هم عادة من نُخب حوض النيل الأوسط أو علـــى علاقة سياســـية بـــه). وقد فُرضت إقامة هذه المشـــاريع فـــوق مناطق تؤول ملكيتها للجماعة كلها، وبدأ المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يفقدون الحق في زراعة أراضيهم. وضُيق أيضا على الرعاة اذ أن طرق هجراتهم الموسمية قد تقلصت بسبب توسع هذه المشاريع ودُمجت المناطق التي كانت تستخدم للرعي في مواسم المطر في المزارع. ومع انكماش المناطق التي كانت متاحة للرعاة تزايدت النزاعات بين الرعـــاة وكل من المزارعين التجاريين والمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٣٠٣ – ٣٠٨) واعتمدت المشاريع بشكل واسع على قوة عمل لمُعدمين سواء كانوا مزارعين أو رعاة أفقرتهم المنافسة مع المشاريع أو، بشكل متزايد، أشخاص اضطروا للنزوح بســـبب الحرب من الجنـــوب وجبال النوبة والنيـــل الأزرق وصاروا عمالا يعملون باليومية في المشاريع الجديدة. (دوفيلد، ١٩٩٢، ص٥٠–٥١).

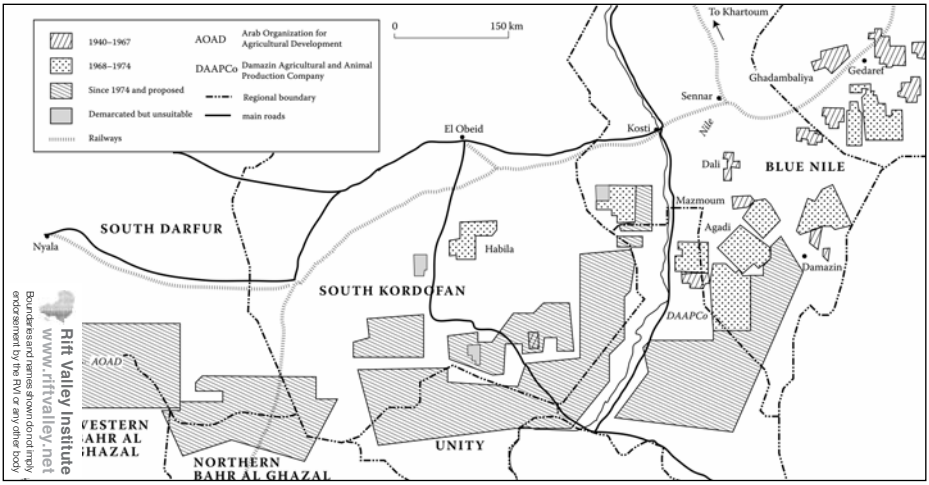

خريطة ٨– السودان: المناطق المخصصة للزراعة الآلية في الفترة ما بين ١٩٤٠ – ٢٠٠٥

Sources: Davies (1991) and Sudan Information Management Working Group

ان استراتيجية "سلة الغذاء"، والتي كان يفترض ان تشهد توسعا سريعا في الزراعة السودانية للتصدير بتمويل من استثمارات شرق أوسطية، فشلت في جلب المنافع المتوقعة، وبدلا من ذلك زادت بشكل كبير الدين القومي للسودان وخلقت تحولا ضخما في أصول الموجودات في الأرض من الاستخدام الجماعي والحيازات الصغيرة لها إلى اخضاعها للحكومة وعملائها والى المستثمرين. وفوق ذلك نشرت ترديا بيئيا على منطقة كبيرة اذ أن الأرض ظلت تُزرع بشكل مكثف لسنوات قليلة ثم تُهجر في نظام وُصف بواسطة منتقديه ب "استخدام الأرض ثم لفظها" (كيبريب، ٢٠٠٢، ص٣٠٩).

الوضع الراهن

إن الأراضي الأكثر تأثراً بالتوسع الزراعي على امتداد حدود أعالي النيل كانت أراضي النيل الازرق وجنوب كردفان، خصوصاً جبال النوبة. إن تجربة سلب أهل هذه المناطق أراضيهم وفقدان الحقوق في موارد أراضيهم هي التي قادت عدداً من الرجال في مناطق النيل الازرق وجنوب كردفان، والعديد منهم مسلمين، للإلتحاق بالجيش الشعبي لتحرير السودان. واليوم يتوقع سكان هذه المناطق أن تتم تسوية موضوعات الأرض بإنفاذ اتفاقية السلام الشامل، لكن لم يتم سوى تقدم ضئيل في هذا المجال خلال الفترة الانتقالية.

لقد تأثرت جبال النوبة، بشكل خاص، بنقل ملكية أراضي لمشاريع الزراعة الآلية واسعة النطاق. وقد تم تمويل مشاريع الزراعة الآلية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين أولاً بواسطة البنك الدولي ثم مولتها البنوك الاسلامية المتحالفة مع الجبهة القوميّة الاسلامية (التنظيم الذي انبثق عنه حزب المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم في الشمال). إن توسع هذه المشاريع لم يحطم فقط قدرة الملاك الصغار للأرض على البقاء وانما سمّم أيضاً العلاقات بين المزارعين اصحاب حيازات الأرض الصغيرة والرعاة العرب والذين بعد ان حُرموا من مناطق رعيهم التقليدية، ضلوا طريقهم إلى ما تبقى من مزارع المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من الأرض.. وكانت ملكية الأرض هي "الموضوع الأكبر الوحيد للنزاع في جبال النوبة عند انفجار الحرب." (آفريكا رايتس، ١٩٩٥، الصفحات ٢٥-٤٤).

إن الطريقة الحاليّة التي تحل بها قضايا الأرض في جبال النوبة يمكن أن يكون لها تاثير على منطقة اعالي النيل المجاورة، ليس فقط من خلال احتمال وقوع مزيد من عمليات النزوح للمزارعين والرعاة، ولكن ايضاً كقضية يكمن فيها احتمال اشعال فتيل النزاع على امتداد هذا الجزء من الحدود. وحاليّاً، فإن المفوضية القومية

ومفوضية ولاية جنوب كردفان للأراضي، والتي أنشئت بموجب اتفاقية السلام الشامل لم تبدأ بعد في العمل. وقد كتب أحد المراقبين يقول:

> "إن نجاح هذه الاتفاقية الهشة والمتقلبة يتوقف بقدر كبير على قدرة الحكومة المركزية وحكومات الولايات على مخاطبة موضوعات حقوق الرعاة في الأرض والمياه في المنطقة بشكل مُرضٍ" (بانتوليانو، ٢٠٠٧، ص ٨).

هذا بالتأكيد، وباستخدام لغة اتفاقية السلام الشامل، أحد جذور أسباب الحرب في جبال النوبة التي تحتاج الولاية والحكومات القومية أن تعالجها. وعلى مستوى أكثر عجالة فان الانقسامات داخل جبال النوبة قد تعمّقت خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل. وقد زادت عودة النازحين إلى ديارهم من حدة التوتر التي ظلت مستمرة لوقت طويل بين الرعاة والمزارعين وبين الرعاة – المزارعين والعائدين من النزوح (بانتوليانو، ٢٠٠٧، ص٨). وفيما تسعى المجتمعات المحلية لضمان أو تأكيد سلطتها على أراضيها فان هناك حدّة في التعريفات الاثنية للأراضي (أنظر أدناه). وفي المناطق التي كانت توجد فيها حدود متداخلة، كما في الهجرات الموسمية للرعاة عبر أراضي المزارعين المستقرين، فقد تم تطبيق تعريف أكثر صرامة للأراضي الاثنية يؤكد على حقوق حصرية واقصائية (كوميي، ٢٠١٠أ؛ ٢٠١٠ب).

ان سكان جبال النوبة، خلافا لسكان الجنوب أو أبيي، لم يُمنحوا أي حق لتقرير المصير من خلال استفتاء في نهاية المرحلة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل. وبدلا من ذلك فان جبال النوبة ستخضع، كما في النيل الازرق، لما اصطلح على تسميته بـ"مشورة شعبية" حول مستقبل علاقات الولاية بالحكومة المركزية. وسيطبق هذا على كل جنوب كردفان، بما في ذلك الرعاة من السكان العرب والمزارعين، وهو خليط اداري يعني ان النوبة يشكلون أقلية دائمة داخل جنوب كردفان. واذا لم تحل قضايا الأرض أو تم حلها بطريقة تجلب نزاعا آخر، واذا فشلت المشورة الشعبية في تحقيق توقعات الاقلية النوبية، فإن النزاع يمكن ان ينفجر على امتداد الجانب الشمالي من هذا القسم من الأراضي الحدودية.

لم تشهد أعالي النيل تكثيفا في الزراعة على نفس مستوى جنوب كردفان خلال فترة سلام اتفاقية أديس ابابا أو الحرب الاهلية الاخيرة. ومع ذلك فانها تأثرت بموضوعات الأرض خارج حدودها. وبعض هذه الموضوعات قديم جداً يتعلق بمزاعم متداخلة حول حقوق أساسية وحقوق ثانوية (كما في حالة أبيي وعلى امتداد خط مونرو – ويتلي).

أعادت الحرب والسلام الوليد – اشعال النزاع حول حقوق حصاد الصمغ العربي في مناطق الرنك وكاكا، التي يسكنها بشكل أساسي دينكا – ابيلاخ والشلك.

وكان بقارة سليم قد ضُموا في الاصل إلى مديرية أعالي النيل لكنهم دُمجوا في مديرية النيل الابيض عام ١٩١٤. وواصلوا زعمهم بأن لهم حقاً في دار تمتد حتى كاكا في أعالي النيل، على أساس الرعي الموسمي على امتداد الضفة الغربية للنيل وحصاد الصمغ العربي داخل كاكا (جونسون، ٢٠١٠). في خرائط المساحة السودانية ١: ٢٥٠٠٠٠ للرنك وميلوت (..... والتي لم تتغير تغيرا يذكر منذ ١٩٣٦ و١٩٣٥)، ولا يزال بقارة سليم مسجلين بأن لهم معسكرات رعي مؤقتة شتوية (في فصل الجفاف) من أراضي الشمال (جبل ميجينيس – النيل) وحتى خط يقع بالضبط شمال كاكا، على الحدود مع مقاطعة مؤامو التابعة للشلك.

يبدو أن حدود الرعي هذه قد أُصلحت مبكرا في عام ١٩٠٦. ولاحظ أحد مفوضي المقاطعة عام ١٩٣٥ أن الحدود تعتبر أساساً قديماً جداً للخلاف فهي حيا وتخمد بشكل دوري بواسطة سُليِّم في حركات متقطعة. وافتتحت كاكا وتوجا كموانئ نهرية لمديرية جبال النوبة ثم أُعيدتا لأعالي النيل حينما أُعيد دمج جبال النوبة في كردفان. وخلال ذلك الوقت احتل أولاد حميد من عرب كردفان ميناء كاكا كمنفذ نهري لهم. وواصل مفوض المقاطعة قائلاً: "من وجهة نظر عدلية منصفة فان القرار الذي استبعد عمليا قبيلة سليم نهائياً من منطقة كاكا لم يكن منصفا لهم، ولم ينسوه، خصوصا وأن الاستبعاد كان لصالح أولاد حميد الذين يعتبرونهم حديثي النعمة ومغتصبي أراضي." وهذا النزاع، الذي قاد إلى قتال داخل أعالي النيل كان بين مجموعتين من الرعاة العرب، وليس بين العرب وغير العرب (بول، ١٩٣٥).

لم تتخل قبيلة سليم أبداً عن حقوقها في حصاد الصمغ وما زال أفرادها يطالبون بشواطئ كاكا. ومنذ ٢٠٠٣ ظل هناك نزاع بين قبيلة سليم القادمة من الخارج والشلك المحليين حول من يملك أشجار الصمغ ومن يملك حقوق حصاد الصمغ، مما قاد إلى أعمال عنف خطيرة عام ٢٠٠٥. وقد صار الموضوع موضوعا عاطفيا لدرجة أن الشلك غيّروا مصطلح "الصمغ العربي" إلى "صمغ أرض جنوب" (مورو، ٢٠٠٨، ص٣٠٩ – ٣١٠).

إن النيل الأزرق، أقصى ولاية شرقا بين ولايات الحدود الشمالية – الجنوبية، تملك اعلى تمركز لمشاريع الزراعة الآلية، المصدقة وغير المصدقة، خصوصا على امتداد حدودها مع أعالي النيل (انظر الخريطة ١٣). وفي مطلع تسعينيات القرن العشرين كانت المشاريع الزراعية على امتداد خور ام دلواز في الركن الشمالي الشرقي من أعالي النيل (انظر الخريطة ١١) قد ضُمت من جانب واحد لجارتيها ولايتي النيل الأبيض والنيل الأزرق واستخدمت الشرطة من هذه الولايات لابعاد سلطات أعالي النيل؛ ومنذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل سُحبت مواقع قوات الشرطة

هـذه.[١٤] حتـى وقت كتابة هـذا التقرير لم يكـن يبدو أن هذه المنطقـة بين المناطق المتنافـس عليها في تعيين علامات حدود الشـمال والجنوب؛ لقد ظلت أعالي النيل قادرة ان تعيد تأكيد مطالبها من خلال اسـتعادة خط الحدود الشـمالية – الجنوبية لعام ١٩٥٦.

خط الحدود الشمالية لأعالي النيل

تتجلي دقة تحديد الحدود الشمالية والجنوبية في الحدود الشمالية لولاية اعالي النيل مع ولاية النيل الأبيض. ويجري هذا الخط المسـتقيم من الغرب للشرق، ويبدو وكأنه لا إشكال فيه ومجرد موضوع للتأكيد لكن لسوء الحظ فان هذا ليس هو الوضع. ان الركن الشـمالي الغربي لهذه الحدود. (حيث تلاقي جنوب كردفان) يفترض ان يكون رأسـيا علـى جبل ميجينس، لكـن القراءة الحديثة لجي بي اس قد كشـفت ان جبل ميجينيس لا يقع على الاحداثيات التي سُجلت على خرائط المساحة السودانية منذ بواكير القرن العشـرين. ليس هذا فقط وانمـا هناك أيضاً منارتان على الجبل، واحدة فـي قاعدته والثانيةعلى قمته.[١٥] وهكذا فان التجهيزات المحددة تتحول إلى تجهيزات غير محددة مفسحة الطريق للنزاع.

هنـاك اختـلاف أكثر خطورة حول خط يقع على الركن الشـمالي الشـرقي من حـدود الولايـة. وفي البداية كان هذا خلاف حول اي وثائق وصف خط الحدود يجب ان تسـتخدم لتحدد موقع مـروره. لكن العملية الراهنة لوضع الحدود نفسـها، والتي حرّكت آمالاً ومزاعم جديدة من الجانبين، قد اضافت بعداً جديداً للنزاع.

خلفية تاريخية

ان أراضي الحدود الشمالية لولاية أعالي النيل تحتلها دينكا آبيلانق في أقصى طرف شمالي لهلال دينكا بادانق. وقد سُجلت محلية الرنك حالياً بأن بها ١٣٧٧٥١ شخصاً منهم ١١٧٨٤٩ يعتبرون "جنوبيين سـودانيين" (مجلس الاحصاء السـوداني، ٢٠٠٩، الجـدول T05F)[١٦]. ويعود اسـم بلدة الرنك للزعيم آرينق دي كوم، من القرن التاسـع

[١٤] مقابلة اجراها الكاتب مع أكويل دينق داك، مدير الزراعة الآلية، الرنك، وولاية أعالي النيل، ١٩ فبراير ٢٠٠٧.

[١٥] يتقدم الكاتب بالعرفان إلى الكولونيل المهندس رياك ديقوال نائب الرئيس وممثل حكومة جنوب السودان في اللجنة الفنية للحدود بين الشمال والجنوب، على هذه المعلومة.

[١٦] في عام ١٩٥٦ قدر عدد سكان الرنك بـ ١٣٥٥٦، بما في ذلك ٣٧٧٠ يسكنون في بلدتي الرنك والقيقر (مكتب الاحصاء السكاني، ١٩٥٨، ٥٩).

عشر، والذي تفاوض مع السلطات المهدية في ام درمان وتوفى قبل وصول القوات الانجليزية – المصرية (ويليس، ١٩٩٥، ص١٤٤-١٤٥). واستبعدت الرنك من مرسوم المناطق المقفولة وظلت لوقت طويل ملتقى طرق تجارة أساسها الشمال ومشاريع زراعية تروى بمضخات الري وبتمويل شمالي على امتداد النيل. وهكذا كانت هناك فترة طويلة من التفاعل بين دينكا آبيلانق والتجار والاداريين السودانيين الشماليين. والعديد (ان لم يكن معظم) دينكا آبيلانق يجيدون لغة الدينكا واللغة العربية؛ والعديد منهم ايضا مسلمون. وظل شمال أعالي النيل مصدرا لعمال يهاجرون إلى المزارع الممكننة في المناطق المحيطة. وكان هناك عمال مهاجرين من الرنك بين العمال الجنوبيين السودانيين الذين قُتلوا في المشاريع الزراعية حول الجبلين في ديسمبر ١٩٨٩ في نزاع حول العمل خلال أعياد الميلاد.

لقد تم مؤخرا استدعاء وصفين لحدود أعالي النيل مع النيل الأبيض: أحدهما من اكتوبر ١٩٢٠ والآخر من يوليو ١٩٥٦. ويُقرأ وصف ١٩٢٠ كالآتي:

> إن الحدود الجنوبية السابقة لمديرية النيل الأبيض والحدود الشمالية لمديرية أعالي النيل شرق النيل الأبيض، والتي، تم تحديدها بموجب اتفاقية في عام ١٩١٧ بين حُكام المديريتين، كخط يجري من جبل تيرتيرا وحتى نقطة تقع على بعد ميل واحد شمال أبو حرام ومن ثم مباشرة إلى النهر بمحاذاة خط العرض، قد عُدلت الآن لتصير كالآتي:-
>
> خط من خور اب ديرز في جزيرة بيلي على بعد ١,٥ ميل تقريبا جنوب بمحاذاة الخط ١٢ درجة و١٥ دقيقة ثم يجري حتى قوز نابوك على حدود مديرية سنار (غازيتا جمهورية السودان، ١٩٢٠، ص ١٣١٣)

ثمة تعديل طرأ على هذا الوصف، نُشر في عام ١٩٥٦، شكّل تعديلاً طفيفا تجاه الشمال:

> بهذا يشار إلى أن وزير الداخلية قد وافق على التعديل الموصوف أدناه في الحدود التي تفصل مديرية النيل الأزرق عن مديرية أعالي النيل. ويجب أن يكون القسم المعدل كالآتي:
>
> خط يجري نحو الشرق من مسافة ٢٦ قدما من قطب التثليث رقم ٦٠٣٠ عند دبة الفقراء ليلتقي بحدود كوستي – مقاطعة شمال الفوج عند قوز نابوك؛ وفي اتجاه الغرب من نفس قطب التثليث إلى مركز النيل الأبيض، ومن هناك يمضي جنوبا ليلتقي بالحدود القديمة (غازيتا جمهورية السودان، ١٩٥٦ ص ٣١٩-٣٢٠).

وُضع تغيير الحدود في الغازيتا بعد ١ يناير ١٩٥٦، لكن وثائق ظهرت بعد ذلك سجلت أن قرار تغيير الحدود قد تمت الموافقة عليه من مديريتين في عام ١٩٥٥. ولقد كتب مفوض المقاطعة عام ١٩٦١، "أن الحدود بين الرنك وكوستي قد تم اصلاحها وسجلت في الغازيتا في عام ١٩٥٦" (بيي، ١٩٦١).

الوضع الراهن

لأن التسجيل الرسمي في الغازيتا لهذا التغيير قد حدث بعد ١ يناير ١٩٥٦ ولم يصدر بعد ذلك اي سجل معاصر لاجتماعات ١٩٥٥، فان مسئولين من ولاية النيل الأبيض وهيئة المساحة السودانية جادلوا في الماضي بأن هذه حدود ١٩٥٦. ويُدخِل الخط الأكثر توغلاً في الجنوب قرى فرع جبيل من دينكا آبيلانغ في النيل الأبيض بينما يضم الخط الأكثر توغلاً في الشمال معظم تلك القرى إلى أعالي النيل. وقد فشلت محاولة لوضع علامات الحدود عام ١٩٨٣ حينما لم تتفق فرق المساحة التابعة لهيئة المساحة السودانية وحكومة مديرية أعالي النيل حول أي الاوصاف في الغازيتا يُستخدم. وفي عام ١٩٨٣ ابلغ كبير ضباط مساحة مديرية أعالي النيل عن خلاف بين فرق مساحة الحكومة المركزية وحكومة المديرية:

> لقد اختلفنا مع فريق المساحة المركزي على الآتي:
>
> ١- اصروا على استخدام وصف الغازيتا لعام ١٩٢٠ والذي يقول أن الحدود تقع على بعد ١,٥ ميل جنوب خط عرض ١٢ درجة و١٥ دقيقة. وهذا سيدفع الحدود مسافة ٨٠٠ متر داخل مديرية أعالي النيل.
>
> ٢- نحن نقول أن علامة الحدود هي النقطة المثلثية رقم ٦٠٣٠ والتي أُصلحت عام ١٩٥٥ وسُجلت في الغازيتا عام ١٩٥٦ [انظر الخريطة رقم ١٢]. وهذا يمكن أن يُفسر كعلامة حدود وُجدت في ١/١ /١٩٥٦. ونحن نقول أن عملنا يجب ان يستند إلى هذه النقطة والى نقطة أخرى عند قوز نابك. وقد اختلفوا معنا وقالوا انهم سيواصلون العمل وفقا لما ورد في غازيتا عام ١٩٢٠ (ايكيان، ١٩٨٣).

تُظهر السجلات أعلاه ان فرق المساحة لا بد أنها ايضا كانت تبحث عن نقطة مثلثية في دبة الفقرا، تكون شمال خط حدود ١٩٢٠، بالاضافة إلى النقطة المثلثية في جزيرة بولي (انظر الخريطة رقم ١١). يمر الخط الذي عُدلت قراءته، والمتفق عليه عام ١٩٥٥، عبر الملامح الجغرافية لدبة الفقرا وقوز نابوك.

وهناك مشكلة أخرى هي أنه حيث تظهر خرط مصلحة المساحة السودانية ١: ٢٥٠٠٠ جزيرة بولي كجزيرة واحدة ممتدة منفصلة عن الضفة اليمنى للنيل عن طريق خور (مجرى موسمي)، فإن هناك في الحقيقة خور آخر أقصر متصل بالنيل مقسما الجزيرة إلى قسمين. وقد وُضعت منارة حدود في الركن الشمالي الغربي من الجزيرة الجنوبية، جزيرة هلاقا (انظر الخريطة رقم ١٢). وهذه المنارة الحدودية قد سقطت منذ ذلك الحين في النهر.

واصلت ولاية أعالي النيل استخدام الخط الشمالي كحدود أمر واقع. وحتى مع هذا الخط فان بعض قرى الدينكا قد تقع مع ذلك في اطار ولاية النيل الأبيض. وقد كان تزايد الهجرة للعمل خلال سنوات الحرب تعني ايضا أن عددا كبيرا من العمال الدينكا من أعالي النيل يمكن أن يوجدوا في الجبلين وما بعدها. ويطالب بعض سكان الرنك سلفاً بأن الحدود يجب ان تُدفع شمالا حتى الجبلين. وقد ألهم نموذج تحكيم أبيي بالذهاب إلى لاهاي هؤلاء لاعلان اصرارهم على ان يتقدموا بمطلبهم للتحكيم

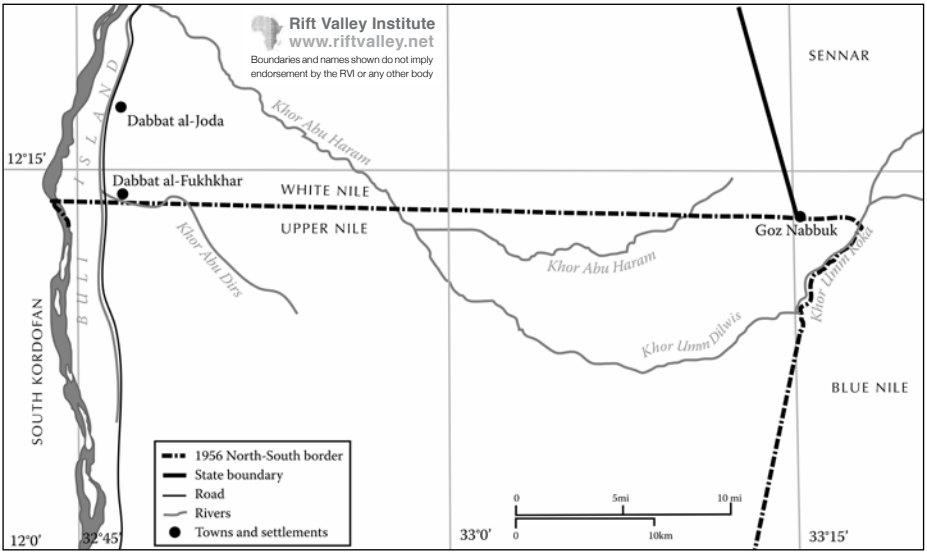

خريطة ٩- السودان: حدود أعالي النيل - النيل الأبيض- النيل الأزرق - سنار

Source: Sudan Survey 1:250,000 maps 55-N, (April 1937) and 55-O (October 1934)

الدولي، وهو خيار لم يُقبل في اي جزء من اتفاقية السلام الشامل (مجموعة الازمات الدولية، ٢٠١٠ ب، ص٦-٧).

يؤثّر ترسيم خط الحدود الشمالية ايضا على موقع اي مشروع من مشاريع الزراعة الآلية على اي من جانبي الحدود. ويمكن لدفع الحدود حتى ولو ميل واحد شمال خط ١٩٢٠ ان يضع المشاريع التي هي الآن في أو قرب الركن الشمالي الشرقي لأعالي النيل داخل جنوب السودان، ويحتمل ان يعيد تفجير النزاع مع الولايات المجاورة حول الولاية القضائية على المشاريع الزراعية المتداخلة في هذا الجزء من الحدود. ويمكن بالتالي لأصغر اختلاف في خط الحدود ان يكون له تبعات اقتصادية وسياسية وانسانية كبيرة الاثر.

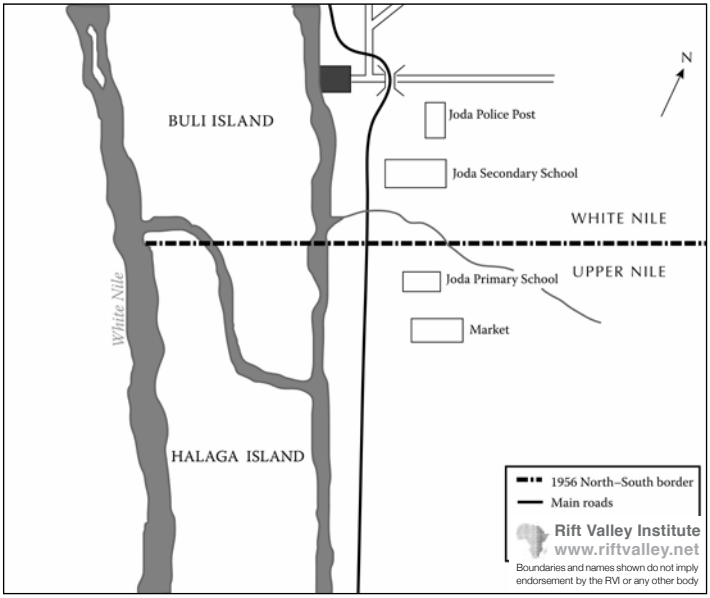

خريطة ١٠- السودان: حدود أعالي النيل - النيل الأبيض عند جودو

Source: Acien (1983)

ولاية النيل الأزرق وشال الفيل

وهناك ايضا وجود لنوع آخر من المشاكل على امتداد حدود ولاية النيل الأزرق؛ فهذه الولاية تقع سلفاً إلى جانب أحد الحدود الدولية (مع اثيوبيا) وتتقاسم حدوداً غربيّة وجنوبيّة مع أعالي النيل. والعديد من شعوبها (بيرتا وقمز على وجه الخصوص) متمددون عبر الحدود الدولية مع اثيوبيا. والجزء الجنوبي من النيل الأزرق مشابه كإقليم لجبال النوبة فهو يحتوي على العديد من مجتمعات الجبال التي تتحدث لغات مختلفة (وكثيرا لا تكون لها علاقة ببعضها). وهذه المجتمعات المحلية، مثلها مثل شعوب جبال النوبة هي نتاج تاريخ توسع الولاية وغارات الاسترقاق من ممالك الشمال والشرق.

لقد مُنحت شعوب جنوب النيل الأزرق هوية جماعية مزيفة من قادمين من الخارج: فهم معروفون بالبورون بالعربية وكاي بلغة النوير والشنقالة بالامهريّة. وعلى المستوى اللغوي يظهرون تنوعا في الأصل. أما الميبانغ مع أنهم يتقاسمون العديد من الاتجاهات الثقافية مع جيرانهم الأودوك (كلاهما مجتمعات أموميّة ولايتزاوج افرادهما بثروة العروس)، فانهم يتكلمون لغة نيلية غربية تنتمي بصورة وثيقة إلى اللغة التي يتكلمها الشلك، الذين يفصلهم عنهم دينكا بالويتشي على امتداد النيل الأزرق. ومن ناحية أخرى فان الأودوك يتحدثون احدى لغات كومان – وهي فرع قديم من أسرة نيلو صحراوية – يخترقون منطقة الحدود هذه كأنها نسيج ممزق. وبالاضافة لهذا الاضطراب فانه لا أحد من شعوب المنطقة يرد على نداء بالاسماء التي يصفهم بها الغرباء: "الغُمُز" لا يسمون أنفسهم غُمُز، و"الكوما" لا يدعون انفسهم كوما، و"الانقسنا" لا يدعون أنفسهم أنقسنا، و"الأودوك" لا يطلقون على أنفسهم الأودوك، (جيمس، ١٩٧٩، ص٤-٨).

ان ما تتقاسمه هذه المجموعات هو تاريخ مشترك من العيش بين ممالك ودول متنافسة توسعت ثم تراجعت من هذه المنطقة الواقعة في سفح الجبال بين المرتفعات الاثيوبية والنيل. وتقاسمت ايضا اقتصاد اعاشة يقوم على زراعة الذرة الرفيعة والذرة والصيد البري وصيد الاسماك وتربية الحيوانات (خصوصا الخنازير) (جيمس، ١٩٧٩، ص٤). ويتجول في أراضيها عرب رفاعة الهوي في تحركاتهم الموسمية من اقصى شمال ولاية النيل الازرق؛ وفي الازمنة الاخيرة جدا صار الرجال والنساء يعملون عمالاً زراعيين في مشاريع الزراعة الآلية التي كان الاقتصاد الوطني للسودان يعتمد عليها قبل استغلال احتياطاته النفطية.

خلال القرن العشرين تنقل هؤلاء الناس جيئة وذهابا بين أعالي النيل والنيل الازرق، وعند الاستقلال بقي جزء من المنطقة في اعالي النيل بينما انضم باقي المنطقة

مــرة اخرى إلى النيــل الازرق. وهكـذا جُذبت منـطقـة النيــل الازرق إلى الحرب الاهلية بالرغم من انها ولاية شمالية، وكان للجيش الشعبي لتحرير السودان وجود قوي في الاجزاء الجنوبية من الولاية في الوقت الذي تم فيه توقيع اتفاقية السلام. ولذلك فانه سيكون من الصعب التنبؤ بمستقبل المنطقة في حالة انفصال جنوب السودان.

خلفية تاريخية

قبــل عام ١٩٣٨ كان الامتداد الجنوبي لمديرية الفونج القديمة (النيل الازرق فيما بعد) يماثل على نحو ما المناطق التي كانت تابعة لجبل جولي وهو محطة خارجية رئيسية جنوب مملكة الفونج القديمة في سنار، احدى الممالك السودانية القديمة التي سبقت الغزو التركي – المصري للســودان في القرن التاسـع عشر. (يقع جبل جولي شمال غرب جبال الانقسـنا، على بعد ٣٢ كيلو متراً أو ٢٠ ميلاً، تقريبا، شــرق الحدود الحالية بين أعالي النيل – النيل الازرق، عند خط العرض ١١ درجة و٤٤ دقيقة شــمالاً وخط الطــول ٣٣ درجــة و٣٠ دقيقة شــرقاً). واحتفظ زعماء جولــي بأهمية محلية خلال التركية (مرحلة الحكم التركي – المصري في السودان)، بالاشراف على عدد قليل من امــارات الفونج في تلال ووديان المناطق العليا من النيل الازرق ومحور الحدود الاثيوبية وتوفير إمكانية الرعاية والحماية جنوبا حتى وادي يابوس. وقد وجد العديد من سكان المنطقة ملجأ لهم في جبالها ووديانها من التوسع شرقا في مطلع القرن التاسع عشر للرعاة النيليين من الدينكا والنوير ولاحقا من غارات الاسترقاق للقوات التركية المصريــة جنوبا حتــى النيلين الازرق والابيض. وقد وفــرت حكومة الحكم الثنائي في البداية أوضاعا هيّأت سلاما وازدهارا نسبيا للسكان المستقرين وللمجموعات شبه البدويّــة التــي تتحدث اللغة العربية مثل رفاعة الهوي، الذين أسســوا وتيرة حركة شــمال – جنوب عبر كل منطقة جنوب الفونج (مجموعات البدو من منطقة غرب افريقيا ظهرت فيما بعد لكنها لم تنل تشجيع سلطات الحكم الثنائي).

بعد الغزو الايطالي لاثيوبيا عام ١٩٣٦ نمت اهمية المحطة الاستراتيجية للكرمك جنــوب النيل الازرق علــى التخوم الاثيوبية. وقد صارت الكرمــك أكثر ارتباطا بمراكز الاقتصاد والادارة شــمالا. وجزئيا وباتساق مع تفكير السياسة الجنوبية طرح حاكم مديرية اعالي النيل مشــروعا عام ١٩٣١ لم يتم ابدا تبنيه رســميا أو تنفيذه كاملا يتعلق بأن يدمج في أعالي النيل الســكان الاصليين الذين هم بشــكل عام اقلية غير مســلمة وغير عربية من ســكان جنوب النيل الازرق بما في ذلك الانقسنا لأجل إقامة خط فاصل يمتد شرقاً وغرباً بين العرب في الشمال والزنوج في الجنوب". (ويلز، ١٩٩٥، ص٣٤٥).

وبانسجام مع هذا التصور تم تحويل أراضي ميبان وأودوك وكوما الذين عاشوا في الاجزاء الجنوبية القصوى من مقاطعة الكرمك عام ١٩٣٨ من النيل الازرق إلى اعالي النيل؛ ووصفت حدود جديدة (بخليط مضطرب من المراجع التايبوغرافي والطوبغرافي) كالآتي :

١- من نقطة على حدود النيل الازرق / اعالي النيل حيث يقطع خور وادودو تلك الحدود.

٢- الى منتصف "T" (رمز خرائطي لترع المياه) إلى الشمال تماما من ام ايديل.

٣- في اتجاه جنوب شرقي مستقيم إلى مركز جبل تيلو.

٤- نحو الشرق حتى يقطع خور أحمر (تاركا قرى جمجم إلى الشمال وقرى الأودوك إلى الجنوب).

٥- خط مستقيم إلى جبل برفا.

٦- خط مستقيم باتجاه الجنوب إلى جبل أربو (أي قرى من الأدوك شرق تصير ضمن مديرية اعالي النيل).

٧- في خط مستقيم عبر "E" للبيلبوبلو (اسم على الخريطة) حتى نهر يابوس.

٨- على امتداد نهر يابوس حتى تخوم السودان مع الحبشة. (غازيتا جمهورية السودان، ١٩٣٨، ص٧٥-٧٦).

وهكذا، ولبعض الوقت فان ميبان وكوما وأودوك كانت تدار من مدينة الرنك باعالي النيل، على النيل الابيض. ومن الاشياء ذات المغزى فان تغيير الحدود هذا اعترف وحافظ بشكل صريح على حقوق رعاة النيل الازرق، مثل رفاعة الهوي، في أن يواصلوا الرعي في الأراضي التي تم تحويلها (جونسون، ٢٠١٠).

وقد سمح للبعثات التبشيرية المسيحية، التي كانت محصورة في المديريات الجنوبية غير المسلمة لأغراض التبشير، ان تنشط في هذه المنطقة بعد عام ١٩٣٨. ان المبشرين الامريكيين ببعثة السودان الداخلية الانجيلية مُنحوا، بعد طردهم من اثيوبيا بواسطة الايطاليين، الأذن بتأسيس مراكز في هذا الجزء من شمال شرق اعالي النيل، وذلك جزئيا لأنها منطقة نائية، بعيدة عن المراكز المأهولة بالسكان أو القبائل ذات الاهمية السياسية، وبالتالي ليس من المرجح ان تعيق الادارة الاهلية (ساندرسون وساندرسون، ١٩٨١، ص٢٤٠-٢٤١). ومن بين هذه المراكز محطة شال

الفيل وسط الاودوك والتي طورت سريعا شبكة تواصل مع جيرانها من السكان. وكانت فرصة الوصول الرئيسية إلى شال الفيل ما تزال عبر الكرمك، في شمال مديرية النيل الازرق، خصوصا بعد تحسين الطرق حتى جنوب المدينة خلال وبعد الحملة الاثيوبية في الحرب العالمية الثانية.

في عام ١٩٥٣ كان هناك تغيير آخر للحدود بين النيل الازرق وأعالي النيل. وكان هذا يهدف بشكل رئيسي لمواءمة ادارية: العمودية الجديدة نسبيا لشال الفيل بسكانها من الاودوك واليابوس (مع الكوما) تم تحويلهم إلى النيل الازرق وفصل الاودوك عن قرى ميبان كالآتي:

> من جبل تيلو (٣٣ درجة و٤٠ دقيقة، ١٠ درجات و٢٧ دقيقة) مباشرة إلى نقطة (٣٣ درجة و٤٧ دقيقة، ١٠ درجات و٢٠ دقيقة) بين قرية جبارة اللّه (أودوك) وقرية بيلا (مابان).
>
> من هناك مباشرة إلى نقطة (٣٣ درجة و٥٤ دقيقة، ١٠ درجات و١٠ دقيقة) بين قرى فرج اللّه (أودوك) وقرية تمسا (مابان).
>
> ومن ثم الالتفاف على سفح جبل تمباك من الشمال، وشرقا حتى آثار الطريق القديم عند (٣٣ درجة و٥٨ دقيقة – ١٠ درجات و٩ دقائق).
>
> ومن ثم متابعة اثار الطريق القديم المعلَّمة بخط منقّط على الصفحات ٦٦ ج، ٦٦ ك، حتى تلتقي بالحدود الحالية بين مقاطعتي ناصر والرنك وبالتحديد بمحاذاة (٩ درجة و٣٠ دقيقة عند ٣٣ درجة و٥٣ دقيقة) (مينوس، ١٩٥٣).

ان اعادة تحويل الأودوك والكوما للنيل الازرق خلق وضعا شاذا جديدا في هذه المديرية (الشمالية). فبينما الاودوك كشعب (لا يزيد عددهم عن ١٠ الف نسمة في ذلك الوقت) ما زالوا غير مسيحيين أو مسلمين فان بعثة السودان الداخلية التي تقيم في شال الفيل قد أسست شبكة تمسيح للأودوك والشعوب المجاورة لهم. ولتعقيد الوضع فان الميبان (الذين للأودوك والكوما زيجات مختلطة منتظمة معهم) قد تركوا، جزئيا خارج عملية الملاءمة الجغرافية والادارية، في اعالي النيل، تحت الادارة المتواصلة للرنك. لم تكن الحدود مشكلة كبيرة قبل الاستقلال، اذ أن السكان المحليين والمبشرين يستطيعون ان يتواصلوا عبرها. لكن طرد المبشرين المسيحيين من السودان عام ١٩٦٤ من جانب حكومة الفريق ابراهيم عبود ترك الكنيسة في شالي، التي يديرها الآن الأودوك، معزولة على نحو ما، رغم ان مبشري النيل الازرق كانوا بين آخر من طُرد من السودان.

الوضع الراهن

ان عموديتي شالي ويابوس لم تتأثرا مباشرة بالحرب الاهلية الاولى. لكن لأن هذه المنطقة كان يسكنها بشكل كبير سكان غير مسلمين من غير المتحدثين باللغة العربية فانها كانت "ثقافيا وجغرافيا جزءا من الجنوب"؛ وقد منحت اتفاقية اديس ابابا المناطق التي لها هذه الملامح خيار اتخاذ قرار عن طريق استفتاء حول ما اذا كانت ستنضم إلى الاقليم الجنوبي. وكما في ابيي فانه لم يتم اجراء استفتاء، والذين تقدموا بعرائض مطالبين باجراء الاستفتاء وُبّخوا وسُجنوا (جيمس، ٢٠٠٧، ص٣٥).

وعلى النقيض من الحرب الاهلية الاولى، فان الحرب الثانية كان لها تأثير هائل على سكان المنطقة. وقد تأثر كل مجتمع الأودوك بالاضافة إلى العديد من مجموعات النيل الازرق؛ وقد تم تجنيدهم اما في الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جانب المتمردين أو في القوات المسلحة السودانية، أو فروا إلى اثيوبيا كلاجئين أو إلى الخرطوم أو المدن الشمالية الأخرى كنازحين. وفي نهاية الحرب سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان ليس فقط على عموديتي الأودوك والكوما الجنوبيتين وانما ايضا على مستوطنة جبل أولو الاستراتيجية الحدودية التي تطل على حقول نفط عدّار في أعالي النيل المجاورة، وعلى جبال الانقسنا، وعلى بلدات الحدود الكرمك وقيسان. وقد اظهرت هذه المناطق التأييد الاعظم لمرشحي الحركة الشعبية لتحرير السودان في انتخابات ٢٠١٠.

اعترفت اتفاقية السلام الشامل بانخراط شعوب النيل الازرق في الحرب الاهلية. وكما في حالة جنوب كردفان فانها شُملت ببروتوكول منفصل. لكن، مثل جنوب كردفان فان البروتوكول قصر عن مستوى الاستفتاء الشعبي الذي مُنح لأبيي. وبدلا من ذلك فان شعوب النيل الازرق ستمنح مشورة شعبية حول مستقبلها الاداري. ولقد تركت طبيعة وتوقيت المشورة الشعبية مبهمة. ويبدو من غير المرجح ان تلبي العملية طموحات شعوب جنوب النيل الازرق. اما أولئك الذين التحقوا بالجيش الشعبي لتحرير السودان – والعديد منهم من مناطق وسط وشرق الولاية الجديدة بالاضافة إلى اقصى الجنوب – فعلوا ذلك بسبب سياسة الجيش الشعبي لتحرير السودان المسماة "السودان الجديد" (وهو برنامج للتحول السياسي لكل البلاد) وليس لأنهم رغبوا في الالتحاق بالجنوب. ولكن اذا اثبتت المشورة الشعبية انها مُحبطة لتطلعات وصوت الجنوب ليصير مستقلا فيمكن ان يكون هناك حركة نامية وسط المؤيدين السابقين للجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الازرق للانضمام إلى الدولة الجديدة في جنوب السودان (جيمس، ٢٠٠٧).

من المرجح ان تضيف التطورات الجديدة إلى زعزعة الاوضاع. لقد تأثرت شعوب النيل الازرق لوقت طويل بتطور الزراعة الآلية في الأراضي الشاسعة وسط وشمال

الولايــة؛ وقــد تم تجنيدهم كعمال زراعيين قبل واثناء الحــرب.[١٧] وقد تم التخطيط الآن لمشــاريع جديــدة حتى جنــوب الكرمك (انظــر الخريطة ٣ – ٥–٢). وفــوق ذلك هناك مشــروع لرفع مســتوى خزان الروصيرص لكي يوفر مزيد من الكهرباء للاســتهلاك القومي، ســيقود إلى اغراق عدة مناطق مأهولة بالسكان على امتداد مجرى النيل الازرق نحــو الدمازيــن حتى الحدود الاثيوبية. ان مفوضيات الأراضي والتي نُص عليها في اتفاقية الســلام الشــامل على المستوى القومي وعلى مستوى الولاية لم تبدأ بعد في العمل كما أن حقوق العائدين بعد الحرب إلى أراضيهم السابقة في النيل الازرق تبدو ضعيفة كما في جبال النوبة ايضا.

هناك، نتيجة لذلك ثلاثة حدود ســارية ســلفاً في النيل الازرق: الحدود الدولية بين السودان واثيوبيا؛ والحدود الشمالية – الجنوبية بين ولايتي النيل الازرق وأعالي النيل؛ والحــدود الداخلية التي تفصل الأراضي التي كان يســيطر عليها الجيش الشــعبي لتحرير السودان وتلك التي كانت تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية. لذلك فان التفكيك المستقبلي لهذه الحدود ودمج شعوب أراضي الحدود سيطرح عددا من التحديات غير أيّ تحديات اضافية تطرحها النتيجة التي ســتتمخض عنها المشورة الشعبية. ان الحدود الشمالية – الجنوبية نفسها لا يمكن تبريرها باستخدام معايير دينيــة أو ثقافية أو لغوية أو اثنيــة كما لا يوجد اي خط جغرافي واضح للفصل بين المناطــق وبين البعض من الذين كانوا جيران حميمين واقارب في الماضي. وفي بعض الحالات صاروا كذلك مرة اخرى في معســكرات لجوء في اثيوبيا خلال الحرب الأهلية، إذ يجدون انفسهم في دول مختلفة في حالة انفصال الجنوب وهناك عديدون قضوا زمنا يمتد لـ ١٥ عاما في معسكرات لجوء وتلقوا تعليما أساسيا لشرق افريقيا صاروا يعتبرون "كجنوبيين" حتى بواسطة معظم الوكالات الدولية والآن يجدون انفسهم يواجهــون تعليما باللغة العربية باتســاق مع المقرر الوطني الســوداني، الامر الذي يعتمد على المكان الذي يستقر فيه المرء في النيل الازرق. وهناك آخرون، كانوا جيران حميمــين واقارب لكن وجدوا انفســهم في جبهتــين مختلفتين خلال حرب ١٩٨٣ – ٢٠٠٥، عليهم الآن ان يعيشوا معا مرة أخرى في قبالة ليس فقط حدود دولية واحدة وانما يحتمل ان تكون حدودين، في وقت توجد فيه مخاوف أمنية تطال مجمل محور الحدود؛ ومن غير الواضح ما هي حقوق العائدين من معسكرات اللجوء في اثيوبيا أو

.....

[١٧] في الجولة الاولى من محادثات السلام حول "المناطق الثلاث". أبيي وجبال النوبة والنيل الازرق، في كرن في يناير ٢٠٠٣، قدم مالك عقّار، حاكم ولاية النيل الازرق الحالي والذي ينتمي للحركة الشعبية، وثيقة من شعبة الدمازين للزراعة زعم انها تظهر ان أكبر مشاريع الزراعة الآلية في النيل الازرق كانت لأسرة حسن الترابي ولشركات يملكها أسامة بن لادن.

من مناطق النزوح في المدن السودانية، في أراضيهم السابقة. أما الحقوق الموسمية لمجموعات الرعاة من الجزء الشمالي للولاية فليس هناك بعد ما يؤمنها؛ ويعتبر تأمين تنقل الافراد والحيوانات والبضائع عبر حدود النيل الازرق مع اعالي النيل امرا أساسيا لمعيشة الجميع، خصوصا قطاع اقصى الجنوب.

اثر اتفاقية السلام الشامل على الحدود الداخلية

ان اعادة تعريف الحدود استعدادا لما يمكن ان يكون تعديلا كبيرا لمشهد السودان الجيو – سياسي بعد استفتاء عام ٢٠١١ غذى مشاريع اقامة الحدود الداخلية القديمة الاخرى، منشطاً المطالب بأراضي اثنية. وبينما اعتبر تعريف الحدود الاثنية للأراضي بوضوح جزءاً من مشروع النظام القديم للادارة الاهلية فان بعض المرونة في ذلك النظام وفرت آلية لإدارة الموارد المشتركة، خصوصا على امتداد تخوم الأراضي القبلية. وبدلا من ذلك فان عملية اجراء الحدود الاثنية الجديدة هي، جزئيا، بمثابة استمرار لسياسة قومية أوسع تأسست بواسطة حكومة حزب المؤتمر الوطني على امتداد البلاد قبل مفاوضات السلام التي قادت لابرام اتفاقية السلام الشامل، وهي عملية ترتبط بشكل وثيق بالسياسة الامنية لذلك النظام. لكنها، جزئيا، تعتبر ايضا محاولة من المجتمعات المحلية اما لشرعنة تغييرات وقعت خلال الحرب الاهلية أو لاستعادة النظام السابق للحرب بتوقع للنتيجة التي سيتمخض عنها الاستفتاء.

ان تفكيك اقاليم واسعة إلى ولايات صغيرة واقتلاع محليات فرعية من محليات أوسع ظلت مشروعا سياسيا أكثر منه مشروعا اداريا. ففي دارفور، على سبيل المثال، فان اعطاء مجموعات صغيرة أراضيها الخاصة بإعادة رسم الحدود المحلية وفصلها عن مجموعات قبلية أكبر مقابل الولاء السياسي مكن الحكومة المركزية من اضعاف تلك المجموعات الأكبر. وبالمثل فان تقسيم الاقاليم إلى ولايات تتبع بشكل وثيق انشقاقات اثنية قد قلّصت الاستقلالية الذاتية المحتملة للمناطق وزادت العداءات القبلية حول نزاعات الحدود (تاكانا، ٢٠٠٨). والتأثير هو إعطاء النظام "مجالا للمناورة بين المجموعات المختلفة في الهامش المفكك" (توماس، ٢٠١٠).

وفي جنوب السودان فان العديد من نزاعات الحدود التي وقعت مؤخرا حول الحدود الادارية الاثنية كانت ذات علاقة بضمان التحكم في الموارد الادارية وخلق دوائر انتخابية لانتخابات ٢٠٠٩. اما النزاعات الحدودية الاخرى فلها جذور تاريخية اعمق ومدة زمنية أطول، مثل نزاع دينكا باداخ – الشلك حول ملكية مساحة في خور عطار

وحتى ملكال نفسها.[١٨] ولعدد من نزاعات الحدود الداخلية هذه تبريرات من المنخرطين فيها تعود لمزاعم محلية تفتقر للسند حول موقع الحدود عند الاستقلال في ١ يناير ١٩٥٦ (محكمة التحكيم الدولية، ٢٠٠٩، ص١٧؛ نيابا، ٢٠٠٩؛ سيشوميروس وآخرون، ٢٠١٠، ص٤٠-٤٣، ٤٦-٥٢)، وكأن عام ١٩٥٦ يمثل الوضع القائم لكل أرجاء القطر الذي يجب ان يعود له جنوب السودان قبل ان يظهر كدولة جديدة.

ان المنافسة على الموارد بالنسبة للادارة المعاصرة تذهب إلى ابعد من اتجاه وضع الحدود بضغوط اثنية لتشمل وضع الحدود بدوافع تسمية المنطقة اثنيا. وفي بعض المناطق حيث يتنافس الجيران القدامى، مثل لوبيت وباري ولاية شرق الاستوائية أو باري وأشولي على امتداد طريق نمولي - جوبا في ولاية وسط الاستوائية فان تسمية المناطق يمثل منافسة سياسية شديدة اذ ان اختيار اللغة التي ستسمى بها المنطقة يتضمن ملكية أو هيمنة على المنطقة (سيشوميروس وآخرون، ٢٠١٠، ص٤٣ و٥٠-٥١). وفي مناطق أخرى يتنافس النازحون الذين استقروا الآن على الملكية مع المجتمعات المضيفة مستوردين اسماءهم إلى المناطق الجديدة كما في مواجهات الشلك - دينكا بادانق التي وردت أعلاه (سيشوميروس وآخرون، ٢٠١٠، ص ٤٨-٤٩، ٥٢).

يوجد وضع مختلف في جبال النوبة وجنوب النيل الازرق حيث ان المنطقة مقسّمة بين المزارعين والرعاة، المتصارعين السابقين في الحرب، وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جمهورية السودان. وفي جبال النوبة كان تطور الهوية النوباوية ذا صلة وثيقة بالارتباط بالأراضي؛ لقد كان النوبا الذين انضموا للتمرد يقاومون ليس فقط تعدي الدولة عليهم من خلال مصادرة أراضيهم لصالح التنمية الزراعية والنفطية وانما يقاومون ايضا غارات الرعاة من الحوازمة والمسيرية على السهول الخصبة التي تزرع في العادة بواسطة مجتمعات جبال النوبة. وقد أسست اتفاقية السلام الشامل، وهي تنهي الحرب في جبال النوبة، الظروف لتغيير مسار النزاع إلى مناطق جديدة (كومي، ٢٠١٠ب).

لم يقدم بروتوكول اقتسام الثروة أو بروتوكولات جنوب كردفان - النيل الازرق لاتفاقية السلام الشامل حلولاً مباشرة أو ضمانات لكفالة حقوق ملكية المجتمعات المحلية لأراضيها المملوكة بشكل جماعي أو لدمج الحقوق العرفية للأرض في تشريعات جديدة. ولم تحتو البروتوكولات على تعويض للمجتمعات المحلية المتأثرة

.....

[١٨] يشمل دينكا بادانق في هذه المنطقة المستوطنات الصغيرة لروينج ونقوك حول فم نهر السوباط، والارض المتنازع عليها بينهما وبين الشلك منذ الفترة التي سبقت الحرب. وتتعلق التغيرات السكانيّة منذ ذلك الحين بمستوطنات نشأت تركها ملاكها السابقون خلال الحرب.

بالتوسع في الزراعة الآلية أو في قطاع النفط. وتدمج اتفاقية السلام الشامل مسيرية ولاية غرب كردفان في ولاية جنوب كردفان مما أضاف تعقيدا جديدا للعلاقات بين النوبا والبقارة خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها. ويعني تغيير الحدود ان مجلس الولاية سيضم في داخله اغلبية غير نوباوية. بحيث يستطيع البقارة ان يكون لهم الصوت الحاسم في اي تشريع جديد للأرض.

منذ عام ٢٠٠٤ رسم النوبا داخل مناطق جبال النوبة التي كانت تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان استراتيجية للأرض حاولت ان تؤسس موجهات للتعريف والتفاوض والتسجيل للحدود الجديدة للأراضي الجماعية. وهذا أنشأ مفارقة: النوبا غير معتادين، تقليديا، على وضع حدود ثابتة أو تخطيط أراضي كملكيات خاصة لكن الموجهات الجديدة شكلت ضغوطا دفعت للقيام بذلك. ولأن استراتيجية الأراضي تعاملت فقط مع مناطق التلال التي كانت تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان وليس مناطق السهول التي تحتلها الحكومة والمشاريع التجارية المختلفة فان الموجهات الجديدة حوّلت الاهتمام الخاص باصلاح موضوع الأراضي بعيدا عن السهول ووجهته نحو التلال، وبعيدا عن المنافسة بين النوبا وغير النوبا من القادمين ليصب في نزاعات بين النوبا انفسهم. وخلال العملية صعّد تعريف الأراضي القبلية التوتر بين النوبا، خصوصا بين مجتمعات النوبا التي تعيش على امتداد الحدود الداخلية لأراضي النوبا (كومي، ٢٠١٠ ب، الفصل ٥).

يبدو ان انفاذ اتفاقية السلام الشامل في جبال النوبة قد أعاق إيجاد حل للنزاع بين النوبا والقادمين إلى جبال النوبا. وقد تم اعتراض البقارة القادمين إلى الجبال على مزاعم النوبا بالملكية الاصلية للأرض. وكما في أبيي فان البقارة القادمين أكدوا أن حقوقهم الثانوية التقليدية بدخول الأراضي تمنحهم حق الملكية بموجب التدابير الجديدة. وهناك بعد آخر لاثارة الاضطراب تمثل في زيادة استخدام الاسماء العربية في الوثائق الرسمية بدلا من اسمائها النوباوية (كومي، ٢٠١٠ب). وكما في أبيي فان المشهد في جبال النوبا الآن تفترسه التسميات.

ان تأثير اتفاقية السلام الشامل على رسم الحدود الاقليمية والداخلية ظل يطلق مطالب عديدة بالأراضي صارت أكثر صرامة وتطرفا. وقد صارت سياسات اعادة التسمية أكثر حدة، سواء في المحور الانتقالي، على امتداد خط الحدود الشمالية – الجنوبية المتوقع أو داخل جنوب السودان. ويبقى ان يُرى ما اذا كانت حكومة جنوب السودان التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان ستجد اعادة تعريف واعادة تقسيم جنوب السودان إلى وحدات اثنية اصغر واصغر مفيدة لإحكام قبضتها على السلطة هناك كما وجد حزب المؤتمر الوطني ذلك على نطاق البلاد ككل.

٤ الحدود الدولية

يعتبر جنوب السودان أرض مغلقة، كما أن منافذها إلى العالم العريض، وخصوصا للاسواق العالمية، تقع في شمال السودان أو في الدول المجاورة، خصوصا كينيا ويوغندا، وايضا اثيوبيا بشكل متزايد. وهذا سيكون هو الوضع بغض النظر عما اذا كان جنوب السودان سيبقى جزءا من سودان موحد أو يصير دولة مستقلة بعد عام ٢٠١١. وفي الماضي كانت موضوعات الحدود وعلاقات الحدود تُدار من خلال الحكومات القومية في الخرطوم، وبمساهمة قليلة أو بدون مساهمة من الحكومات الاقليمية أو حكومات الولايات. لكن، خلال الحرب الاهلية، سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان على معظم الحدود مع الجنوب وأسس تعاملات مباشرة مع الحكومات المجاورة، خصوصا اثيوبيا وكينيا وأوغندا. ومنذ نهاية الحرب عام ٢٠٠٥ ظلت حكومة جنوب السودان تواصل وتوسع نطاق هذه العلاقات من خلال وزارتها للتعاون الاقليمي، وهي وزارة للشئون الخارجية في حالة انتظار، ومن مكاتب حكومة جنوب السودان في العواصم المجاورة.

إن جنوب السودان اليوم، وكنتيجة، جزئيا، لجهد الاغاثة الدولية خلال الحرب، والمتعلق بتحرك منتظم للسلع والواردات عبر الحدود، أصبح أكثر اندماجا في الاقتصاد الاقليمي عما كان عليه قبل الحرب. وأيا كانت نتيجة الاستفتاء فان حكومة جنوب السودان ستود ان تمارس دورا أكثر مباشرة في ادارة الحدود عما كان ممكنا قبل الحرب. واذا صار الجنوب بلدا مستقلا فان حكومة جنوب السودان ستصير شريكا كاملا في اي علاقات ثنائية.

اتفاقية السلام الشامل والايقاد والحدود الدولية لعام ١٩٥٦

تأسست حدود السودان الدولية بمعاهدات صادقت عليها القوى الامبراطورية الاوربية. وفي بعض الاحيان وقع هذا حتى قبل الفتح وقبل اكتمال احتلال الأراضي

المعنيــة، كمــا كان الحال بالنســبة لحدود الســودان مع الكنغو؛ ولاحقــا لم يتم الا مســح وتحديد أجزاء من الحدود. وقد تعزّز الاعتراف بالسودان في حدوده الدولية عند الاســتقلال ولم يتم تغيير اي من حدود الجنوب رسميا منذ ١ يناير ١٩٥٦. لكن، الآن، لا يوجد مســح وتحديد علامات حدودية مكتمل ومعترف به للحدود الدولية لجنوب السودان (انظر مرفق ٢).[١٩]

فيما يتعلق بأي نزاعات محتملة حول الحدود الدولية فان حكومة جنوب السودان تملك مساندة اتفاقية السلام الشامل، وهي تعرّف جنوب السودان وفقا لحدوده عند تاريخ اســتقلال الســودان. وهذا ينطبق على الحدود الدولية، كما ينطبق على حدود الشمال – الجنوب. وباعتبار أن حكومات اثيوبيا وكينيا وأوغندا – كأعضاء في الهيئة الحكوماتية للتنمية (ايقاد)، كانت مســهلة لمفاوضات اتفاقية الســلام الشــامل، وباعتبار أن رئيســي كينيا ويوغندا وقعّا على اتفاقية الســلام الشــامل كشــهود بالنيابــة عن الإيقاد، فانــه يمكن التحجج بأن حكومات هذه البلاد عليها احترام هذا التعريف كنقطة بداية في اي مفاوضات، رغم أن الشــهادة على اتفاقية الســلام الشامل ليس لها نفس القوة في القانون الدولي كما لها في الاتفاقيات الثنائية.

هناك عدد من جوانب النزاع المحتمل على امتداد هذه الحدود. بعضها نتيجة لترتيبات لم تُعالج يعود تاريخها للعصر الاستعماري، لكن ثمة جوانب أخرى نبعت من احداث حربــي الســودان الاهليتين، واللتــين كثفتا من تحركات الســكان عبر مختلف حدود جنوب الســودان مغذيةً نزاعات مسلحة في اقطار مجاورة. وهناك على الاقل اربعة موضوعات حدود يحتمل ان تكون خطيرة. الموضوع الاول هو، غامبيلا وباروســالينت فــي اثيوبيا؛ والثاني، هو مثلث ايليمي في الركن الجنوبي الشــرقي لحدود الســودان مــع كينيا؛ والثالــث، يتعلق باختلافات محتملــة حول اجزاء من الحــدود اليوغندية مــن نمولي وحتى كايا؛ والرابع، يتعلق باقصى الحدود الجنوبية الغربية للســودان. وهو نتيجة لنشــاطات جيــش الرب في جمهورية افريقيا الوســطى وجمهورية الكنغو الديموقراطية وأوغندا.

اثيوبيا وغامبيلا وبارو سالينت

تتقاطع حدود جنوب الســودان مع اثيوبيا على الطرف الشــرقي للحدود بين شمال وجنوب الســودان. وبالتالي فان الاســتفتاء يحمل معه احتمــال خلق نقطة ثلاثية

[١٩] يمكن العثور على نصوص التوصيف الرسمي المكتوب لحدود السودان الدولية في براونايل في ١٩٧٩).

– حـــدود دولية ثلاثية – عند التقاء حدودين. والحدود مع اثيوبيا ظلت تُعبر بســـهولة بواسطة الجيوش والرعاة الرحل واللاجئين. وفي السنوات الاولى للحرب كان للجيش الشعبي لتحرير السودان قواعد رئيسية في منطقة غامبيلا الاثيوبية على امتداد نهر بارو. وهذه كانت ايضا قبلة أساسية للجنوبيين السودانيين ولاجئي النيل الازرق خلال الحرب، حيث توجد المعســـكرات الرئيسية للاجئين قرب الحدود مع ولايات النيل الازرق واعالي النيل وجونقلي.

خريطة ١١– السودان: حدود أثيوبيا – جنوب السودان تظهر منطقة بارو البارزة ومثلث المي

Sources: Brownlie (1979) and PRO FO 371/119635, reprinted in Johnson (1998, vol I, p. vii)

خلفية تاريخية

تقع أراضي الحدود السودانية – الاثيوبية بالتقريب حيث تلتقي السهول الطينية بأسفل تلال الجرف الاثيوبي. وفي مطلع القرن التاسع عشر كان يمكن ان يوجد الانواك الغربيين الناطقين باللغات النيلية.[٢٠] وذوي الصلة ثقافيا وتاريخيا بشلك اعالي النيل وباري واشولي من شرق الاستوائية تقريبا في المستوطنات المنتشرة على امتداد أنظمة انهار أعالي السوباط وجوكاو – قاري وبارو وبيبور واكوبو. وكانت مجموعات الدينكا تقيم على السهول التي تقع شرق بحر الجبل /النيل الابيض، شمال وجنوب السوباط.

بحلول منتصف القرن صارت هذه المجموعات تخضع لضغوط من اتجاهات مختلفة. وقد أسست السلطات التركية – المصرية لوجودها على امتداد النيل الأبيض منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، ومددته إلى بحر الجبل في اربعينيات القرن التاسع عشر، وانطلقت من هذه الانهار للهجوم على المناطق البعيدة عنها. وتوسّعت ايضا العديد من ممالك المناطق الشاهقة الاثيوبية حتى مناطق سفوح الجبال والسهول، لتجد نفسها بعد ذلك مندمجة في مملكة شوان التوسعية في عهد منليك الثاني وامبراطورية المناطق الشاهقة الاثيوبية في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. وبالاضافة إلى ذلك فان مجموعات عديدة من النوير عبرت الحدود من مواطنها غرب بحر الجبل بدءاً من أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، ممتصة، أو دافعة للنزوح، العديد من مجتمعات الدينكا والأنواك على امتداد نهري السوباط وبارو، مستقرة في السهول الواقعة شمال وجنوب السوباط (جونسون، ١٩٩٤، ص٤٤–٥٥).

مع قدوم المهدية اختفى الوجود التركي – المصري، مما اعطى منليك الفرصة للتقدم أكثر فيما كان يعتبر رسميا أراضي مصرية. وقد ساند منليك البعثة بونشامس الفرنسية في محاولتها الفاشلة عام ١٨٩٨ للتقدم نحو بارو والسوباط لتلتقي بحملة مارشاند في فشودة. وقد ادعى منليك ملكية كل الأراضي حتى الشاطئ الشرقي للنيل الأبيض، لكن القوات الاجلو – مصرية تحركت سريعا على امتداد الانهار بعد انتصارها في ام درمان عام ١٨٩٨ بإعادة تأسيس السيطرة المصرية على أكبر ما يمكن تأمينه من حدودها السابقة عبر احتلال فعلي.

.....

[٢٠] كتابة اسم الانواك يختلف ففي السودان ينطق "Anuak" وفي اثيوبيا "Anywaa" وهذا الاختلاف يعكس اختلاف بسيط في اللهجة بين الانواك السودانيين والانواك الاثيوبيين بالاضافة إلى الاختلاف في نهج الاكاديميين.

تم الاتفاق على الحدود السودانية – الاثيوبية بواسطة معاهدات بين بريطانيا العظمى واثيوبيا.[١] في ١٥ مايو ١٩٠٢ و٦ ديسمبر ١٩٠٧(وندووسين، ٢٠٠٩). وقد عرّفت معاهدة ١٩٠٢ الحدود من التخوم مع اريتريا (التي كانت حينذاك مستعمرة ايطالية) جنوب خط العرض ٦ درجة شمال، وعرّفت معاهدة ١٩٠٧ الحدود من تلك النقطة وحتى النقطة الثلاثية السودانية – الاثيوبية – الكينية (حيث تلتقي الحدود السودانية – الاثيوبية – الكينية). ومعظم المناطق التي تغطيها اتفاقيتا ١٩٠٢ و١٩٠٧ قد تم مسحها ووضع علامات الحدود عليها بواسطة جويين (Maj. C.W. Gwynn). في أعوام ١٩٠٣ و١٩٠٩، من الهيئة الملكية للمهندسين؛ ولم تشارك اثيوبيا في عمليات المسح هذه ولم تقبل رسميا اي من عمليات وضع علامات الحدود في ذلك الوقت. ان المنطقة البارزة من بارو والتي تبرز كمنقار ببغاء داخل السودان تعتبر واحدة من الاجزاء المعلمة بوضوح للحدود لأن معظمها يمر على امتداد خطوط نهر جاكاو/جاري وبارو وانهار بارو وبيبور وأكوبو والتي وصفها جويين عام ١٩٠٣ كالآتي:

> محور الوادي خور جاري إلى نقطة اتصاله بنهر بارو ومن هناك هبوطاً على محور وادي نهر بارو حتى نقطة اتصاله بنهر بيبور، ومن هناك صعودا على محور وادي نهر بيبور إلى نقطة اتصاله بنهر أكوبو ثم صعودا على محور وادي ذلك النهر إلى نقطة تثبت فيما بعد في حي ميليلي (جويين، ١٩٠٣).

في عام ١٩٠٤ منحت اثيوبيا السودان جيباً تجارياً يحيط بمدينة جمبيلا مزوداً بمحطة جمركية، ومنذ عشرينيات القرن العشرين زود بمفوض منطقة بريطاني. وكانت التجارب التجارية حول جمبيلا تمثل محاولة لتسهيل تجارة الحدود على امتداد نهر بارو، لكن المسئولين البريطانيين لم تكن لهم سلطة ادارية على السكان خارج المنطقة.

اثبتت الحدود السودانية – الاثيوبية انها أكثر المناطق التي يسهل عبورها. وهذا يعود جزئيا فقط لبعد الحدود عن مراكز السلطة في كلا البلدين؛ كما يعود ايضا لطبيعة المجتمعات التي تمر بها الحدود. وبالرغم من حقيقة ان معظم حدود منطقة بارو البارزة تستفيد من مزايا استمرار الملامح الطبيعية التي توفرها شبكة الانهار فانها تمر بأراضي كل من النوير والانواك.

.....

[١] في ذلك الوقت كانت أثيوبيا تعرف باسم الحبشة، وقد تم تبني اسم اثيوبيا رسميا في ثلاثينيات القرن العشرين بعد ان صار هيلا سلاسي امبراطوراً.

ان النوير الذين يتأثرون مباشرة بهذه الحدود الامبراطورية الجديدة كانوا هم اقسام جاجاك وجاجوك من نوير جيكاني الشرقيين (على علاقة بنوير جيكاني الموجودين حاليا في ولاية الوحدة). وقد توسع جاجاك تدريجياً من موطنهم الجديد حول مايووت في أراضي اثيوبيا على امتداد خيران مشار وجوكاو وفرضوا دور الحماة على كوما وميبان وغيرها من مجموعات (كِيا) المستقرة بينهم وبين الحدود الاثيوبية. وقد أسس جاجاك ايضا مستوطنات لهم على امتداد السوباط وبيبور وجوكاو على جانبي الحدود الدولية. وقد تسبب قسما النوير في اثارة الصراع بين السلطات الاجْلو – مصرية والاثيوبية. وفي بعض الاحيان سعى القسمان لطلب اللجوء في أحد البلدين لتحاشي الضرائب في البلد الآخر بينما قبلا في أوقات اخرى تكليف أداء سلطة كابتن حدود من الاثيوبيين أو زعامة حدود من البريطانيين. واستمرت مثل هذه التاكتيكات حتى ابرام اتفاقية رعي النوير بين السودان واثيوبيا وسلطات الاحتلال الايطالية فيما بعد عام ١٩٣٦ والتي اخضعت كل تخوم النوير للادارة السودانية (جونسون، ٢٠٠٠، ص٢٢٨ – ٢٣١).

ان احد (أصول ممتلكات) الحدود التي حاول النوير والانواك تأمينها كانت هي البنادق الحديثة. وهنا انعكست عدائيات النوير – الانواك عبر الحدود جزئيا في تنافس الارومو – الامهرا. وفي معظم العقدين الأولين من القرن العشرين قايض نوير جيكاني العاج والابقار بالبنادق مع تجّار الارومو. كما حصل الأنواك الذين قبلوا ايضا تكليفا بسلطات حدودية من الحكام الاثيوبيين، على اسلحة من الامهرا. لم يكن التحالف قويا : فكما كان النوير في بعض الاحيان يقاتلون مزوديهم بالاسلحة وغيرهم من السلطات الاثيوبية فان الانواك ايضا استخدموا بنادقهم، ليس فقط لحماية انفسهم من النوير (بما في ذلك نوير – لو الذين استقروا في السهول حول وات) وانما ايضا للمحافظة على وجودهم الذاتي المستقل فيما يتعلق بالسلطات الاجْلو – مصرية والسلطات الاثيوبية.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية كان السودان قادرا على تأمين تحكّمه في هذا الجزء من الحدود من خلال هزيمة القوات الايطالية في اثيوبيا. وهو نصر ساعد جزئيا فيه حلفاءه الأنواك في منطقة جامبيلا. وفي نهاية الحرب اقترحت حكومة السودان تبادل منطقة في اثيوبيا (التي كانت حينذاك تحت سلطة الاحتلال العسكري البريطاني، وكانت تضم عددا من اداريي الخدمة السياسية السابقين في السودان) بينما يتم التخلي عن منطقة بارو البارزة للسودان بدلا عن منطقة تقع على امتداد هضبة بوما أو بالقرب من مثلث ايليمي جنوبا. ووافقت كينيا على مساندة مثل

هذا التبادل اذا كان في امكانه تعزيز تحكمها على مثلث ايليمي (جونسون، ١٩٩٨أ، وثيقة رقم ٤٣). لكن اثيوبيا لم تبد اي اهتمام بهذا المقترح.

آل جيب جامبيلا إلى اثيوبيا عند استقلال السودان في ١٩٥٦ لكن اثيوبيا كانت ما تزال غير قابلة بتعيين حدود ١٩٠٣ حتى عام ١٩٦٧، من خلال بيان مشترك مع السودان. ولم تقبل تعيين الحدود لعام ١٩٠٩ الا عام ١٩٧٢ من خلال تبادل مذكرات وافقت فيها البلدان على قبول التعيين الأساسي للحدود الذي اجراه الرائد جويين على أساس معاهدتي ١٩٠٢ و١٩٠٧ بالنسبة للحدود الواقعة جنوب نهر ستيت. وقد وافقتا بعد ذلك على تعديل الحدود على امتداد الحدود الشرقية لما يسمى اليوم بولاية النيل الأزرق وقررتا دعوة الحكومة الكينية لتحديد النقطة الثلاثية لتقاطع حدود اثيوبيا وكينيا والسودان. وليس هناك ذكر صريح لتعديل الحدود على امتداد منطقة بارو البارزة أو اي مكان آخر على امتداد الحدود مع جنوب السودان (براونلي، ١٩٧٩، ص ٨٥٧ – ٨٥٨، ٨٧٧ – ٨٧٩، ٨٨٢ – ٨٨٤)

الوضع الراهن

خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٢ تأثرت المنطقة بالحرب الأهلية الأولى. وكانت تحركات النوير إلى داخل اثيوبيا والاستقرار فيها والتي استمرت بعد الحرب العالمية الثانية، قد تصاعدت في أواخر ستينيات القرن العشرين، وقد تزايدت بتحركات اللاجئين بالاضافة إلى دور بعض عناصر حركة الأنيانيا الذين استخدموا منطقة جامبيلا كقاعدة احتياطية. وبينما تحسنت العلاقات السودانية – الاثيوبية مع اثيوبيا التي استضافت المفاوضات التي قادت إلى اتفاقية اديس ابابا وانهاء الحرب الاهلية عام ١٩٧٢ فان الاطاحة بالامبراطور هيلاسيلاس عام ١٩٧٤ واستبداله بنظام الدرك العسكري جلب توترا جديدا لتلك العلاقات. وساندت حكومة نميري في الخرطوم القوات المعأرضة للدرك في اثيوبيا واريتريا ومن عام ١٩٧٦ صارت اثيوبيا تمنح حق اللجوء والتأييد الفعّال لعناصر الانيانيا المبعدين من جنوب السودان الذين رفضوا قبول اتفاقية اديس ابابا. وشكل هؤلاء النواة الصلبة لمجموعة الانيانيا (٢) الذين بدأوا شن غارات حرب عصابات في جنوب السودان عام ١٩٨٠، والذين برزوا عام ١٩٨٣ بوصفهم الجيش الشعبي / الحركة الشعبية لتحرير السودان.

صارت الحدود السودانية – الاثيوبية، في الحال، منطقة التمركز الأساسي للحرب. وقد أسس الجيش الشعبي لتحرير السودان معسكرات تدريب داخل اثيوبيا في بيلبام وبونغا على امتداد بارو، ومعسكرات لاجئين حول أسوسا قرب حدود النيل الأزرق، على حدود الأنواك مع اينانغ وبنيودو (فوجنيدو) وفي ديما عبر الحدود من هضبة بوما. وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تقدم القتال من ناحية السودان إلى اثيوبيا؛

ولبعض الوقت صار الجيش الشعبي لتحرير السودان منخرطا في الحرب الأهلية الاثيوبية كحليف للدرك. وحافظت الحكومة على تحالفها مع القوى المناهضة للدرك، وغيّر سقوط الدرك عام ١٩٩١ حظوظ الجيش الشعبي لتحرير السودان مما فرض اخلائه لقواعده الاثيوبية ولمعسكرات اللاجئين مما ساهم في احداث انقسام في الجيش الشعبي (جونسون، ٢٠٠٣، ص٩١-٩٧؛ ٢٠١٠، ص٣٧ – ٣٩).

ان وجود مثل هذا الجيش الكبير لحروب العصابات كان له أثر ضار بالنوير والانواك الاثيوبيين. فالنوير الذين يسكنون اثيوبيا وجدوا انفسهم محاصرين في صراعات فصائل داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان. أولا حينما رفضت بعض وحدات انيانيا ٢ من النوير الالتحاق بالجيش الشعبي ثم تحالفت مع الخرطوم وفيما بعد وقفت مع انقسام ١٩٩١. وقد عانى نوير جاجاك على نحو خاص من النهج السلطوي للجيش الشعبي حينما نقل الدرك عمليا، ادارة جامبيلا ومعظم مناطق الحدود الجنوبية للجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان جاجاك اثيوبيا بين أولئك الذين دعموا محاولة رياك مشار للانقلاب من على البعد ضد جون قرنق عام ١٩٩١. وفيما بعد، وبعد ان اختلف رياك مشار مع الخرطوم وحارب مليشيا النوير التي تساندها الحكومة في منطقة مايوت في السودان عام ٢٠٠١، انتقل كل من جاجاك وجاجوك إلى احد جانبي الصراع فواصلت اقسام جاجاك تحالفها مع مشار وتحالفت أقسام جاجوك مع المليشيا (جونسون، ٢٠٠٩ب، ص٣٦ – ٣٨؛ فييسا وسشيلي، ٢٠٠٩، ص ١٧٦ – ١٧٧).

في مطلع ثمانينيات القرن العشرين وجد الأنواك السودانيين انفسهم تحت ضغط نوير جاجوك المتحركين على نهر بيبور ضاغطين على مستوطنات الانواك شمال اكوبو واجبار العديد منهم وملاحقتهم عبر النهر إلى الدخول إلى اثيوبيا. وطوال فترة الحرب الأهلية كانت أكوبو محتلة بوحدات من الجيش الشعبي لتحرير السودان أغلبها من النوير وذلك قبل وبعد انقسام عام ١٩٩١. وقد كانوا في موقع أكثر أمانا في اثيوبيا بسبب عددهم الأكبر هناك. والنوير الذين يأتون للاستقرار على امتداد بارو كثيرا ما يفعلون ذلك عن طريق التفاوض مع الأنواك المحليين، من خلال الزيجات المختلطة، ومناورات صلة القرابة وغيرها من العلاقات (فييسا، ٢٠٠٩، ص١٨٥ – ١٨٦). لكن التوازن تغيّر على امتداد ثمانينيات القرن العشرين مع تعرّض الانواك لضغوط متزايدة من حكومة الدرك واعادة استيطان الأراضي الاثيوبية الشاهقة والجيش الشعبي لتحرير السودان واللاجئين السودانيين الجنوبيين والمزيد من النوير. وقد تحسنت الأوضاع قليلا في الفترة اللاحقة مباشرةً لسقوط نظام الدرك ومغادرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، لكن مع تحسن العلاقات بين حكومة الجبهة الشعبية الديموقراطية الثورية والجيش الشعبي لتحرير السودان سعى النوير

السودانيين مرة أخرى للجوء في جامبيلا، وفي وقت وجيز تجاوز عددهم عدد الأنواك بأكثر من الضِعْف، وتصاعد التوتر مرة أخرى ليصل إلى درجة النزاع (كوريموتو، ٢٠٠٢، ص٢٢١ – ٢٢٢، ٢٢٨ – ٢٣٠، ٢٣٦ – ٢٣٨).

جاء هذا التوتر المتزايد، جزئيا، من الدستور الفيدرالي الاثني الجديد لأثيوبيا، والذي يعترف بالنوير والانواك كسكان "اصليين" في ولاية جامبيلا الشعبية الوطنية الاقليمية ويضعهما في منافسة في اطار الهيئات الادارية المنتخبة. وقد توازى هذا الآن، لكن كان بدرجة أقل حتى الآن، بالطريقة التي تحدد بها المقاطعات الادارية والدوائر الانتخابية في جنوب السودان (انظر اعلاه). ومع التدفق السكاني لمستوطني المناطق الشاهقة، والنوير السودانيين، واللاجئين الآخرين، فان الانواك الان صاروا اقلية في جامبيلا وهي المقاطعة التي ما زالوا يعتبرونها وطنهم. وتمشيا مع ايدويولوجية الدستور الفيدرالي فان الانواك يواصلون تأكيد خصوصيتهم في مواجهة النوير الآتين من الخارج، وقد صاروا يضغطون على الحكومة الاثيوبية لتأمين حدودهم الداخلية والحدود الدولية ضد اي تغلغل آخر من النوير؛ وينظرون إلى المنافسة على الأراضي لحقبة ما بعد اتفاقية السلام الشامل، بين النوير والانواك في السودان، كما بين قسم مور– لو والانواك حول أكوبو، بأنها ذات صلة بمأزقهم الخاص.

اظهر نوير جامبيلا، من جانبهم، احساسا مرنا تماما بالانتماء. وقد اختار العديد من النوير الاثيوبيين ان يتسجلوا "كلاجئين" سودانيين لأجل الحصول على الفوائد التي تُقدّم في معسكرات اللاجئين، مثل التعليم المدرسي، خلال ثمانينيات القرن العشرين؛ ولكنهم اعادوا اكتشاف جنسيتهم الاثيوبية مع اغلاق المعسكرات وانشاء ادارة فيدرالية جديدة. وطالب آخرون بحق اقامة استنادا إلى مجموعة من العلاقات طويلة الامد مع الحكومات الاثيوبية تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر. وعأرضت أقسام أخرى لها علاقات طويلة الامد مع الانواك المحليين تعديات المستوطنين الجدد بوصفها أعمال تضر بهذه العلاقات. وأخيرا فإن دعوات بعض النوير "السودانيين" في اثيوبيا بأن أراضيهم في المنطقة البارزة من بارو تنتمي حقيقة للسودان ويجب ان تُضم إلى جنوب السودان قد أكدت مخاوف الانواك بأن هذا هو ما ظل ينويه النوير السودانيين على طول الخط.[٢٢]

أحد أكثر التغييرات ادهاشا في حركة عبور الحدود خلال الحرب الاهلية كانت وصول الامبارو من متحدثي فولبي وغيرهم من فلاتة غرب افريقيا إلى جامبيلا. ومجموعة الامبارو التي تتخذ عادة من منطقة النيل الازرق في ولاية سنار مركزا

[٢٢] كوريموتو (٢٠٠٢، ص٢٣٧)؛ فيسا (٢٠١٠أ، ص١٨٦–١٨٩؛ ٢٠١٠ ب، ص٣٤ – ٣٥)؛ سيما (٢٠١٠).

لها ظلت تهاجر بشكل منتظم جنوبا على النيل الازرق بل وحتى أعالي النيل قبل الحرب، ويدفعون في بعض الاحيان مالا للمجموعات المحلية من الدينكا أو الاودوك لأجل الحصول على فرص الوصول للماء والرعي. لكن النزاع المتزايد خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، خصوصا مع الفصائل المختلفة للنوير المنخرطة في انشقاق الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد عام ١٩٩١، أجبرهم على تحويل طرق هجرتهم في العديد من الأحيان. وتحركوا من ولاية النيل الازرق إلى داخل منطقة قمز بني شنقول في اثيوبيا. وقد تحرك آنذاك نحو ١٥ الف من الأمبارو جنوبا واستقروا في منطقة جامبيلا في تسعينيات القرن العشرين، إلى أن طُردوا بواسطة اثيوبيا عام ١٩٩٧ لأنهم لا يدفعون الضرائب ولأنهم مدمرين للبيئة ومشتبهين بأنهم اسلاميين سودانيين (فيسا وسوشالي، ٢٠٠٩، ص١٦٣ – ١٧٧).

ستستمر التحركات العابرة للحدود مؤثرة في السياسات المحلية لسكان الحدود وعلى العلاقات بين الدول المجاورة؛ ويندرج احتلال النوير لمنطقة الانواك السابقة في السودان في محاولات النوير توسيع استيطانهم في اثيوبيا. وقد صارت مقاومة الأنواك لاعتداءات النوير في اثيوبيا أكثر قوة عما في السودان، ويمكن ان تنشط مقاومة الانواك في السودان نفسه كما فعلوا في أوائل القرن العشرين.

طورت الحركة الشعبية لتحرير السودان علاقات وثيقة مع الحكومات الاثيوبية المتعاقبة خلال الحرب الاهلية، وخلال اتفاقيات السلام، والآن في حقبة ما بعد اتفاقية السلام الشامل. ولم تكن هذه الصلات دون توترات. وحاليا تعتبر العلاقات بين حكومة جنوب السودان واثيوبيا جيدة، وهناك أشكال تبادل هامة اقتصادية وعسكرية. وهناك توقعات بتطورات عابرة للحدود من حقول نفط تمتد في منطقة بارو البارزة؛ وتُعبّد اثيوبيا شبكات طرق إلى حدودها مع جنوب السودان، ويمكن لخططها بتطوير امكانيات الطاقة الكهربائية المائية على امتداد منخفض نهر أومو ان تزود جنوب السودان بمصدر كهرباء هو شديد الحاجة اليه، مع ان مثل هذه التغييرات يحتمل ان يكون لها آثار كوارثية على السكان في منخفض وادي أومو. لكن العلاقات الجيدة ليست مضمونة. فسلوك أديس ابابا سيتأثر بعلاقاتها المتوازية مع الخرطوم.

ايا كانت نتيجة الاستفتاء فليس هناك حكومة في جوبا تتحمل ان تكون علاقاتها سيئة بأثيوبيا والتي هي جارة أكثر قوة وأكبر حجما. أما المنافسة السياسية الداخلية المحلية بين مجتمعات النوير والانواك في ولاية جونقلي – وهي منافسة يبدو ان بعض قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان يرغبون في تشجيعها – يمكن ان يكون لها تأثير مضر على العلاقات عبر الحدود. ولا تستطيع حكومة جنوب السودان ان تسمح

لنفسها بالتزحزح باي مشاعر توسعية قومية وطنية قد تتطور بين بعض سكان حدودها. ويصح الامر نفسه في حالة مثلث ايليمي.

شرق الاستوائية وكينيا ومثلث ايليمي

ان محاولة التحكم في الرعي عبر الحدود والغارات على القطعان غير محصورة في الحدود الداخلية للسودان. ان حدود كينيا – السودان التي تمر عبر أراضي عدد من الاتيكير أو متحدثي اللغات النيلية الشرقية، والرعاة الرحل، والادارة طويلة الامد للحدود، لم تكن قد حُلت عند استقلال السودان. ولقد ظل الموضوع الأساسي هو تنظيم الرعي والتحكم في الغارات بين توركانا في كينيا، والتبوسا في السودان ونيانغاتوم، الذين يتخطون الحدود السودانية – الاثيوبية. وقد استخدم الثلاثة جميعا المراعي في وحول مثلث ايليمي. والتبوسا والنيانغاتوم هم الأكثر صلة ببعضهما وكثيرا ما يعتبران انفسهما حليفين ضد توركانا. وبالرغم من وجود تاريخ متبادل من الغارات على القطعان فان تبوسا وتوركانا لهما ايضا تاريخاً من الزيجات المختلطة، والتي هي إحدى المؤسسات الأساسية التي تمت بها اتفاقيات الرعي وحل النزاعات ذات الصلة بالقطعان في الماضي. ونتيجة لنزع الاسلحة النارية من جانبي الحدود السودانية – الاثيوبية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي فقد صارت الغارات على القطعان داخليا أو عبر الحدود أكثر تدميرا. وسعت كينيا لمعالجة الاضطراب الاداري حول المنطقة خلال الحروب الاهلية عن طريق فرض الاحتلال كأمر واقع.

خلفية تاريخية

ان الحدود السودانية الكينية التي تبلغ ٢٢٥ كيلومتر (١٤٠ ميل) كانت في الاصل جزءا من أوغندا وتم تضمينها في الترسيم الذي أجرته لجنة حدود أوغندا – السودان لعام ١٩١٣. ولسوء الطالع فان اللجنة زارت فقط ٣٠ في المائة من ٦٤٥ كيلو متراً (٤٠٠ ميل) التي تمثل حدود السودان – أوغندا (بليك، ١٩٩٧، صxxiv). ان الخطين المستقيمين اللذين رُسما على الخريطة بوصفهما يمثلان الطرف الشرقي الاقصى من الحدود، والذي يغطي الآن ما يسمى بحدود السودان – كينيا مرتا عبر بلاد لم يزرها المفوضون الذين اعتقدوا انها كانت بلا سكان. لكنهم افترضوا انهما يمران بأراضي توركانا وتيبوسا وباقتراح هذا التخطيط للأراضي فان المفوضين أوصوا بأن (الحدود الدقيقة ستخضع لمزيد من النظر حينما تكون حدود توركانا وتيبوسا في أراضي الرعي معروفة بشكل أكثر دقة) ولقد اعترفوا فيما بعد بأنه :

"بسبب الاختلاط الداخلي لقبائل عديدة فان من الصعب تحديد الأراضي القبلية بشكل محدد ونقترح بأنه حينما تكون الأراضي على كلا الجانبين من التخوم خاضعة أكثر للادارة اللصيقة فان اي تغييرات صغيرة تسهل الادارة يمكن ان تكون مؤثرة". (بليك، ١٩٩٧، ص٩٦).

تجسدت توصيات لجنة الأراضي لعام ١٩١٣ في أمر مجلس لوزير شئون المستعمرات عام ١٩١٤ والذي وفر، بشكل يثير الاضطراب، نسختين من خط الحدود بين جبل لوبور قرب بحيرة رودلف (الآن توركانا) من الناحية الشرقية وجبل موغيلا من ناحية الغرب. ومن جبل لوبور كانت الحدود تتبع "خطاً مستقيماً، يتجه إلى أراضي الرعي التقليدية لقبيلة ترخانا في أوغندا"، مما يوحي بأن التعديل كان مؤقتا حتى الوقت الذي يمكن ان تحدّد فيه الحدود الشمالية – لأرض توركانا للرعي (براونلي، ١٩٧٩، ص٩١٧).

في عام ١٩٢٦ تم تحويل مديرية رودلف، التي شملت هذه الحدود، إلى كينيا. وفي عام ١٩٣١ اتفق مفوض مديرية توركانا (كينيا) ومفوض المقاطعة الشرقية لمديرية منغلا (السودان) على تعيين خط حدودي لهذه الأراضي الرعوية. وقد أقيم هذا الخط (الخط الأحمر) على الأرض عام ١٩٣٨ ليس كتعديل للحدود الدولية وانما ليسمح للادارة المدنية الكينية للتدخل في هذه المنطقة من مثلث ايليمي (براونلي، ١٩٧٩، ص٩١٧ – ٩١٩). وفي عام ١٩٤٧ اقترحت الحكومة الكينية ان تمدد هذا الخط أكثر إلى الشمال لأجل حماية توركانا من غارات تشن عليها من اثيوبيا، وقبلت الحكومتان، الكينية والسودانية، هذا (الخط الازرق) (انظر الخريطة ١٦) بوصفه "حدوداً ادارية مُرضية للغاية بين توركانا وتبوسا ونيانغاتوم" (جونسون، ١٩٩٨أ، وثيقة رقم ١٤٣). وفي عام ١٩٥٣، ومع اقتراب موعد استقلال السودان، اعادت الحكومة الكينية مرة ثانية صياغة الوضع الإداري القائم:

باختصار، فان الحدود الادارية (أو، الخط الأحمر) الذي، بينما يشمل أراضي الرعي التقليدية للتوركانا فانه لا يضمن حماية تلك القبيلة من التعرض للهجوم من رجال قبائل ميريل أو نيانغاتوم (من اثيوبيا)؛ ولضمان أمن القبيلة فان هذه الحكومة ظلت لسنوات عديدة تحافظ، على حساب الكثير من القوة البشرية والمال، على سلسلة من مراكز الشرطة ابعد من حدود "الامر الواقع" شمالا حتى آبار كيبيش. وقد أدى تحمّل القيام بوظائف الشرطة هذه إلى مسافة ابعد من تخومنا فان غارات رجال القبائل الاثيوبيين قد انخفضت بقدر كبير وسُمح للتوركانا بالتمتع بمراعيهم التقليدية (نائب كبير الوزراء، ١٩٥٣).

بعد ذلك طالبت الحكومة الكينية رسميا بأن اتفاقية تحويل السلطة للسودانيين تتطلب من الحكومة السودانية الجديدة اما ان تواصل الترتيبات التي تسمح لكينيا ان تدير المنطقة حتى النيل الازرق أو ان تتعهد بنفسها القيام بادارة لصيقة للمنطقة (نائب رئيس الوزراء، ١٩٥٣). وقد رفض المسئولون البريطانيون في الخرطوم، الذين كانوا يتهيئون للرحيل، هذا الطلب قائلين ان اي اتفاقية بشأن المحافظة على أو تعديل الحدود الادارية يجب مناقشتها بين الحكومتين الكينية والسودانية القائمتين (جونسون، ١٩٩٨ب، وثيقة رقم ٣٢٨).

توحي الرسائل المتبادلة بين الحكومة الانجلو- مصرية في السودان وحكومة مستعمرة كينيا، المشار اليها أعلاه، ان الخط الاحمر والخط الازرق لا يزيدان عن انهما ترتيبات ادارية لتسهيل الرعي بالنسبة لسكان الحدود والتحكم في الغارات التي تقع عبر الحدود، ولم تكن النية من ورائهما ان يكونا حدودا دولية جديدة بين السودان وكينيا، وبالتأكيد لم ينالا القبول من جانب الحكومة السودانية في ذلك الوقت، بل ان الحكومة الكينية اشارت إلى اقامة مراكز شرطة "ابعد من تخومنا" واعترفت بان الترتيبات يمكن ان تستمر فقط من خلال اتفاقية مع حكومة السودان المستقلة. وبنهاية الحرب الاهلية الاولى كانت كينيا ما تزال تواصل هذه الترتيبات السياسية غير الرسمية باذن من السودان (مكيوين، ١٩٧١، ص١٣٤).

الوضع الراهن

لا توجد اتفاقيات دولية ذات علاقة بهذه الحدود. ولم تطعن كينيا أو السودان في الوضع الاداري بعد الاستقلال. ولاحظ براونلي انه في سبعينيات القرن العشرين، قبل انفجار الحرب الاهلية الثانية، كان قطاع الخط المستقيم ربما التعديل المقبول من حيث المبدأ، مع أنه يعتبر، بشكل ما، مؤقتا، والمراجع الطبوغرافية في امر ١٩١٤ غير دقيقة (براونلي، ١٩٧٩، ص٩١٩ – ٩٢٠).

خلال الحرب الاهلية الثانية كان للقتال في شرق الاستوائية آثار مباشرة على الشعوب المجاورة في كل من كينيا وأوغندا، خصوصا في مقاطعات توركانا وغرب بوكوت وكراموجا. كان التبوسا مسلحين، احيانا من حكومة السودان واحيانا اخرى من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكانوا احيانا يعبرون الحدود مغيرين على أراضي توركانا. ومن التبعات الأكبر اثرا تدفق الاسلحة من شرق الاستوائية إلى داخل كينيا وأوغندا وتأجيج النزاعات الداخلية بالاضافة إلى الغارات عبر الحدود الدولية بين كينيا وأوغندا (مبوتو، ٢٠٠٨).

خلال الحرب زادت كينيا وجودها العسكري والاداري في مثلث ايليمي باتفاق ظاهر مع الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يتحكم في المنطقة المجاورة لشرق

الاستوائية. وقد احتجت الحكومة السودانية برئاسة الصادق المهدي على عملية الالحاق هذه كأمر واقع، لكن لم تكن قادرة على تغيير الوضع. وتظهر الخرائط الكينية الحالية عملية الحاق أكبر من مساحة القطاع الذي كان يغطيه الخط الازرق القديم قاطعة كل الركن الجنوبي الشرقي من ولاية شرق الاستوائية. وقد زُعم مرارا ان هذا الالحاق متفق عليه مع الراحل جون قرنق كمقابل لتأييد كينيا للجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو زعم ظلت تنفيه حكومة جنوب السودان حتى الآن. وهناك شعور قوي في بعض الدوائر الكينية بأن الالتحاق الكيني للمنطقة الممتدة حتى الخط الازرق أو إلى ما بعده ضروري لحماية مصالح الرعاة الكينيين؛ وهناك احياء لحل يتصل بالعهد الاستعماري يتطلب من السودان التخلي عن الجزء الشرقي من المثلث لاثيوبيا مقابل منطقة براو البارزة المحيطة بجامبيلا، وتأخذ كينيا الباقي (مبورو، ٢٠٠٣، ص٣٢). ويقال ايضا ان مصالح كينيا تذهب إلى ابعد من تأمين أراضي الرعي لتوركانا وتمتد إلى ما تحت التربة من نفط واحتياطي معادن قد تكون أو لا تكون هناك. وقبل الحرب واثنائها تمت تنقية مقادير كبيرة من الذهب ذي النوعية الممتازة في المنطقة وذلك بواسطة التبوسا بشكل رئيسي، لذلك فبينما قد تكون ثروة النفط في المثلث وهمية فان هناك، على الاقل، ترسبات معدنية لها قيمتها قد اثبت وجودها.

لم يفعل احتلال مثلث ايليمي سوى القليل في وقف الغارات على التبوسا أو في تدفق الاسلحة من شرق الاستوائية؛ وظلت الحدود مفتوحة لحركة النقل الشرعي وغير الشرعي. وقد صار طريق لوكيشوكيو – ساروس – كبويتا شرياناً رئيسياً للاغاثة خلال الحرب الاهلية وهو الآن احد الطرق البرية الرئيسية التي تربط جنوب السودان بكينيا وميناءها الرئيسي ممبسا. وقد ساعد هذا في تخفيف اعتماد جنوب السودان طريق امداداته الشمالي عبر كوستي إلى الخرطوم. وايا كانت نتيجة الاستفتاء فان هذا الطريق سيبقى صلة تجارية هامة لجنوب السودان.

لكن لهذا الطريق تعقيداته الخاصة؛ ففي عام ٢٠٠٩ تعرض فتح مركز جمارك كيني مزود بحامية عسكرية كينية صغيرة داخل أراضي التبوسا في جنوب السودان، فيما يبدو بترتيبات سابقة مع حكومة جنوب السودان، إلى مقاومة من التبوسا. لقد احتج التبوسا بأنهم لم يستشاروا، وهم يعتبرون الوجود الكيني تدخلا إلى جانب توركانا؛ وقد تعزز هذا الرأي حين بدأت السلطات تصر على ان التبوسا الذين عبروا الحدود يحتاجون إلى جوازات وتأشيرات سفر. وفي اكتوبر ٢٠٠٩ هاجم التبوسا المراكز الكينية الخارجية. وقادت هذه المواجهات إلى اشتباه في اتصالات وعلاقات محلية وعلاقات تجارية عبر الحدود تدخلت بدورها في اتصالات التبوسا – توركانا التي تستدعيها ضرورة التفاوض حول فرص الوصول المتبادل للمراعي ومناطق توفر المياه. وللتبوسا تاريخ

علاقات متضارب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان فقد تم تسليحهم بواسطة الحكومة السودانية والمليشيات المعادية للجيش الشعبي لتعويق قوافل الاغاثة لكنهم بعد ذلك انسحبوا باسلحتهم وانضموا للجيش الشعبي. والآن يتهمون حكومة جنوب السودان بالانتظار إلى ما بعد الاستفتاء حتى توجه اهتمامها لهذا الجزء من الحدود، زاعمين ان حكومة جنوب السودان لا ترغب في تعكير صفو العلاقات مع كينيا (سشوميروس وآخرون، ٢٠١٠، ص ٤٤ – ٤٥).

أيّاً كانت حقيقة اتفاق الجيش الشعبي لتحرير السودان مع كينيا فان اي حكومة في جوبا لن تخاطر بالعزلة من خلال اغلاق هذا الطريق. وهي لا تستطيع تحمل ان تقودها مشاعر وطنية وليدة قد تصر على المحافظة على سلامة أراضي الحدود الاستعمارية (أو التوسع فيها) بأي ثمن. وفي نفس الوقت فان حكومة جنوب السودان تحتاج لأن تظهر للسكان المحليين انها تستطيع ان تمثل وتحمي مصالحهم في ادارة الحدود. ان الاعتراف بقانون عام ١٩٥٦ للحدود الوطنية كنقطة بداية في اي مفاوضات مستقبلية، كما نصت على ذلك اتفاقية السلام الشامل، قد يعطي حكومة جنوب السودان بعض الامن في مفاوضات مستقبلية مع كينيا ايّاً كانت التنازلات التي قد تطرح في المستقبل.

أوغندا ووسط وشرق الاستوائية

يمر هذا الجزء من حدود جنوب السودان مع أوغندا عبر أراضي عدد من القبائل المتصلة ببعضها البعض والتي تتحدث بشكل أساسي لغة باري (الاغلبية منهم يعيشون في وسط الاستوائية في مدينة جوبا وحولها). وقد كانت من قبل جزءً من جيب لادو، الذي تعود ملكيته الشخصية للملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا، ثم اعيدت وقسمت بين الأراضي السودانية التي كانت تحت الادارة البريطانية وأوغندا عند وفاة ليوبولد عام ١٩٠٩. وصارت منذ ذلك الحين الطريق التجاري الرئيسي للتجارة من أوغندا إلى جوبا عبر نمولي وكاجو – كاجي.

خلفية تاريخية

يبلغ طول الحدود الأوغندية – السودانية ٤٣٥ كيلومتر (٢٧٠ ميلا) تقريبا من النقطة الثلاثية من جمهورية الكنغو الديمقراطية غرب بحر الجبل إلى النقطة الثلاثية في كينيا شرقها. وقد حاولت لجنة للحدود بين اوغندا والسودان تعيين حدود من شرق نمولي وحتى الحدود الاثيوبية عام ١٩١٣، لكن المسح لم يكتمل (بليك، ١٩٩٧). وشكّل هذا المسح أساسا لأمر اصدرته بريطانيا عام ١٩١٤، ومنذ ذلك التاريخ لا

خريطة ١٢- السودان- حدود أوغندا

Source: Brownlie (1979, p. 1002)

توجد اتفاقية دولية تتعلق بحدود السودان – أوغندا. وفي عام ١٩٦٠ قام مسح سوداني – أوغندي مشترك بتغطية ونصب اعمدة على مساحة تمتد ٤٨ كيلو مترا (٣٠ ميلا) من الحدود من جبل لونييلي وحتى جبل اورونغو. لكن باقي الحدود تحتاج إلى وضع معالم لها؛ وتحتاج النقاط الثلاثية لجمهورية الكنغو الديموقراطية – وكينيا لاتفاقية لمواقعهما ولوضع علامات حدودهما (براونلي، ١٩٧٩، ص١٠٠٤، ١٠٠٨ – ١٠٠٩).

تأسست حدود السودان – أوغندا بأمر من وزير شئون المستعمرات عام ١٩١٤ يحصرها في قسمين : ١) من بحر الجبل غربا في اتجاه مساقط مياه الكونغو – النيل. ٢) من بحيرة رودلف وحتى بحر الجبل. وقد تم تعيين ٢٩٠ كيلو مترا (١٨٠ ميل) في اجزاء ذات خط مستقيم وفي معظم الاحيان بين قمتي جبلين. ومعظم المؤشرات تم تعيينها بانهار.

إن وصف الترسيم الغربي يتبع بشكل رئيسي الخطوط على امتداد ملامح طبوغرافية مميزة مثل الجبال والانهار والقرى. وهي غير محددة في مكان واحد: بين منبع خور نياورا (كيجورا) ومحور وادي نهر كايا، ويفترض ان تتبع الحدود "الحدود الجنوبية لقبيلة كوكو" (INR، ١٩٧٠أ، ص١.٣-٤) وبنفس الطريقة فان حدود السودان مع

كينيا يمكن ان تعتبر مؤقتة اعتمادا على تحديد موقع الحدود الشمالية لمراعي توركانا، لذلك، ايضا قد يكون هذا الطول لخط الحدود يعتبر مؤقتا؛ والى اليوم لم يتم توضيح رسمي لـ"الحدود الجنوبية لقبيلة كوكو"، كما هو مطلوب في قرار ١٩١٤ (براونلي، ١٩٧٩، ص١٠٠٩).

بعد تحويل منطقة تسيريتينيا من يوغندا إلى السودان وتحويل مديرية رودلف اليوغندية إلى كينيا عام ١٩٢٦ فان الترسيم الشرقي في عام ١٩١٤ صار قابلا للتطبيق على حدود السودان – أوغندا في قسمين، الأول يمتد من سلسلة جبال موجيلا إلى جبل أوروجو في تلال ديدينغا. ويتبع القسم الثاني سلسلة خطوط مستقيمة بين قمم أو قواعد جبال من أوروجو إلى جبل ماتوكو (او باتوغو، أو أتوغو)، ثم يرتبط بنهر أسوا، وجبال ايبيجو وكادوميرا ثم أنهار أونبياما وبحر الجبل (INR، ١٩٧٠أ، ص٤).

الوضع الراهن

إن طريق كمبالا – جوبا الرئيسي يعتبر هذا القسم من الحدود في نمولي وهو احد شرايين جنوب السودان التجارية الدولية. وهناك ايضا حركة نقل من مويو إلى كاجو – كاجي ومن هناك إلى ياي وجوبا. ومؤخرا كان هناك نزاع حول زعم يبور أوغندا على الأراضي السودانية لبناء طريق يربط شبه مقاطعتي مويو وليفوري داخل أوغندا. وقد أوقف شق الطريق بواسطة مقاطعة كاجو – كاجي التابعة لولاية وسط الاستوائية عام ٢٠٠٧. ووقعت هناك صدامات بين الكوكو من السودان والمادي من أوغندا مما أدى إلى اغلاق متاجر يملكها سودانيون في مويو لوقت قصير. وهذه المواجهات تعود إلى الافتقار إلى تعريف متفق عليه لـ"الحدود الجنوبية لقبيلة الكوكو" منذ ١٩١٤ والكوكو السودانيون لا يطالبون فقط بملكية الاجداد لرقعة طولها خمس كيلومترات من الأرض يمر عبرها الطريق، لكن يطالبون ايضا بنحو ٢٠ كيلو متر اخرى داخل أوغندا. وينبع تعقيد وقع مؤخرا في تعريف هذا القسم من الحدود الدولية، من استقرار لاجئين أوغنديين في المنطقة المجاورة للسودان في أعقاب الاطاحة بإيدي أمين عام ١٩٧٩ (سودان تريبون، ٢٠١٠ ح). وهذا النزاع لم يتطور بعد إلى مواجهة كبيرة بين حكومة جنوب السودان وأوغندا واللتين قام رؤسائهما بزيارة مشتركة للمنطقة في نوفمبر ٢٠٠٩. أما الاعمار والذي أُمر باستئنافه ما زال متوقفا لم يبدأ بعد ولكن لم تصدر من الجانبين اي تقارير حول وجود نزاع حدودي. ويتقاطع جزء من الحدود شمال نمولي مع أراضي اشولي، والتي تعتبر الموقع الاصلي لنشاط جيش الرب، ويمكن أن يتأثر مرة أخرى اذا حاول جيش الرب العودة إلى المنطقة.

غرب ووسط الاستوائية وجمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديموقراطية وأوغندا وجيش الرب

تمس الحدود الدولية الغربية لجنوب السودان ثلاثة أقطار مختلفة، حيث تعيش مجتمعات كبيرة الحجم من الزاندي حول هذه الحدود الوطنية في السودان وجمهورية الكنغو الديموقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى. والنزاعات الاهلية التي تبدأ في احد الاقطار تساهم في تأجيج النزاعات عبر الحدود بدأً من متمردي سيمبا في الكنغو وتمرد الانيانيا في السودان في ستينيات القرن الماضي وتتواصل حتى حرب جيش الرب الآن.

خلفية تاريخية

تأسس هذا القسم من الحدود الدولية لجنوب السودان من خلال اتفاقيات بين حكومات بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة وقد أسست اتفاقيتي ١٨٩٤ و١٩٠٦، بين المملكة المتحدة والملك ليوبولد الثاني مبدأ التخطيط في مساقط نهري النيل والكنغو لكن لم يقدم وصفا أكثر. أما بروتوكول ١٩٢٤ بين المملكة المتحدة وفرنسا فانه

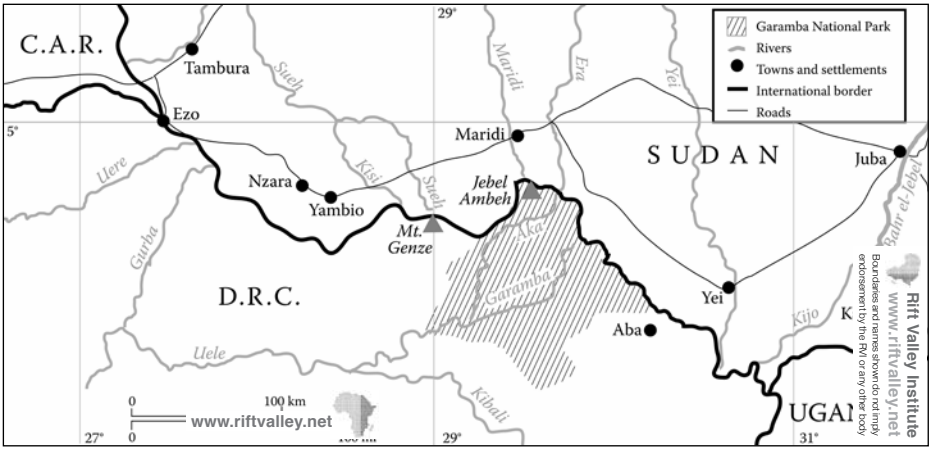

خريطة ١٣- السودان وأوغندا وجمهورية الكنغو الديموقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى

Source: Brownlie (1979, p. 682)

وضع تخطيط دقيق للحدود بين السودان وافريقيا الاستوائية الفرنسية ورُسمت تلك الحدود بعد ذلك وتمت عمليات المسح (قروسارد، ١٩٢٥) رغم أن من الواضح أنه لم توضع العلامات الحدودية. ولقد أُقيمت بعض المنارات المثلثة أثناء مسح عام ١٩٢٤ وضُمنت في وصف الحدود. وقد أشير إلى النقطة الثلاثية لجمهورية افريقيا الوسطى – جمهورية الكنغو الديموقراطية – السودان بمجموعة من الحجارة فقط. وقيل أن الحدود بين السودان وجمهورية الكنغو الديموقراطية التي يبلغ طولها ٦٣٠ كيلو متر (٣٩٠ ميل) تتبع المجرى الفاصل بين انظمة نهري الكنغو والنيل. لكن لم يمكن ابدا مسحها أو وضع علامات الحدود عليها. (براونلي، ١٩٧٩، ص٥٩٧، ٦٠٠–٦٠١، ٦٨٣، ٦٨٥).

قبل الاستقلال، حاولت حكومة أوغندا (حينذاك مستعمرة بريطانية) اقناع السودان على الموافقة على حدود بين السودان ومقاطعة غرب النيل بأوغندا. وقد وجدت الحكومة الأوغندية ان السلطات السودانية غير راغبة في مناقشة اي ترسيم كهذا خارج إطار لجنة حدود. "وقد نكون حتى اليوم واعين بشكل خاص بأننا لا نعرف اين تمر الحدود الدولية"، قال مفوض مقاطعة مادي بحزن "لكن الجانبين اعترفا في الواقع بجهلهما الآن" (ليوبولد، ٢٠٠٩، ص٤٧٠).

لأكثر من قرن ظلت حدود الكنغو – السودان – أوغندا "تعاني من نزاع متواصل وشبكات تجارة غير شرعية واسعة النطاق، وهجرات اجبارية ضخمة، كلها ما زالت مستمرة إلى الوقت الحاضر" (ليوبولد، ٢٠٠٩، ص٤٦٥). وبالنسبة لزاندي السودان في مقاطعة يامبيو وطمبرا، فان عبور الحدود إلى الكنغو أو افريقيا الاستوائية الفرنسية يقدم ملجأً للزوجات الهاربات والمتعثرين في دفع الضرائب والمجرمين واعضاء "الجمعيات السرية المحظورة". وخلال ستينيات القرن العشرين كان متمردو سيمبا الكنغوليين والانيانيا الجنوبيين السودانيين مثلهم يعبرون الحدود جيئة وذهابا. وحظيت مقاطعة غرب النيل في أوغندا، وطن إيدي أمين ومصدر كثير من مؤيديه، بشكل خاص في ظل حكمه وصارت هدفا معينا بعد اسقاطه حيث سعى عدد كبير من سكانها للجوء إلى جنوب السودان في أواخر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. وحصل الجيش الشعبي لتحرير السودان على مساندة موسيفني في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وقد شُنّ الهجوم الناجح للجيش الشعبي لتحرير السودان على كايا وكاجو – كاجي عام ١٩٩٠ اولا من غرب النيل بمساعدة الجيش الاوغندي على حد زعم الخرطوم. وفي تسعينيات القرن العشرين، حينما أُعيد اللاجئون الاوغنديون إلى أوغندا (طوعا أو كرهاً) بدأت الخرطوم تأييد مجموعات يوغندية متمردة تعمل على امتداد ثلاث حدود وهذه المجموعات ضمت جيش الرب وجبهة الضفة الغربية للنيل وجبهة الانقاذ الوطني الاوغندية ٢، والعديد منهم

كانوا جنود سابقين مع إيدي أمين أو مؤيدين له ولكن آخرين عديدن جُندوا أو أجبروا على الاشتراك أو الانضواء كانوا من سكان من مقاطعات أروى وقولو وكدقوم الشمالية الاوغندية. وصار غرب النيل ايضا مليئ باللاجئين السودانيين في ذلك الوقت. ونتيجة للاطاحة بموبوتو وهجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان في الاستوائية، فانه وبنهاية ١٩٩٨ كان الجيش الاوغندي "متحكما بشكل كبير في منطقة الحدود في البلدان الثلاث"(ليوبولد، ٢٠٠٩، ص٤٧٢-٤٧٣).

ظلت منطقة حدود السودان وجمهورية الكنغو الديموقراطية لوقت طويل محورا لتجارة كبيرة، شرعية وغير شرعية. وكانت هناك تجارة كبيرة عبر الحدود من غرب النيل إلى السودان قبل وبعد استيلاء الجيش الشعبي لتحرير السودان لكايا. وقد زادت هذه التجارة بشكل كبير بعد التوقيع على اتفاقية السلام وظلت أروى وغرب النيل نقطتي العبور الرئيسيتين لطريق تجارة ثلاثي بين جمهورية الكنغو الديموقراطية والسودان وأوغندا مع مرور معظم التجارة الأوغندية إلى جنوب السودان من هناك منذ ٢٠٠٥. ولهذا السبب ففي السنوات الأخيرة كما في الماضي البعيد "فان الحدود قد تمثّل عبئا سلبيا من قوى خارجية قوية (استعمارية أو ما بعد استعمارية) وفي نفس الوقت مصدرا ثمينا كي يتم استغلاله" (ليوبولد، ٢٠٠٩، ص٤٧٤ – ٤٧٥).

الوضع الراهن

خلال معظم حقبة الحرب الاهلية الاخيرة لم يكن لهذا القسم من الحدود وجود فعلي كحاجز وانما كان يوفر الفرص. كان الجيش الشعبي يعبره متى أراد. اما حكومة الخرطوم فانها نقلت قواتها إلى غابة غارامبا الوطنية حيث حاولت من هناك شن هجمات على الجيش الشعبي دون جدوى. لاستعادة ولاية غرب الاستوائية.

واليوم يعتبر المصدر الرئيسي للاضطرابات على طول هذا الجزء من الحدود هو جيش الرب للمقاومة والذي اجبر على الخروج من أوغندا وجنوب السودان، وفي عام ٢٠٠٦ نقل القاعدة الأساسية لعملياته إلى غابة غارامبا الوطنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية التي تقع عبر الحدود مباشرة تقريبا قبالة اثنين من المدن الرئيسية في غرب الاستوائية هما بامبيو ومريدي.

حاولت حكومة السودان ان تتوسط في محادثات سلام بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الاوغندية خلال الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨. وحينما انهارت هذه المحادثات سعت جمهورية الكونغو الديموقراطية وحكومة جنوب السودان وأوغندا (بدعم من الولايات المتحدة) لتدمير قاعدة جيش الرب في غارامبا. ومع ذلك لم تنجح المحاولة الا في تشتيت جيش الرب للمقاومة إلى مجموعات صغيرة وتوسيع نطاق انشطتها على رقعة اوسع من الأراضي في جمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية

الكونغو الديموقراطية وجنوب السودان مما جعل القبض على عناصرها واعتقالهم أكثر صعوبة. وأنشأ الجيش الاوغندي قواعده الخاصة داخل هذه البلدان، بما في ذلك قاعدة في انزارا في ولاية غرب الاستوائية (انظر الخريطة ١٨). ان عدم قدرة جيوش الدول الثلاث المتجاورة على تنسيق نشاطاتها ضد جيش الرب للمقاومة، والاحجام الواضح من الجيش الشعبي لتحرير السودان من اتخاذ تدابير فعّالة في الدفاع عن مجتمعات المدنيين على امتداد الحدود، يعني ان هذا الجزء من الحدود الدولية سيستمر في حالة اضطراب وعدم استقرار لبعض الوقت في المستقبل (مجموعة الازمات الدولية، ٢٠١٠أ).

ان حرب جيش الرب للمقاومة التي يبدو انها لا تنتهي ابدا لها تأثير سلبي على مجتمعات الحدود كما ان الاتصالات عبر الحدود مع أوغندا تعتبر مصدرا للتوتر. فالسكان يشعرون بانهم عرضة للهجوم أو التحرشات من قبل جيش الرب للمقاومة بالاضافة إلى وحدات من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية على الأراضي السودانية؛ وبالتالي فانهم محرومون من السلام الذي كانوا يتوقعون ان يتمتعوا به مع توقيع اتفاقية السلام الشامل. ان انعدام الامن على طول الحدود قد حال دون القيام بمزيد من التطور للتجارة عبر الحدود التي كانت في كثير من الاوقات بمثابة شريان حياة بالنسبة للسكان المحليين في الماضي. وهناك ايضا شكوك محلية بأن وجود قوات الدفاع الاوغندية داخل جنوب السودان ينذر بالاستيلاء على أرض اوغندية على امتداد الحدود التي لم يتم ترسيمها. (سشوميروس، ٢٠٠٨، ص٦).

ان الحل الكامل للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة لن يأتي في نهاية المطاف الا من داخل أوغندا. وقد تلعب حكومة جنوب السودان مجددا دور الوسيط في مفاوضات سلام مستقبلية، ولكن ليس من المرجح تحقيق حظر وتسريح ناجح لجيش الرب للمقاومة دون القيام بمحاولة جادة لمجابهة المظالم السياسية والاقتصادية في شمال أوغندا، وهو أمر خارج سيطرة حكومة جنوب السودان. ومع ذلك فانه وبصرف النظر عن التعاون في عمليات أمنية مشتركة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي الاوغندية فان هناك ايضا حاجة إلى تخطيط مشترك وتنفيذ لمبادرات عبر الحدود، خصوصا في التجارة ودعم البنية الأساسية للسوق المحلية لتحسين حياة ومعيشة المجتمعات الحدودية.

الدروس المستقاة من الحدود الدولية

يُنظر عادة للحدود بوصفها حواجز وعقبات. لكن الأراضي الحدودية، وهي الفضاء الفعلي على امتداد جانبي الحدود، يمكن ايضا ان تكون "مجالات إتاحة فرص للشعب

الذي يقطنها (فييسا وهويهن، ٢٠١٠، ص١) وتعتبر الاتصالات عبر الحدود الدولية تاريخيا مصدراً للتوتر وايضا كمصادر لسبل كسب العيش بالنسبة لمجتمعات الأراضي الحدودية. ان مراجعة لكيف استخدمت الحدود الدولية لجنوب السودان في الماضي، في التجارة وغيرها من اشكال التعاون المتبادل، كلاجئين من نزاع أو كقواعد يمكن منها تنظيم معارضة سياسية وعسكرية، توحي بكيف تستطيع ان تعمل حدود أكثر وضوحاً من حيث التحديد والتعزيزبين الشمال والجنوب في المستقبل.

أيا كانت الترتيبات الرسمية السياسية أو التجارية القائمة فان تحركات السكان ستظل تتواصل بشكل حتمي. وسيظل لجنوب السودان صلات اقتصادية واجتماعية وسياسية أكبر بوسط السودان أكثر مما مع اي بلد من البلدان المجاورة له. وفي اوقات السلم ستظل درجة الحركة بين شمال وجنوب السودان أكبر بكثير من الحركة عبر الحدود الدولية. وستواصل مجموعات الرعاة التي تقيم في الولايات الحدودية الشمالية احتياجها لحرية الوصول إلى الأراضي الحدودية. وستواصل مجموعات الرعاة من جنوب السودان في عبور الحدود الدولية وانشاء مجموعة متنوعة من العلاقات مع سكان المناطق الحدودية في البلدان المجاورة. وسيواصل العمال المهاجرين من جنوب السودان السعي للعمل المؤقت أو الموسمي في اجزاء من الشمال.

والى حد كبير فان الجماعات الرعوية في شمال شرق افريقيا لم تخضع لعمليات الفحص على الحدود أو إلى لوائح التأشيرة وفي بعض الاوقات كان السودان ومصر قد القيا متطلبات سفر مواطنيهما بين البلدين. ويعتبر قبول فتح الحدود ضرورة عملية نظرا لطبيعة تضاريس الأرض والموارد المحدودة للدول للتحكم في الحركة أو ضبطها أو حظرها ولقد اضطرت الدول ايضا لأن يكون لها استجابة مرنة لتحركات الطوارئ واسعة النطاق عبر الحدود. وعند استقبال الهجرة الجماعية الاولى من لاجئي جنوب السودان بعد فشل تمرد توريت عام ١٩٥٩ غيرت اوغندا قوانينها لكي تمنح اللاجئين حماية اضافية كي لا ينطبق عليهم القانون المطبق على المجرمين الهاربين قبل الحرب العالمية الاولى والذي يطبق على المجرمين المزعومين عند عبور الحدود (جونسون ١٩٩٨ب، وثائق ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٤). لكن الدول وسكان الأراضي الحدودية يمكنهم القيام على نحو فعّال باغلاق أجزاء مختارة من الحدود. ان المحاولات الكينية في اعتراض التبوسا ومواجهات الكوكو والمادي على طريق مويو في اوغندا لها نظائرها في اغلاق المسيرية للطرق على حدود الشمال والجنوب داخل السودان التي تربط أبيي بشمال بحر الغزال.

ان الحقوق الثانوية المشتركة لا تتوقف عند الحدود الدولية كما اشار حكم محكمة التحكيم الدولية في ابيي سلفا. ومن المفارقات فانه يبدو ان الحكومات لها تأثير اقل حول كيفية المشاركة في مثل هذه الحقوق عبر الحدود الدولية أكثر مما لها عبر الحدود

الداخلية. وفي الجنوب الشرقي من حدود السودان مع اثيوبيا وكينيا يبدو ان نيانغاتوم وتبوسا وتوركانا، والنوير والانواك، بل وحتى النوير والنوير، والانواك والانواك، هم المبادرون الأساسيون للمفاوضات وعمليات التبادل والترتيبات للاستخدام المشترك للموارد الجماعية التي تمتد على طول الحدود الوطنية. وتتناقض سيادة الدولة بمثل هذا الالتباس. ويتطلب تدخل الدولة على احد جانبي الحدود تدخلا متبادلا من الجانب الآخر اذا اريد للترتيبات المشتركة الا تكون لطرف واحد ومن جانب واحد.

ان المرونة التي تتعلق بادارة الحقوق الثانوية المشتركة يتم التخلي عنها أكثر بسبب الميل للفيدرالية العرقية كما هو الحال في اثيوبيا لتحويل حقوق الوصول إلى تملك مطلق. وتشير التطورات داخل اثيوبيا حول جامبيلا إلى اتجاه يبعث على القلق يمكن ان يتكرر داخل جنوب السودان اذا صارت فكرة انشاء مقاطعات معرّفة تعريفا إثنيا فكرة متأصلة. لكن جامبيلا تظهر ايضا ان التعقيدات الكامنة في الفيدرالية الاثنية يمكن ان تعبر من جانب واحد على الحدود إلى الجانب الآخر.

ان الحدود لا تستطيع احتواء النزاعات؛ وفي كثير من الاحيان يتفاقم النزاع متقدما من بلد إلى آخر كما يظهر تاريخ السودان منذ الاستقلال. ان احتمال استخدام المظالم المحلية على الحدود لتعبئة الكيانات المحلية بمثل احتمالا حقيقيا. ومع ذلك فان تاريخ حدود جنوب السودان الدوليّة غير المحددة بشكل سليم والمتوهمة كثيراً قد يشير إلى استنتاج آخر: هذا درس يمكن ان يطبق على الحدود الجديدة بين الشمال والجنوب.

٥ توصيات بشأن السياسات العامة

ان حكومتي السودان، وناخبيهما، هم الذين يقررون نجاح أو فشل الحدود الجديدة التي تنشأ عن اجراء الاستفتاء. ان عملهم أو تقاعسهم سيحدد ما اذا كان تهديد تأثير الحدود مضخما أو مخففاً.

لأجل تقليص التوترات الهيكلية في المنطقة الواقعة بين حكومتي الشمال والجنوب فان الحكومتين، في الخرطوم وجوبا، يمكنهما اعادة فحص الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مشاريع التنمية الجارية في المناطق الحدودية بهدف اعداد سياسات تلبي بشكل أفضل احتياجات المجتمعات المحلية الحدودية. ويمكن ان تنظرا بشكل خاص إلى ما يلي :

- **نزع الصبغة السياسية عن حقول النفط**، المصدر الرئيسي للنزاع الحدودي. ويمكن للاطراف معالجة التركيز الحصري في بروتوكول تقاسم الثروة في اتفاقية السلام الشامل على حقول النفط في ولاية الوحدة وجنوب كردفان وتوسيع منطق الاتفاقية ليشمل جميع موارد النفط الوطنية، المعروفة وغير المعروفة على اليابسة أو في البحر. ويمكن لاتفاقية تبرم لمرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل على طول هذه الخطوط ان توفر صيغة لتقسيم كل عائدات النفط الوطنية بين الحكومتين في الخرطوم وجوبا والولايات التي تقع فيها احتياطيات النفط، بالاضافة إلى صندوق تنمية للولايات التي لا تنتج النفط. ويمكن لشفافية أكثر في مراجعة احصائيات انتاج النفط ان تمثل اسهاما ايجابيا نحو نزع الصيغة السياسية عن قطاع النفط بالسودان.
- **فرض اشكال تحكّم صارمة على قطاع النفط**، أيّاً كانت نتيجة مفاوضات عائدات النفط لمرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل، إذ أن هناك حاجة لادارة بيئية قوية لتقليص الأثر السلبي الراهن لاستغلال البترول على حياة سكان الحدود – وبشكل ملحوظ مفاقمته للمنافسة على الموارد المتناقصة من الأراضي والمياه. ويجب على شركات النفط

التي تعمل سلفا في المنطقة ان تقوم فورا باصلاح الاضرار التي احدثتها في البيئات المحلية.

- **ادارة بيئية صارمة لكل مشاريع التنمية**، تخضعها لنظام أوسع للمحافظة البيئية يغطي مصادر المياه والتربة والغابات.
- **اصلاح قوانين الأرض السودانية**، تحتاج الاثار الضارة على أراضي الحدود الناجّة عن التشريعات التي سنتها الحكومات المركزية المتعاقبة في السودان إلى الاعتراف بها ومجابهتها. ويمكن لحكومة جنوب السودان بالذات ان تتعلم من تاريخ تشريع الحكومة المركزية وأن تسن قوانين تنص على تخصيص أكثر انصافا للأراضي.
- **الاعتراف بالحقوق الثانوية المشتركة للأرض**؛ الاعتراف الرسمي بأهمية الحقوق الثانوية ستساعد على المحافظة على علاقات افضل بين المجتمعات وتشجيع الاستخدام المتكيّف للموارد الطبيعية.
- **استعادة الاجتماعات عبر الحدود وتنفيذ قراراتها**، إن الاجتماعات المنتظمة بين الدول المتجاورة وبين المجتمعات المتجاورة على الحدود قد ساعدت على المحافظة على السلام في الماضي ويمكنها ان تفعل ذلك مرة أخرى.
- **تأسيس اقامة منطقة منزوعة السلاح تحت رقابة دولية** حيث جنوب دارفور وجنوب كردفان تلتقي بمنطقة أبيي وبحر الغزال الكبرى واعالى النيل الكبرى. ويظهر الفشل في جهود التسريح ونزع السلاح بموجب اتفاقية السلام الشامل. ان اتخاذ المزيد من التدابير الراديكالية سيكون ضروريا اذا أريد تحاشي تجدد نزاع مسلح على امتداد الحدود.

يمكن للحكومات المانحة ان تؤثر في تبني مثل هذه السياسات وتساعد على تنفيذها، مساندة المفاوضات والاجتماعات عبر الحدود وتوفير الدعم المادي والفني لتنفيذ قراراتها. وتحتاج الجهات المانحة ووكالات التنفيذ إلى كفالة ان التدخلات التي تؤيدها تستند إلى فهم تاريخي عميق للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الامد في الأراضي الحدودية. ويجب ان تسعى لتعزيز استراتيجيات التنمية التي تحترم تاريخ وطموحات مجتمعات معينة وتعزيز العلاقات السلمية بينها. وعلى وجه الخصوص:

- **انشاء سلطات الحدود**، بما في ذلك المحاكم التقليدية المشتركة بدعم من قوة شرطة مدنية مشتركة مستمدة من المجتمعات الحدودية نفسها للتعامل مع القضايا الناشئة عن الرعي عبر الحدود.
- **تطوير البنية التحتية عبر الحدود**، خصوصا الطرق والجسور والاسواق.
- **الادارة البيئية الصارمة لمشارع التنمية**، بما في ذلك التقييم الصارم للآثار كشرط لدعم الاستثمار.
- **تقديم المساعدة التقنية والدبلوماسية في تنمية خطة** لنزع السلاح بالنسبة للحدود الجنوبية لجنوب دارفور وجنوب كردفان.
- **البحث في القضايا الرئيسية للتنمية طويلة الامد**، بما في ذلك تصنيف العوامل التي تساهم في احداث التوتر عبر الحدود؛ تقييم للآليات التي استخدمت في الماضي لادارة تحركات الحدود والنزاعات عبر الحدود (والنظر فيما اذا كانت مثل هذه الآليات صالحة الآن)؛ ودور سياسات التنمية الوطنية في تخفيف أو مفاقمة النزاع بين سكان الحدود، خصوصا أثر قوانين الأرض.
- **تطوير القدرات البحثية السودانية** من خلال التعاون مع المؤسسات البحثية الدولية.

ملحق رقم ١: جدول التغييرات المسجلة لحدود المديريات، ١٩٠٥ – ١٩٦٠

التاريخ	التغيير	المصدر
١٩٠٥	تحويل دينكا نقوك ودينكا تويج من مديرية بحر الغزال الى مديرية كردفان	تقرير استخبارات السودان،١٢٨، ص٣ التقرير السنوي ١٩٠٥،الصفحات ٣ و١١١
c.١٩١٢	تحويل دينكا تويج من مديرية كردفان الى مديرية بحر الغزال	شعبة الاستخبارت ١٩١٢، ص٧
١٩١٢	تعديل الحدود بين مديرية بحر الغزال ومديرية كردفان حول كاكا	التقرير السنوي ١٩١٢، المجلد ١، ص٢٦١
١٩١٣	الفصل بين مديرية جبال النوبة ومديرية كردفان	غازيتا جمهورية السودان ٢٢٧، ص٧٣٤ التقرير السنوي ١٩١٣، المجلد ٢،ص٧٥
١٩١٧	تعديل حدود مديرية أعالى النيل ومديرية النيل الابيض	غازيتا جمهورية السودان ٣٣٧، ص٩٣٧
١٩١٨	تعديل حدود مديرية أعالى النيل ومديرية النيل الابيض	غازيتا جمهورية السودان ٣٣٧، ص٩٣٧
١٩٢٠	تعديل حدود مديرية أعالى النيل ومديرية النيل الابيض	غازيتا جمهورية السودان ٣٦٣، ص١٣١٣
١٩٢١	تعديل مديرية اعالي النيل ومديرية جبال النوبة	غازيتا جمهورية السودان ٣٨٦، ص١٥١٢
١٩٢٣	تحويل كاكا من مديرية اعالي النيل الى مديرية جبال النوبة	غازيتا جمهورية السودان ٤١٤، ص١٨٠٨
١٩٢٥	تحويل داجا من الفوخ (مديرية النيل الازرق) الى مديرية أعالي النيل	التقرير السنوي ١٩٢٥، ص١٣
١٩٢٦	تحويل التوجا والموراد من مديرية أعالي النيل الى مديرية جبال النوبة	غازيتا جمهورية السودان ٤٨٠، ص٢٥٣

التاريخ	التغيير	المصدر
١٩٢٧	تحويل النوير والدينكا من مديرية جبال النوبة الى مديرية بحر الغزال	غازيتا جمهورية السودان ٤٨٩، الصفحات ٥٩-٦٠
		تقرير استخبارات السودان الشهري ٣٩٩، ص٤
١٩٢٧.c	تحويل الكاكا من مديرية جبال النوبة الى مديرية أعالي النيل	التقرير العسكري عن السودان ١٩٢٧
١٩٢٨	تحويل التوجا والموراد من مديرية جبال النوبة الى مديرية أعالي النيل	غازيتا جمهورية السودان ٥١١، ص٣٧٨
١٩٢٨	دمج مديرية جبال النوبة ومديرية كردفان	غازيتا جمهورية السودان ٥١١، ص٣٧٨
		التقرير السنوي ١٩٢٨، ص١٢٥
١٩٣١	تحويل دينكا روينق من مديرية كردفان الى مديرية أعالي النيل	غازيتا جمهورية السودان ٥٤٦، ص١١٥
١٩٣٨	تحويل كوما ميبان وأودوك من مديرية النيل الأزرق الى مديرية أعالي النيل	غازيتا جمهورية السودان ٦٦٠، ص١٥
١٩٥٣	تحويل كوما وأودوك من مديرية أعالي النيل الى مديرية النيل الأزرق	غازيتا جمهورية السودان ٨٥٨، ص٤١٢
١٩٥٦	تعديل الحدود بين مديرية أعالي النيل ومديرية النيل الأزرق	غازيتا جمهورية السودان ٨٩٦، ص ٣١٩-٣٢٠
١٩٦٠	تحويل حفرة النحاس من مديرية بحر الغزال الى مديرية دارفور	غازيتا جمهورية السودان ٩٤٧، ص٤٧٣

مختصرات

مصطلحات جغرافية

BGP	مديرية بحر الغزال
BNP	مديرية النيل الازرق
DP	مديرية دارفور
KP	مديرية كردفان
NMP	مديرية جبال النوبة
UNP	مديرية أعالي النيل
WNP	مديرية النيل الأبيض

المصادر

AR	التقرير السنوي (تقرير عن الأوضاع المالية والادارية للسودان)
ID 1912	شعبة استخبارات حكومة السودان (١٩١٢) كردفان والاقليم الغربي للنيل الابيض
MRS 1927	"السودان الانجليزي – المصري (قبلي)" خريطة طبعت بواسطة هيئة المساحة، ساوثهامتون ١٩٢٨، المرافق العامة للموظفين، مكتب الشئون الحربية، التقرير العسكري للسودان، ١٩٢٧، لندن : ١٩٢٨، [أعيدت طباعته في ويلز ١٩٩٥، الصفحات ٤٥٠-٤٥١].
SGG	غازيتا جمهورية السودان
SIR	تقرير استخبارات السودان
SMIR	التقرير الشهري لاستخبارات السودان

ملحق ٢: تواريخ الاتفاقيات الدولية للحدود ووضع علامات الحدود

قسم الحدود	التاريخ
أثيوبيا من خمور يابوس الى حدود كينيا	اتفاقيات: • ١٩٠٢ اتفاقية بين المملكة المتحدة واثيوبيا • ١٩٠٧ اتفاقية بين المملكة المتحدة واثيوبيا • ١٩٦٧ بيان مشترك بين اثيوبيا والسودان • ١٩٧٢ تبادل مذكرات بين اثيوبيا والسودان، تسمح باعادة وضع علامات الحدود وتجديد المصادقة عند نقاط معينة ترسيم مسح: • ١٩٠٣ من جانب المملكة المتحدة وحدها من النيل الأزرق الى نهر أكوبو • ١٩٠٩ من جانب المملكة المتحدة وحدها من اثيوبيا – كينيا – السودان ثلاثة نقاط تمتد الى نهر كبيش وضع علامات حدود: • ١٩٠٣ من جانب المملكة المتحدة منفردة من النيل الأزرق الى نهر أكوبو • ١٩٠٩ من جانب المكلة المتحدة وحدها للمنطقة الممتدة من اثيوبيا – كينيا – السودان ثلاثة نقاط تمتد الى نهر كبيش: كلا المنطقتين تخضعان لاعادة وضع علامات الحدود
كينيا من حدود أوغندا الى بحيرة توركانا	اتفاقيات: • ١٩١٤ بأمر من وزير خارجية المملكة المتحدة • ١٩٢٦ نقل المنطقة من أوغندا الى كينيا • ١٩٣٨ ترتيبات ادارية بين السودان وكينيا تسمح لشرطة كينيا بوضع مراكز بحدود الخط الاحمر لمنطقة توركانا للرعي • ١٩٤٧ ترتيبات بين السودان وكينيا تسمح لكينيا بوضع مراكز شرطة الى ابعد من الخط الاحمر وحتى حدود الخط الازرق • ليست هناك اتفاقية دولية تحديد

كينيا من حدود أوغندا الى بحيرة توركانا (تتمة)	مسح: • ١٩٣١ تخطيط اراضي الرعي العرفية بتوركانا (الخط الاحمر). ليس هناك علامات حدود
أوغندا من بحر الغزال الى حدود كينيا	اتفاقيات: • ١٩١٤ بأمر من وزير خارجية المملكة المتحدة • ١٩٢٦ نقل المنطقة من أوغندا الى كينيا والسودان • ليست هناك اتفاقيات دولية تحديد مسح: • ١٩١٣ الى جبل موقيلا • ١٩٦٠ ٤٨ كيلومتر (٣٠ ميل) القسم بين جبل لونيلي وأورونقو وضع العلامات الحدودية : ٤٨ كيلومتر (٣٠ ميل) القسم بين جبل لونيلي وأورنقو
أوغندا من بحر الغزال الى المساقط المائية لنيل الكنغو	اتفاقيات: • ١٩١٤ بأمر من وزير خارجية المملكة المتحدة • ليست هناك اتفاقيات دولية تحديد غير ممسوحة لا توجد علامات حدودية
الكنغو البلجيكي / جمهورية الكنغو الديموقراطية	اتفاقيات: • بين بلجيكا والمملكة المتحدة، ١٨٩٤ و١٩٠٦. تحديد غير ممسوحة لا توجد علامات حدودية
French Equatorial Africa/CAR	اتفاقيات: • بين فرنسا والمملكة المتحدة، ١٩٢٤ ترسيم مسح: ١٩٢٢ – ٢٣ لا توجد علامات حدودية

Sources: Blake (1997); Brownlie (1979); Collins (1962); Grossard (1925); INR (1962; 1970a; 1970b); Johnson (1998)

المراجع

ABC (Abyei Boundaries Commission) (2005) *Report of the Abyei Boundaries Commission*. Nairobi: Intergovernmental Authority on Development. 14 July.

Acien, Samuel Yor (1983) Letter from province chief survey officer, Upper Nile Province, to chief executive officer, Northern Area Council, Renk. 14 March 1983. Papers in Survey Department, Malakal. Cited in Johnson (2007).

Africa Watch (1990) *Denying 'The Honor of Living': Sudan, A Human Rights Disaster*. New York, Washington, DC, and London: Africa Watch. March.

African Rights (1995) *Facing Genocide: The Nuba of Sudan*. London: African Rights.

Bey, Lewis (1961) Letter from military ruler and district commissioner, Renk District, to governor, Upper Nile Province. 28 May. RD/8.A.1. Papers in Survey Department, Malakal. Cited in Johnson (2007).

Blake, Gerald H. (ed.) (1997) *Imperial Boundary Making: The Diary of Captain Kelly and the Sudan–Uganda Boundary Commission of 1913*. Oxford: Oxford University Press for the British Academy.

Brownlie, Ian (1979) *African Boundaries: A Legal and Diplomatic Encyclopaedia*. London and Berkeley: C. Hurst & Co. and University of California Press for the Royal Institute of International Affairs.

Butler, James Henry (1902) 'Report on a patrol in southern Kordofan.' 14 February. Cairint 3/5/92. Khartoum: National Records Office.

Cole, David C. and Richard Huntington (1997) *Between a Swamp and a Hard Place: Developmental Challenges in Remote Rural Africa*. Cambridge, MA: Harvard Institute for International Development.

Collins, Robert O. (1962) 'Sudan–Uganda boundary rectification and the Sudanese occupation of Madial, 1914.' *Uganda Journal*, Vol. 26, No. 2, pp. 140–53.

Cunnison, Ian (1954) 'The Humr and their land.' *Sudan Notes & Records*, Vol. 35, No. 2, pp. 50–68.

— (1966) *Baggara Arabs: Power and the Lineage in a Sudanese Nomad Tribe*. Oxford: Clarendon Press.

Davies, H.R. John (1991) 'Development programmes in non-irrigated rainland areas.' In G.M. Craig (ed.) *The Agriculture of the Sudan*. Oxford: Oxford University Press. pp. 308–338.

Deng, Francis (1986) *The Man Called Deng Majok: A Biography of Power, Polygyny, and Change*. New Haven: Yale University Press.

— (1995) *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*. Washington, DC: The Bookings Institution.

Deputy Chief Secretary (1953) Letter from the deputy chief secretary, Kenya, to the civil secretary, Khartoum. 30 October. FO 371/108220, No. 1. Kew: National Archives.

de Waal, Alex (1993) 'Some comments on militias in the contemporary Sudan.' In M.W. Daly and Ahmad Alawad Sikainga (eds.) *Civil War in the Sudan*. London: British Academic Press, pp. 142–56.

Duffield, Mark (1992) 'Famine, conflict and the internationalization of public welfare.' In Martin Doornbos et al. (eds.) *Beyond Conflict in the Horn: The Prospects for Peace, Recovery and Development in Ethiopia, Somalia, Eritrea and Sudan*. London: James Currey.

EBGP (Eastern Bahr El Ghazal Province) (1991) *Eastern Bahr El Ghazal Province—Aweil: Tribal Moves—Boundaries and Disputes*. EBGP 66/A/2. Aweil: Northern Bahr al-Ghazal State Administrative Archive. Cited in Johnson (2007).

El-Tounsy, Mohammed Ebn-Omar (1845) *Voyage au Darfour*. Paris: Benjamin Duprat.

Feyissa, Dereje (2009) 'Conflict and identity politics: the case of Anywaa–Nuer relations in Gambela, Western Ethiopia.' In Günther Schlee and Elizabeth E. Watson (eds.) *Changing Identification and Alliances in North-east Africa*, Vol. II. New York and Oxford: Berghahn Books, pp. 181–203.

— (2010) 'More state than the state? The Anywaa's call for the rigidification of the Ethio-Sudanese border.' In Feyissa and Hoehne (2010). pp. 27–44.

— and Markus Virgil Hoehne (eds.) (2010) *Borders and Borderlands as Resources in the Horn of Africa*. Woodbridge: James Currey.

— and Günther Schlee (2009) 'Mbororo (Fulbe) migrations from Sudan into Ethiopia.' In Günther Schlee and Elizabeth E. Watson (eds.) *Changing Identification and Alliances in North-east Africa*, Vol. II. New York and Oxford: Berghahn Books, pp. 157–78.

Gagnon, Georgette and John Ryle (2001) *Report of an Investigation into Oil Development, Conflict and Displacement in Western Upper Nile, Sudan*. <http://www.sudanarchive.net/cgi-bin/sudan?a=pdf&d=Dunepd251.7&dl=1>

GDRS and SSLM (Government of the Democratic Republic of the Sudan and the Southern Sudan Liberation Movement) (1972) Organic Law to Organize Regional Self-Government in the Southern Provinces of the Democratic Republic of the Sudan ('Addis Ababa Agreement'). Addis Ababa, 27 February.

Gleichen, Count Edward (1899) *Supplement to the Handbook of the Sudan*. London: Her Majesty's Stationery Office.

Gordon, Herbert (1910) 'Annual Report: Bahr-el-Ghazal Province, 1910.' In *Report by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and Condition of the Sudan: 1910*. Cairo: F. Nimr & Co.

GoS and SPLM (Government of Sudan and Sudan People's Liberation Movement) (2004) Protocol between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) on Power Sharing ('Power Sharing Protocol'). Naivasha, Kenya, 26 May. Available on the Sudan Open Archive. <http://www.sudanarchive.net>

GoS and SPLM/A (Government of Sudan and Sudan People's Liberation Movement/Army) (2004) Protocol between the Government of the Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement/Army (SPLM/A) on the Resolution of Abyei Conflict ('Abyei Protocol'). Naivasha, Kenya, 26 May. Available on the Sudan Open Archive. <http://www.sudanarchive.net>

Grossard, Jacques H. (1925) *Mission de délimitation de l'Afrique Equatoriale française et du Soudan anglo-égyptien*. Paris: Librairie Emile Larose.

Gwynn, Charles W. (1903) 'General description of the Soudan–Abyssinian Frontier as demarcated by the Boundary Commissioner.' 27 June. Cited in Brownlie (1979, p. 881).

Hayes, Kevin O'C. (1960) '"Dar Rights" among the nomads: an arbitral award.' *Sudan Law Journal and Reports*, Vol. 5, pp. 336–37.

Henderson, Kenneth D.D. (1939) 'The migration of the Messiria into south west Kordofan.' *Sudan Notes & Records*, Vol. 22, No. 1, pp. 49–77.

Hulme, Mike and A. Trilsbach (1991) 'Rainfall trends and rural changes in Sudan since Nimeiri: some thoughts on the relationship between environmental changes and political control.' In Peter Woodward (ed.) *Sudan after Nimeiri*. London: Routledge, pp. 1–17.

Human Rights Watch (2003) *Sudan, Oil, and Human Rights*. New York: Human Rights Watch.

ICG (International Crisis Group) (2009) *Jonglei's Tribal Conflicts: Countering Insecurity in South Sudan*. Africa Report No. 154. 23 December.

— (2010a) *LRA: A Regional Strategy Beyond Killing Kony*. Africa Report No. 157. 28 April.

— (2010b) *Sudan: Defining the North–South Border*. Africa Briefing No. 75. 2 September.

IDGS (Intelligence Department, Government of Sudan) (1911) *Anglo-Egyptian Sudan Handbook Series 1: The Bahr El Ghazal Province*. London: His Majesty's Stationery Office.

— (1912) *Anglo-Egyptian Sudan Handbook Series 2: Kordofan and the Region West of the White Nile*. London: His Majesty's Stationery Office.

INR (Bureau of Intelligence and Research) (1962) *Central African Republic–Sudan Boundary*. International Boundary Study No. 16. Washington, DC: Office of the Geographer, INR, US State Department.

— (1970a) *Congo (Kinshasa): Sudan Boundary*. International Boundary Study No. 106. Washington, DC: Office of the Geographer, INR, US State Department.

— (1970b) *Sudan–Uganda Boundary*. International Boundary Study No. 104. Washington, DC: Office of the Geographer, INR, US State Department.

James, Wendy (1979) *'Kwanim Pa: The Making of the Uduk People—An Ethnographic Study of Survival in the Sudan–Ethiopian Borderlands*. Oxford: Clarendon Press.

— (2007) *War and Survival in Sudan's Frontierlands: Voices from the Blue Nile*. Oxford: Oxford University Press.

Johnson, Douglas H. (1994) *Nuer Prophets: A History of Prophecy from the Upper Nile in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Oxford: Clarendon Press.

— (ed.) (1998a) *British Documents on the End of Empire, Series B, Vol. 5: Sudan, part I 1942–1950*. London: The Stationery Office.

— (ed.) (1998b) *British Documents on the End of Empire, Series B, Vol. 5: Sudan, part II 1951–1956*. London: The Stationery Office.

— (2000) 'On the Nilotic frontier: imperial Ethiopia in the Southern Sudan, 1898–1936.' In Donald Donham and Wendy James (eds.) *The Southern Marches of Imperial Ethiopia: Essays in History and Social Anthropology*. Oxford: James Currey, pp. 219–45.

— (2003) *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. Oxford and Bloomington, IN: James Currey and Indiana University Press.

— (2007) 'Southern Sudan boundaries: a background paper.' Report commissioned by the Government of Southern Sudan. 27 August.

— (2008) 'Why Abyei matters: the breaking point of Sudan's comprehensive peace agreement?' *African Affairs*, Vol. 107, No. 426, pp. 1–19.

— (2009a) 'Decolonizing the borders in Sudan: ethnic territories and national development.' In Mark Duffield and Vernon Hewitt (eds.) *Empire, Development and Colonialism: The Past in the Present*. Woodbridge and Rochester, NY: James Currey, pp. 176–87.

— (2009b) 'The Nuer civil wars.' In Günther Schlee and Elizabeth E. Watson (eds.) *Changing Identification and Alliances in North-east Africa*, Vol. II. New York and Oxford: Berghahn Books, pp. 31–47.

— (2010) 'Border battle line.' *International Journal of African Renaissance Studies*. Vol. 5, No. 1, pp. 36–47.

Keen, David (2008) *The Benefits of Famine: A Political Economy of Famine and Relief in Southwestern Sudan, 1983–1989*, 2nd edn. Oxford and Athens, OH: James Currey and Ohio University Press.

Kibreab, Gaim (2002) *State Intervention and the Environment in Sudan, 1889–1989*. Lewiston, NY, and Lampeter: Edwin Mellen.

Komey, Guma Kunde (2010a) 'Ethnic identity, politics and boundary making in claiming communal land: the Nuba Mountains after the CPA.' In Elke Grawert (ed.) *After the Comprehensive Peace Agreement in Sudan*. Woodbridge: James Currey, pp. 110–29.

— (2010b) *Land, Governance, Conflict and the Nuba of Sudan*. Woodbridge: James Currey.

Kurimoto, Eisei (2002) 'Fear and anger: female versus male narratives among the Anywaa.' In Wendy James et al. (eds.) *Remapping Ethiopia: Socialism and After*. Oxford: James Currey, pp. 219–38.

Leopold, Mark (2009) 'Crossing the line: 100 years of the north-west Uganda/South Sudan border.' *Journal of Eastern African Studies*, Vol. 3, No. 3, pp. 464–78.

Lloyd, Watkiss (1907) 'Some notes on Dar Homr.' *The Geographical Journal*, Vol. 29, No. 6, pp. 649–54.

Mburu, Nene (2003) 'Delimitation of the elastic Ilemi Triangle: pastoralist conflicts and official indifference in the Horn of Africa.' *African Studies Quarterly*, Vol. 6, No. 4. <http://www.africa.ufl.edu/asq/v7/v7i1a2.htm>

McDoom, Opheera (2010a) 'Clashes in Sudan kill 58, raise tension on border.' Reuters. 25 April. <http://af.reuters.com/article/sudanNews/idAFMCD55446720100425>

— (2010b) 'Deadlock in dispute over Sudan's Abyei oil region.' Reuters. 1 August. <http://af.reuters.com/article/sudanNews/idAFMCD15058220100801?sp=true>

McEwen, Alec C. (1971) *International Boundaries of East Africa*. Oxford: Clarendon Press.

Meek, Charles K. (1968) *Land Law and Custom in the Colonies*. (Second edition.) London: Frank Cass.

Mkutu, Kennedy (2008) *Guns and Governance in the Rift Valley: Pastoralist Conflict and Small Arms*. Oxford: James Currey.

Moro, Leben Nelson (2008) 'Oil, conflict and displacement in Sudan.' PhD thesis, University of Oxford.

Mynors, Thomas H.B. (1953) Letter of the governor Blue Nile Province to the director of surveys, Khartoum. 3 November. BNP 16.A.1. Khartoum: Papers of the North–South Border Technical Committee. Cited in Johnson (2007).

Nyaba, Peter Adwok (2009) 'Dimensions of current political discourse over Malakal.' *Sudan Tribune*. 19 October. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article32835>

O'Fahey, Rex Séan (1973) 'Slavery and the slave trade in Dar Fur.' *Journal of African History*, Vol. 14, No. 1, pp. 29–43.

— (1982) 'Fur and Fartit: the history of a frontier.' In John Mack and Peter Robertshaw (eds.) *Culture History in the Southern Sudan: Archaeology, Linguistics, Ethnohistory*. Nairobi: British Institute in Eastern Africa, pp. 75–87.

Owen, Thomas R.H. (1952) Letter from T.R.H. Owen, governor of Bahr el Ghazal, to the governor of Darfur. 8 February. Darfur 7/2/79. Khartoum: National Records Office.

Pantuliano, Sara (2007) *The Land Question: Sudan's Peace Nemesis*. HPG Working Paper. London: Overseas Development Institute.

— et al. (2008) 'Misseriyya livelihoods study: summary of key findings.' October.

Parr, Martin W. (1938) Letter from Martin Parr, governor of Equatoria, to the civil secretary. 10 November. Civsec I 66/4/35, Vol. II. Khartoum: National Records Office.

PASS (Policy Advocacy and Strategic Studies) (2010) 'Communiqué: Dinka Malual and Rezeigat Grassroots Peace Conference, January 22nd to 25th, 2010, Aweil, Northern Bahr El Ghazal State.' Facilitated by PASS.

Paul, A. (1935) 'Note on the Upper Nile Boundary.' Andrew Baring papers, Sudan Archive, University of Durham.

PCA (Permanent Court of Arbitration) (2009) *Final Award in the Matter of an Arbitration before a Tribunal Constituted in Accordance with Article 5 of the Arbitration Agreement between the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army on Delimiting Abyei Area and the Permanent Court of Arbitration Optional Rules for Arbitrating Disputes between Two Parties of Which Only One Is a State, between the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army*. The Hague: PCA. 22 July. <http://www.pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1306>

Population Census Council (2009) *Fifth Population and Housing Census—2008: Priority Results*. Khartoum: Central Bureau of Statistics.

Population Census Office (1958) *First Population Census of Sudan 1955/56: Notes on Omodia Map*. Khartoum: Ministry for Social Affairs.

Ryle, John and Kwaja Yai Kuol (1989) *Displaced Southern Sudanese in Northern Sudan with Special Reference to Southern Darfur and Kordofan*. London: Save the Children Fund. February.

Saeed, Abdalbasit (1982) 'The state and socioeconomic transformation in the Sudan: the case of social conflict in southwest Kurdufan.' PhD thesis, University of Connecticut, University Microfilms International 8213913.

Salih, M.A. Mohamed (1989) 'Tribal militias, SPLA/SPLM and the Sudanese state: "new wine in old bottles."' In Abdel Ghaffar M. Ahmed and Gunnar M. Sørbø (eds.) *Management of the Crisis in the Sudan*. Bergen: Centre for Development Studies, pp. 65–82.

Sanderson, Lilian Passmore and Neville Sanderson (1981) *Education, Religion and Politics in Southern Sudan, 1899–1964*. London: Ithaca Press.

Santandrea, Stefano (1964) *A Tribal History of the Western Bahr el Ghazal*. Bologna: Nigrizia.

Santschi, Martina (2009) 'Dinka Malual: Misseryia [*sic*] Peace Conference, 11–14 November 2008, Aweil, Southern Sudan.' Berne: Swisspeace.

Schomerus, Mareike (2008) *Perilous Border: Sudanese Communities Affected by Conflict on the Sudan–Uganda Border*. London: Conciliation Resources.

— et al. (2010) *Southern Sudan at Odds with Itself: Dynamics of Conflict and Predicaments of Peace*. London: Development Studies Institute, London School of Economics.

SDIT (Southern Development Investigation Team) (1955) *Natural Resources and Development Potential in the Southern Provinces of the Sudan: A Preliminary Report by the Southern Development Investigation Team 1954*. London: Government of Sudan.

Sikainga, Ahmad Alawad (1991) *The Western Bahr al-Ghazal under British Rule: 1898–1956*. Athens, OH: Ohio University Press.

Sima, Regassa Bayissa (2010) 'Changes in Gambella, Ethiopia, after the CPA.' In Elke Grawert (ed.) *After the Comprehensive Peace Agreement in Sudan*. Woodbridge: James Currey, pp. 197–211.

Simpson, R. Rowton (1976) *Land Law and Registration*. Cambridge: Cambridge University Press.

SIR (Sudan Intelligence Report) (1898–1920)

SGG (Sudan Government Gazette) (1900–60)

SMIR (Sudan Monthly Intelligence Report) (1921–28)

Sparkes, William S. (1902) 'Annual Report: Bahr-el-Ghazal Province, 1902.' In *Report by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and Condition of the Sudan, 1902*. Cairo.

Stubbs, James M. (1933) 'Malwal winter grazing.' Letter from James M. Stubbs, district commissioner of Northern District, to the governor of Bahr el Ghazal. 14 April. Civsec I 66/4/35, Vol. I. Khartoum: National Records Office.

Sudan Government (1902–14) [AR] *Report on the Finances, Administration and Condition of the Sudan*.

Sudan Tribune (2010a) 'Sudan says 80% of North–South border demarcation complete.' 5 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article34980>

— (2010b) 'North–South border demarcation "impossible" to complete before referendum: official.' 27 July. <http://www.sudantribune.com/spip.php? article35774>

— (2010c) 'Sudan's security adviser says PCA ruling on Abyei "did not resolve the dispute."' 1 August. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article35819>

— (2010d) 'NCP–SPLM agree to hold referendum as scheduled despite disagreements over borders, Abyei.' 3 August. <http://www.sudantribune.com/spip.php? article35845>

— (2010e) 'Sudan's AEC voices concern over delays in Abyei's referendum body and border demarcation.' 6 August. <http://www.sudantribune.com/spip.php? article35874>

— (2010f) 'Border row with Sudan stalls construction of road in Uganda.' 16 August. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article35981>

Takana, Yusuf (2008) 'The politics of regional boundaries and conflict in Sudan: the South Darfur case.' Sudan Working Paper, No. 2. Bergen: Chr. Michelsen Institute.

Thomas, Edward (2010) *The Kafia Kingi Enclave: People, Politics and History in the North–South Boundary Zone of Western Sudan*. London and Nairobi: Rift Valley Institute.

UNEP (United Nations Environment Programme) (2007) *Sudan: Post-conflict Environmental Assessment*. Nairobi: UNEP.

USAID (United States Agency for International Development) (2008) 'Proceedings of Dinka Malual: Messiriya Grassroots Peace Conference, Aweil, Northern Bahr el Ghazal State.' November.

Whiteman, Arthur J. (1971) *The Geology of the Sudan Republic*. Oxford: Clarendon Press.

Willis, Charles A. (1995) *The Upper Nile Province Handbook: A Report on Peoples and Government in the Southern Sudan, 1931*. Edited by Douglas H. Johnson. Oxford: Oxford University Press for the British Academy.

Winter, Roger (2009) 'Abyei: Bashir wants it all.' *Sudan Tribune*. 27 November. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article33259>

Wondwosen, Teshome B. (2009) 'Colonial boundaries of Africa: the case of Ethiopia's boundaries with Sudan.' *Ege Academic Review*, Vol. 9, Iss. 1, pp. 337–67.

مسرد

أبيلاغ	مجموعة اثنية : قبيلة الدينكا بولاية اعالي النيل
الابالة	مجموعة من المتحدثين باللغة العربية من رعاة الجمال في شمال السودان
ABC	مفوضية حدود أبيي
الأشولي	مجموعة ولغة اثنية بولاية شرق الاستوائية وشمال أوغندا
alignment	تنظيم في خطوط مستقيمة، أو وضعها في موضع مناسب
ألور	مجموعة اثنية قطاع من دينكا روينج في ولاية الوحدة
الانواك	مجموعة اثنية ولغة في ولاية جونقلي وفي اثيوبيا.
أتيكير	مجموعة اثنية ولغة (جيي، كاريموجونغ، توركانا، تبوسا، نيانغاتوم، وتيسو) في حدود ولاية شرق الاستوائية وكينيا وأوغندا
أويت	مجموعة اثنية، قطاع من دينكا روينج في ولاية الوحدة
أولاد حميد	مجموعة اثنية مجموعة من متحدثي اللغة العربية في ولاية جنوب كردفان
الزاندي	مجموعة اثنية ولغة في ولاية غرب الاستوائية، شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية وشرق جمهورية افريقيا الوسطى.
البقارة	من المتحدثين باللغة العربية ورعاة الابقار في شمال السودان
الباري	مجموعة اثنية ولغة الباري الاثنية في ولاية وسط الاستوائية
البيرتا	مجموعة اثنية ولغة البيرتي في ولاية النيل الازرق واثيوبيا
البحر	بحر، نهر
البوما	وحدة ادارية في جنوب السودان، هي فرع من بايام
بول	مجموعة اثنية: قبيلة النوير في ولاية الوحدة
بورون	مجموعة اثنية: مصطلح عربي لعدة مجتمعات جبلية في ولايتي النيل الازرق واعالي النيل
CAR	جمهورية افريقيا الوسطى
كولو	مجموعة اثنية، انظر الشلك
كونتي	وحدة ادارية في جنوب السودان، فرع من الولاية

CPA	اتفاقية السلام الشامل
دار	(اختصار) موطن، منطقة
delimit	تحديد حدود المنطقة
delineate	توضيح الحدود برسم خطوط او اشكال
demarcate	وضع العلامات الحدودية على الارض
الدينكا	مجموعة اثنية ولغة بولايتي اعالي النيل وجونقلي
جينق، جانق الوحدة،	شمال بحر الغزال، واراب وولايات البحيرات وفي مقاطعة ابيي في جنوب كردفان
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
جيكاني الشرقية	مجموعة جيكاني الشرقية الاثنية، قبيلة النوير في ولاية اعالي النيل وفي اثيوبيا
الفرتيت	مجموعة اثنية تشير الى بشر غير عرب وغير دينكا وغير فور وغير ليو، يعيشون في ولاية غرب بحر الغزال
الفونج	مجموعة اثنية في في ولاية النيل الازرق وفي اثيوبيا، وسلطنة تاريخية (بين القرنين ١٦-١٩، حول سنار)
جاجاك	مجموعة جاجاك الاثنية، قسم من النوير في جيكاني الشرقية
جاجوك	مجموعة جاجوك الاثنية، قسم من النوير في جيكاني الشرقية
جبيل	مجموعة جبيل الاثنية قطاع من دينكا ابيلاخ
GoNU	حكومة الوحدة الوطنية (من ٢٠٠٥)
GoS	حكومة جمهورية السودان (قبل ٢٠٠٥)
GoSS	حكومة جنوب السودان (من ٢٠٠٥)
قوز	تل ثابت من الرمال
الغزال	محافظة بحر الغزال السابقة ولايات غرب بحر الغزال، شمال بحر الغزال، وولايات واراب والبحيرات
الاستوائية العظمى	ولاية الاستوائية السابقة مكونة ما يعرف اليوم باسم ولايات غرب ووسط وشرق الاستوائية
اعالي النيل العظمى	ولاية اعالي النيل السابقة، مكونة ما يعرف اليوم باسم ولايات الوحدة واعالي النيل وجونقلي
القمز	مجموعة اثنية ولغة في ولاية النيل الازرق واثيوبيا
الهبانية	مجموعة الهبانية الاثنية، قبيلة من البقارة في جنوب دارفور
الحوازمة	مجموعة الحوازمة الاثنية، قبيلة من البقارة في جنوب كردفان

الحُمُر	مجموعة الحمر الاثنية، قطاع من قبيلة المسيرية (بقارة) في جنوب كردفان
ايقاد	الهيئة الحكوماتية للتنمية
كفيا قنجي	اقصى شمال ولاية غرب بحر الغزال
مطوقة	تدار حاليا بواسطة ولاية جنوب دارفور
انقسنا	مجموعة اثنية في ولاية النيل الازرق
جلابة	تجّار، تستخدم في جنوب السودان لوصف كل السودانيين الشماليين
الجنجويد	قُطّاع طرق؛ مؤخرا مليشيا تابعة للحكومة في دارفور
كاريموجونق	مجموعة اثنية؛ جزء من مجموعة اتيكير في اوغندا
خور	مجرى مائي موسمي
كومان	مجموعة لغوية في ولاية النيل الازرق واثيوبيا
كوكو	مجموعة كوكو الاثنية، يتحدثون لغة الباري ويقيمون في ولاية وسط الاستوائية
كويل	مجموعة كويل الاثنية، قطاع من دينكا رونج في ولاية الوحدة
ليك	مجموعة ليك الاثنية، قبيلة النوير في ولاية الوحدة
لوبيت	مجموعة لوبيت الاثنية في ولاية شرق الاستوائية
لو	مجموعة لو الاثنية، قبيلة النوير في ولاية جونقلي
LRA	جيش الرب للمقاومة
ليو	مجموعة اثنية ولغة في ولاية غرب بحر الغزال
مادي	مجموعة اثنية ولغة في ولاية شرق الاستوائية واوغندا
ملوال	مجموعة ملوال الاثنية، قبيلة الدينكا في ولاية بحر الغزال
مقدّم	(فور) وكيل اداري لسلطان دارفور
امبررو	مجموعة اثنية، من متحدثي لغة فولبي وهم رعاة من اصل غرب افريقي يوجدون الآن في النيل الازرق وجنوب كردفان وجنوب دارفور وغرب بحر الغزال والاستوائية
ميبان	مجموعة اثنية، احدى مجموعات البورون في ولاية اعالي النيل
مسيري	فرد من قبيلة المسيرية
المسيرية	مجموعة اثنية، بقارة يسكنون ولاية جنوب كردفان
المراحيل	حرس قطعان ابقار البقارة في رحلاتها الموسمية؛ مليشيا قبيلة البقارة
مرحّل	مفرد مراحيل

NCP	حزب المؤتمر الوطني
NGO	منظمة غير حكومية
نقوك	مجموعة اثنية، قبيلة الدينكا في منطقة ابيي
النيليين	مجموعة لغات نيلية تضم (في جنوب السودان) الدينكا والنوير والانواك والليو والباري والاشولي والشلك.
النوبة	مصطلح اثني وجغرافي، شعوب جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان
النوير	مجموعة اثنية ولغة في ولايات اعالي النيل والوحدة وجونقلي، وفي اثيوبيا.
نينغاتوم	مجموعة اثنية، جزء من مجموعة التيكير في ولاية غرب الاستوائية وفي اثيوبيا
عمودية	فرع مقاطعة في شمال السودان تحت سلطة عمدة
بادانغ	مجموعة اثنية، قبيلة الدينكا في ولاية اعالي النيل.
بالويش	مجموعة اثنية، قبيلة الدينكا في ولاية اعالي النيل.
الباري	مجموعة اثنية، في ولاية شرق الاستوائية
بايام	وحدة ادارية في جنوب السودان، فرع من مقاطعة
PCA	المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي
رقبة	جدول مائي متقطع
رزيقات	مجموعة اثنية، قبيلة من البقارة في جنوب دارفور ومجموعة من الابالة في شمال دارفور
رووينج	(بانارو) مجموعة اثنية، قبيلة الدينكا في ولاية الوحدة
رفاعة الهوي	مجموعة اثنية رعاة عرب في ولاية النيل الازرق
SAF	قوا ت السودان المسلحة
salient	بروز ارضي يطل على منطقة لبلد أخرى
سليم	مجموعة اثنية، مجموعة بقارة في ولاية النيل الابيض.
شلك	(كولو) مجموعة اثنية ولغة في ولاية اعالي النيل
	SPLM/A الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان
تماذج	سياسة الدمج بين ولايات حدود الشمال والجنوب تبنتها حكومة الوحدة الوطنية
ثالويج	الخط الذي يتبع الجزء الاعمق من مهد (قاع) او قناة النهر او البحيرة
tripoint	نقطة ثلاثية حيث تلتقي ثلاث حدود
تبوسا	مجموعة اثنية، جزء من مجموعة اتيكير في ولاية شرق الاستوائية.

تويج	مجموعة اثنية قبيلة الدينكا في ولاية واراب
توركانا	مجموعة اثنية، جزء من مجموعة اتيكير في كينيا.
أودوك	مجموعة اثنية، يتحدثون لغة كومان في ولاية النيل الازرق.
UPDF	قوات دفاع شعوب أوغندا
غرب جيكاني	مجموعة اثنية، قبيلة النوير في ولاية الوحدة
زريبة	مكان مغلق بالشوك لحماية الحيوانات، معسكر مسلح لتجار العبيد والعاج في القرن التاسع عشر
زرق	مجموعة اثنية، قسم من البقارة المسيرية في جنوب كردفان.

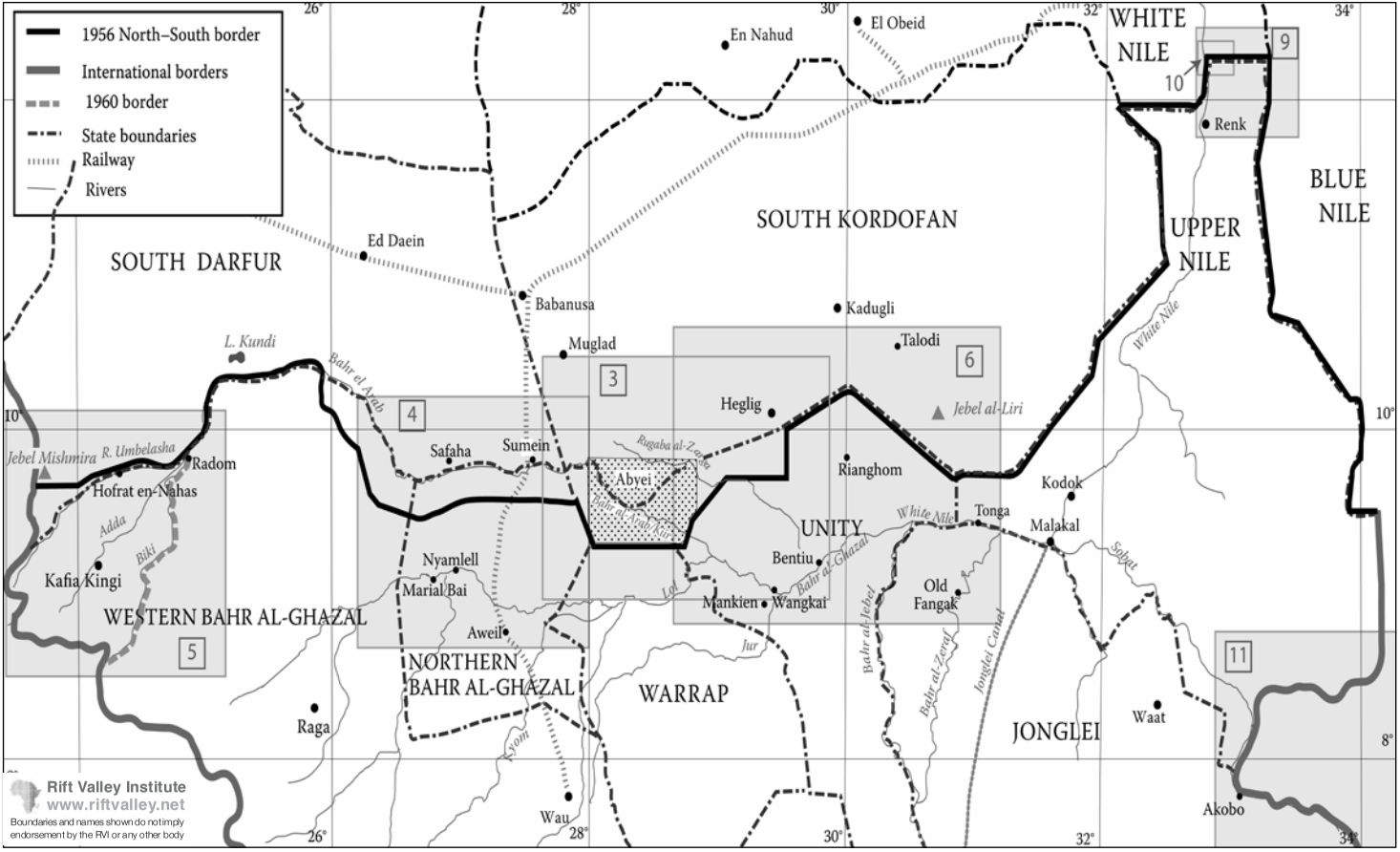

خريطة ١٤- السودان: الحدود الجنوبية - الشمالية مع مناطق ذات خرط تفصيلية .